مجلة غير دورية تصدرها
مؤسسة المرأة الجديدة

ديسمبر
2011

العدد السادس عشر

# النساء والثورة



طيبة

طيبة مجلة نسوية نظرية

العدد السادس عشر- ديسمبر 2011

رئيسة تحرير هذا العدد

منى إبراهيم

هيئة التحرير

آمال عبد الهادي

منيرة صبري

تصميم

أماني أبو زيد

أيمن حسين

طباعة

بروموشن تيم

تليفون:33367449

مؤسسة المرأة الجديدة

مؤسسة المرأة الجديدة منظمة مصرية، غير حكومية، ذات توجه نسوي: وقد بدأت نشاطها عام 1984 بتشكيل مجموعة غير رسمية. ثم قامت بالتسجيل في عام 1991 كشركة مدنية غير هادفة للربح باسم مركز دراسات المرأة الجديدة. ثم سجلت كمؤسسة خاصة طبقا للقانون رقم 84/2002 مع وزارة الشئون الاجتماعية، باسم مؤسسة المرأة الجديدة. نؤمن بحق النساء غير المشروط في الحرية، والمساواة، والعدالة الاجتماعية: كما نؤمن أن حقوق النساء الاجتماعية، والسياسية. والاقتصادية، والثقافية، وحقوقهن الإنجابية، والحق في المواطنة جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان. وفي هذا الإطار، ترى المؤسسة أنه لا يمكن فصل النضال من أجل حقوق النساء عن نضال الأمم والشعوب من أجل العدالة، والتحرر من القمع.

أهداف المؤسسة

* الإسهام في تغيير السياسات التي تؤثر سلبيا على وضع النساء في المجتمع، سواء كان ذلك في المجال العام أو الخاص؛

* الإسهام في تغيير هيمنة الثقافة الأبوية والذكورية السائدة اجتماعيًا: تعزيز ودعم النساء المهمشات اللواتي يعانين أشد المعاناة من أثر السياسات المختلفة، من أجل دعم قدراتهن على التعبير عن النفس والمطالبة بحقوقهن؛

* المساهمة في تطوير حركة نسائية منظمة وضاغطة في مصر، قادرة على إنجاز تطور في حقوق النساء الاجتماعية والاقتصادية والسياسية:

* تعزيز آليات الديمقراطية وبناء المجتمع المدني من خلال المشاركة الكاملة للفئات المهمشة والمحرومة في المجتمع؛

*المساهمة في بناء وتطوير حوار وخطاب يركزان على حقوق النساء على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من منظور تأثير الظروف الحالية على حالة النساء؛

* تفعيل آليات التضامن بين جميع الجهود العالمية القاصدة لدعم ممارسة النساء لحقوقهن وربطها بتطور العدالة في مجتمعات ترفض جميع أشكال القهر والتسلط.

طيبة

مجلة نسوية نظرية غير دورية

العدد السادس عشر – ديسمبر ٢٠١١

عنوان المؤسسة:

14 ش عبدالمنعم سند، متفرع من ش الرشيد

المهندسين

تليفون: ٣٣٤٦٤٩٠١ – ٣٣٤٦٠٨٩٨

بريد إلكتروني: nwre@nwrcegypt.org

الموقع الإلكتروني www.nwrcegypt.org



هذا الإصدار بدعم من مؤسسة اوكسفام نوفيب

رقم الإيداع 12138/2003

المحتويات

**افتتاحية

**دراسات:

* الربيع الصامت: النساء والثورة يسري مصطفى 7

* النساء أيضا جزء من الثورة هانية شلقاني 14

**ترجمات:

*روبيسيير، نسوي النظام القديم تأليف: إليسا جولدشتان 38

الجندر، وأوخر ا لقرن الثامن عشر ترجمة: عثمان مصطفى

والثورة الفرنسية... إعادة قراءة

* النوع الاجتماعي والثورة البرتقالية تأليف ألكسندرا هريكاك 78

ترجمة: شهرت العالم

* النوع الاجتماعي والتعليم في المجتمعات الثورية: تأليف: ناجناد. موللد 119

نظره ثاقبة إلى فيتنام، ونيكاراجوا، وإريتريا ترجمة سهى رأفت

** عروض كتب:

* العمالة النسائية والثورة الصناعية 175- 1850 عرض: جويس بيرنت 144

ترجمة: فاطمة الزهراء أحمد رامي

*تحدي دعاوي حقوق المرأة المحلية: عرض: ميرا ماركس فيري 152

الحركات النسائية من منظور عالمي ترجمة: ياسمين محفوظ

** كتابات إبداعية:

*اللي جري وكان يوم الجمعة 28 يناير بقلم: خالد الخميسي 156

*هكذا ببساطة بقلم: سحر الموجي 161

**افتتاحية**

يأتي هذا العدد في سياق الزخم الثوري الذي يحيط بكل مناحي الحياة في مصر وغيرها من الدول العربية بعد قيام ثورة 25 يناير المجيدة في مصر وقيام ثورات تحررية أخرى في معظم البلدان العربية. ولكن وسط الزخم تأتى أيضا وقفة تأملية تهدف إلى تقييم الإنجاز الحقيقي للثورة، أين يصب؟ ولماذا تشح عطاءته؟ ويحاول هذا العدد أن يقدم مثل هذه الوقفة، وإن كان بشكل جزئي ومجتزأ، حيث لا تسمح المساحة بتقديم كافة جوانب الثورة، كما يؤثر وجودنا في قلب الأحداث في قدرتنا على تأملها بشكل واضح ومتكامل، ولكنها على أية حال محاولة، سوف تتبعها بالتأكيد محاولات أخرى لفهم وتقييم دور الثورات، بصفة عامة، والثورة المصرية، بصفة خاصة، في التأثير على حيوات النساء وحقوقهن السياسية والاجتماعية وغيرها.

يبدأ العدد بقراءة للثورة المصرية يقدمها «يسرى مصطفى» حيث يصف فيها الثورة بالربيع الصامت نظرا لعدم السماح لبعض الأصوات، وخاصة أصوات النساء، بالصدح على أشجار هذا الربيع، ويعزو «مصطفى» عدم السماح هذا لعدة أسباب ينبع بعضها من صعود قوى تقليدية ذات نظرة محافظة للنساء، أما بعضها الآخر فيرجع إلى انتهازية القوى الليبرالية التي عادة ما تستفيد من جهود النساء في إحداث الثورات ثم لا تلبث أن تغض الطرف تماما عن التعدى على حقوق النساء بعد نجاح الثورة، إذا كان من شأن مساندتها لهذه الحقوق التقليل من شعبيتها في هذا المناخ المحافظ والمعادي لحصول النساء على مكتسباتهن.

أما «هانية شلقامي» فتناقش بدورها في ورقتها بعنوان: «النساء أيضا جزء من الثورة» تراجع دور النساء بعد ثورة 25 يناير، رغم الدور الرائع الذي قمن به أثناء الثورة جنبا إلى جنب مع الرجال. وترجع «شلقامي» في ورقتها بعض الأسباب التي أدت إلى العمل على سلب النساء حقوقهن بعد الثورة إلى نسبة هذه الحقوق للنظام البائد الفاسد نتيجة لمساندة زوجة الرئيس السابق لهذه الحقوق ورئاستها للمجلس القومي للمرأة، وهو مؤسسة تنتمى للدولة، وإن كان بطريقة غير مباشرة، رغم ما في ذلك من غبن لعمل الكثير من مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال الدفاع من حقوق النساء. وتخلص «شلقامي» في ورقتها إلى ضرورة تضافر الجهود في الظروف الحالية بما فيها جهود المجلس القومي للمرأة بما يمتلكه من إمكانيات جهود منظمات المجتمع المدني من أجل الحفاظ على مكتسبات النساء في مواجهة الهجمة الشرسة على هذه المكتسبات في فترة مابعد الثورة.

مقال «روبسبير: نسوى النظام القديم» هو قراءة تاريخية لأوضاع النساء بعد الثورات تناقش فيه «إليسا جولدشتان» موقف أحد ما يمكن تسميتهم بالنسويين من النساء إبان الثورة الفرنسية، وتخلص إلى أنه بالرغم من أن أفكار «روبيسبير» لم تكن نسوية بالقدر الكافي في ذلك الوقت ولكن حتى هذا القدر من النسوية تقلص كثيرا عقب قيام الثورة الفرنسية لصالح قضايا أخرى، بل ورؤى أخرى تعلي من شأن الأدوار البيولوجية للنساء على حساب أدوارهن كمواطنات وكائنات بشرية تتمتع بقدرات ذهنية مماثلة لما يتمتع به الرجال. وبالتالى تقلص دورهن في الفضاء العام مع دعاوى الفصل بين الفضاءين. وعليه، كانت النساء ومناصريهن من ضحايا الثورة الفرنسية التي أثبتت أنها كغيرها من الثورات قد جارت على حقوق الإنسان للبعض من أجل تأكيد نفس الحقوق للبعض الآخر.

وفي السياق التاريخي أيضا يقدم العدد عرضا لكتاب «العمالة النسـائية والثـورة الصـناعية 1750ـ 1850» لـ «إيفي بينشبيك» الذي يعـد من أعمـدة الكتب في التـاريخ الاقتصـادي، حيث يناقش أثر الثورة الصناعية على حيوات النساء في المجتمعات الغربية، وبالتالي على الشئون الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان. ويبين العرض من خلال قـراءة نقديـة مـا يقدمه الكتاب من آراء من وجهة نظر عدد كبير من المراجع التي تناولت الكتـاب بـالعرض أو تناولت ما يتعرض له من موضوعات مثل: تاريخ عمل النسـاء، وأثـر الميكنـة على عمـل النساء، وتأثير الثورة الصناعية على عمالة النساء أو بطالتهن. وتنبع أهمية العرض في هـذا العدد من كونه يقدم رؤية لتأثير إحدى أهم الثورات في تاريخ الإنسـانية على النسـاء، وهـو أثر قد يتكرر في ثورات أخرى تختلـف تمامـا في الشـكل والمضـمون وتشـترك تمامـا في تأثيرها على أدوار ومكانة النساء في المجتمعات التي تقوم فيها تلك الثورات.

تأتى ورقة «النوع الاجتماعي والثورة البرتقاليـة» للتأكيـد على نفس الأفكـار وإن كـان في سياق يختلف كثيرا، وهو سقوط الاتحاد السوفيتي وقيام دولة أوكرانيا فيها يسـمى بـالثورة البرتقالية. وتؤكد الورقة أيضا على انحسار المشاركة السياسية للنسـاء في فـترة مـا بعـد الثورة في أوكرانيا، رغم محاولات أوكرانيا الحثيثـة للالتحـاق بالاتحـاد الأوروبي عن طريـق الاهتمام بقضايا النساء، ولكن أتى هذا أيضا من خلال سياسـات الرفـاه الاجتمـاعي للمـرأة والطفل، وليس بـالإعلاء من أدوار النسـاء في الفضـاء العـام. وتعـزو الكاتبـة هـذا لقصـور السياسات السلطوية في فترة ما قبل الثورة والتي لم تمكن الجماهير من الحصـول على الوعي الكامل بالأدوار المختلقة للنساء في الفضاء العام.

أما مقال «النوع الاجتماعي والتعليم في المجتمعات الثورية» لـ «تاجنـا د. مولـلـد» فيقـدم قراءة لعلاقة سياسات التعليم بالوعي بالنوع الاجتماعي في مجتمعـات ثوريـة في كـل من فيتنام ونيكارجوا وإريتريا باستخدام نظريات «بيير بورديـو» حـول قـدرة التعليم الرسـمي في المجتمعات الثورية على «توليد استراتيجيات» يكون من شـأنها تمكين النسـاء وإتاحـة الفــرص لهن للحصــول على مكاســب لم تكن لتتحقــق لهن إلا من خلال تطــبيق هــذه النظريات في مجتمعاتهن بعد القيام بالثورات. ويقدم البحث تطبيقات على ثلاثة مجتمعات ثورية هي: فيتنام ونيكارجوا وإريتريا، التأكيد على قصـص الفشـل والنجـاح لتمكين النسـاء في هذه مع المجتمعات الثورية وأسبابها، خاصة ما يتعلق منها بقيام هذه الثورات.

كما تقدم «ميرا ماركس فيرى» عرضـا مـوجزا لكتـابين يناقشـان الإنجـازات النسـائية في مجال السياسة في مجتمعات ثورية أيضـا، ولكن تأخـذ الكاتبـة على أحـد الكتـابين التعميم الشديد في استخدام مصطلح الثورة، مما يتسبب في غموض السـياق وعـدم القـدرة على استخلاص نتائج دقيقة تضيف إلى دراسات النساء والثورات، بصفة عامة، ودراسات النساء في تلك المجتمعات التي تشملها الأبحاث في الكتاب، بصفة خاصة.

وينتهي العدد بقصتين قصيرتين من قصص الثورة المصرية، إحداهما للكاتب المبدع «خالـد الخميسى»، والأخرى قصة شبه سيرة ذاتية للكاتبة «سحر الموجى» يقـدمان فيهـا صـورة رائعة لأثر الثورة في أوجها على من اشترك فيهـا، وهـو أثـر يبـدو من خلال القضـية شـديد الروعة والعمق.

وأخيرا، يبدو أن العدد في مجمله لا يقدم صورة شديدة التفاؤل لمستقبل النسـاء في ظـل الثورات السياسية، وحتى الاجتماعية. ولكن ما يدعو للتفاؤل هـو وجـود هـذا العـدد مـا بين

يدي القراء/ ات، فمن ناحية يمثل هـذا رغبـة في التعـرف على خـبرات سـابقة لأمم مـرت بظروف مماثلة والاستفادة من الدروس التاريخية لما حدث للنساء فيهـا بعـد قيـام ثـورات تحررية قامت فيها النساء بأدوار كبيرة، ومن ناحية أخرى، تؤهلنا هذه المعرفة للحـذر ممـا هو قادم في مصر وإعداد العدة لمواجهته. كما يؤدى هذا الحفز في حد ذاته إلى مزيـد من الوعي لدى النساء بحقوقهن وبالرغبة على الحفاظ عليها. فمن المؤكد أن التاريخ قد يعيـد نفسه، ومن المؤكد أيضا أن للبشر قـدرة على تغيـير مسـار التـاريخ من أجـل خلـق تـاريخ جديد إذا توفرت الإرادة لذلك.

## الربيع الصامت:

## النساء والثورة

## يسرى مصطفى

«الربيع الصامت» هو عنوان كتاب شهير صدر عام 1962 لعالمة الأحياء الأمريكية راشيل جارسون. ويعد هذا الكتاب أحد الإصدارات الأهم في مجال البيئة في عصرنا الراهن، وكان العمل الأول الذي لفت الأنظار إلى الجانب المظلم للثورة التي عرفها العالم في مجال مكافحة الآفات باستخدام المبيدات. فقد أظهر ونبه إلى الآثار المدمرة للمبيدات على البيئة والإنسان والتنوع الحيوى. فقد برهنت «جارسون» من خلال هذا الكتاب على أن استخدام مبيد الـ «دى تى تي» يدمر البيئة الحيوية للطيور فتعجز عن التكاثر، وهو ما يعني أن ربيعًا ما سوف يأتى من دون أن نسمع أصوات الطيور: ربيعًا صامتًا.

تذكرت هذا الكتاب وأنا أتابع ما يقال عن «النساء والربيع العربي». وقد لا تكون هناك علاقة مباشرة بين ربيع «جارسون» الصامت والربيع العربي الصاخب، ولكن في حقيقة الأمر ثمة علاقة. فمن منظور حقوق النساء، ثمة ما يشير إلى أن الربيع العربي جاء صامتًا رغم صخبه السياسي. وأسعى في هذا المقال إلى مقاربة موضوع «النساء والثورة» في مصر من منظور الصمت والصخب، أو بالأحرى تلك العلاقة بين الصخب السياسي والصمت أو الإسكات الحقوقي وخاصة حقوق النساء. فلاشك أن الأحداث الكبرى غالبًا ما تكون صاخبة ومبهرة، ولها ما يؤيدها ويصنع أبواقها وأصواتها المدوية. ولأنها كذلك فغالبًا ما تكون قادرة على الإسكات وعلى فرض الصمت، ما لم يكن في مقدورنا أن ننصت إلى الهمسات التي تسري خفية في دروب الصخب المبهرة والمعتمة في الوقت ذاته.

عندما بدأت التحركات الاحتجاجية في مصر يوم 25 يناير لم يكن في مقدور أحد أن يتنبأ بما سوف تؤول إليه، ولكن ما رأيناه منذ اللحظات الأولى أن هذه التحركات والتي تحولت إلى رحم، لم تكن رجالية أو ذكورية، لأن الجموع الغفيرة تشكلت من فتيان وفتيات ومن رجال ونساء، وكنا نراها كذلك بوصفها أمرًا طبيعيًا، فلم تكن فقط حركية بلا قيادة، بل كانت أيضًا زخمًا بلا قوامة. ولذلك لم نكن بحاجة إلى إلقاء الضوء على مشاركة النساء، فالأمور الطبيعية لا تحتاج إلى تأكيد. ولكن ما كان طبيعيًا وقت الزخم الثوري، سرعان ما صار موضوع جدل بعد الإطاحة بمبارك وجماعته، وما كنا نعايشه ونتعايش معه باعتباره أمرًا طبيعيًا، لم يعد كذلك بعد أن أصبح الصخب ذكوريا أو بالأحرى بعد أن أصبحت الأصوات الذكورية أكثر صخبًا. إن الزخم الذي سعى إلى إبادة آفات النظام السابق، لم يكن في مقدوره القضاء عليها كاملاً ولكن أيضًا حمل بداخله قدرة على قتل التنوع والاختلاف بإسكات أو تغيب الأصوات المطالبة بحقوق النساء.

وكنت قد أشرت في موضع آخر عقب «الثورة» أن علينا أن نفرق بين لحظتين: ما قبل التنحى وما بعده. فقبل التنحى كان التجانس وكان الشارع هو سيد الموقف، وبعد التنحى بدأ النزاع وعادت المؤسسات لتنزع عن الشارع قوته وبهجته. فقد بدا الشارع وكأنه مؤسسة فسيحة وغير تقليدية للعمل السياسي، وهذا ما شهدناه في عدد من الميادين وأبرزها ميدان التحرير. فقد أضحى الشارع أكثر من مجرد مسرح للاحتجاج السياسي، بل مجالا للتعايش مع فكرة المواطنة على الأقل لفترة محدودة، وأصبح ميدان التحرير

للحظة مجتمعًا مـدنيًا وسياسيًا في آن واحد، وبدأ وكأنه يؤسس ذاته. وتشـكل على مــدار 18 يومًــا عـقــدًا اجتماعيًــا ضـمنيًا سـمح لكـل الأطيـاف أن تتواجـد وتتفاعـل بدايـة مـــن السياسي المحترف إلى المواطن العادي. وخـارج هـذه السـاحة كـان المجتمـع «العـادي» بمؤسسـاته يعيش حالـة من الـترقب أو التضـامن أو حـتى الخـوف من العنـف الاجتمـاعي والمجهول. ولكن ما حـدث في التحريــر كــان مجـرد لحظـة وجـدت تماسـكها في إجمـاع لحظى عضَّـد التوافــق بين الفرقــاء. وفي هــذا المســرح لم تكن هنــاك مشــكلة تمثيــل Representation كمــا لم تكن هنــاك مؤسســة. فمن يـدخل الميـدان عليــه أن يــترك مؤسسته خارج حدود الميدان وأن يأخذ مشروعية مـن الحـشــد غـيــر المعـروف سياسـيًا والمحايد أيديولوجيًا. ولكن سرعان ما انتهت اللحظة وخـرجت الجمــوع المتوافقـة لتعــود المؤسسات بتوجهاتها ومصالحها وتناقضاتها وبشكل سريع برزت مشكلة التمثيل: من يمثل «الثورة»؟ ومـن يـمـثـل الـرابحين ومـن يمثـل الحـاسرين؟ وهكـذا أيـضًـا تــواري الحيــاد الأيديولوجي، وبدأ الصخب وبدأ الصمت.

وبعـد أن استبشـرت المجموعـات المناصـرة لحقـوق النسـاء خـيرًا بالأصـوات الـتي دوت مطالبة بالحرية والكرامة، انقلب الحال وأصـبح ضـجيج الصـخب اللاحـق ذكوريًـا. وبعـد أن كانت أصوات النساء جزءًا لا يتجزأ من منظومة المطالبة بالحرية والكرامة، جاءت أصوات النساء خافتة لتذكرنا بمشاركتهن في الثورة، هكذا يسعى المناصرات والمناصرون لحقـوق النساء لمواجهة المد المحافظ. وفي الحقيقة أن هـذا الاعـتراف أو التأكيـد ليس ابتهاجًـا أو عرفانًا بمشاركة النساء في «الثورة»، ولكن مجرد رد على اسـتبعاد النسـاء من مسـارات ما بعـد الثـورة، وكـذلك الانتهاكـات الجسـيمة الـتي لحقت ببعض ممن شـاركن في الـزخم الثوري.

وبنظرة على خريطة الصخب السياسـي والأيـديولوجي سـنجد أن مصـادره متعـددة، وأنــه علامة على أن المد الثـوري حمـل في ذاتـه آفـات مزمنـة ظلت عالقـة بـالبنى الاجتماعيـة والسياسية. بل يمكن القول إن المـد الثـوري ربمـا قـد أعطى لهـذه الآفـات قــوة وزخمـًا وانتشارًا. فقـد بـدت عمليـة الإسـكات والاسـتبعاد وكأنهـا متأصـلة، بـدرجات متفاوتـة، في ذهنية وممارسات القـوى السياسية سواء تلك التي في السلطة أو تلك الساعية إليها، بمــا في ذلك القـوى الليبراليـة حـتى وإن أعلنت، نظريًـا، مسـاندتها لحقـوق النسـاء. ولا نقـول جديـدًا عنـدما نـذكر ضـعف أو غيــاب تمثيـل النسـاء في الكيانـات والمسـارات السياسـية لمرحلـة مـا بعـد «الثورة» سـواء تعلق الأمـر بتمثيلهن في التشكيلات الحكومية المتعاقبة، أو لجان الدستوري، أو القـوائـم الانتخابية للأحزاب السياسية.

وإذا كان غياب أو ضعف تمثيل النساء يشير إلى استمرار ميراث الاستبعاد، إلا أن عمليـات الإسكات فيها بعد الثورة بدت في بعض جوانبها كعمليـة عنيفـة وكنـوع من المصـادرة على المستقبل أو بمعنى آخر «ختان الثورة». ولعل المحاولة الأولى للإسكات بدت جلية يـوم 8 مارس عندما ذهبت المجموعات المناصرة لحقوق النساء للاحتفال بهـذا اليـوم في ميـدان التحرير، ذلك المكان الذي شهد صيحات المطالبين والمطالبـات بالحريـة والكرامـة، ولكن مـا تصـورن أنـه مكـان آمن و «ثـوري» بـدا في ذلـك اليـوم على العكس من ذلـك، حيث تعرضن للتشويش والاعتداء في إشارة أولى إلى أن الأصوات المطالبة بحقوق النساء غير مرحب بها من قبل جماعات تصف ذاتها «ثورية».

وفي الـوقت نفسـه وعلى مقربـة من ميـدان التحريـر أمـام مبـنى مجلس الـوزراء، كـان الصخب الذكوري يعلو من قبل جماعـة من السـلفيين يطـالبون باسـترداد «كاميليـا»، تلـك المرأة التي فقدت صـوتها وحريتهـا وخصوصـيتها وأصـبحت قربانًـا يتنـافس عليـه اللاهـوت الديني: الإسلامي و المسيحي. لقد مر هذا الحـادث مـرور الكـرام، وربمـا على «كاميليـا» نفسها التي قُدر لها أن تعيش في الصمت والعزلـة خـارج زمن «الثـورة» على الـرغم من أنها، ومن دون إرادتها، كانت ومازالت موضـوعًا للصـخبين الـذكورى و الـديني سـواء قبـل الثورة أو بعدها، وهي التي تفضح في صمت اتصال الحاضر بالماضي.

وفى ظـل أجـواء الصـخب و الجـدل والاحتفـال، نكتشـف فجـأة أن أسـفل هـذا السـطح الصاخب، ثمة عالم سفلى مظلم تحاك فيه مؤامرات فرض الصمت، وهو عالم مؤسسـى، عالم السلطة الذي يشكل امتدادًا لأقبية الماضي البعيد والقـريب المظلمـة، لقـد اكتشـفنا وجود طرق أكثر عنفًا لإسكات النساء وترويعهن: إنها كشوف العذريـة، تلـك الواقعـة الـتي صدمتنا في صمت.

وهكذا بدا الجديد في بعض جوانبه امتدادًا لممارسـات وذهنيـة الماضـي. ومن المفارقـات، مع ذلك، أن مناهضى حقوق النساء يجادلون بأن هذه الحقوق لم تكن إلا أحد تجليات نظام ولى وأن التخلص منها هو أحـد مقتضـيات تجـاوز الماضـي، وينسـى هـؤلاء أو يتناسـون أن الامتداد الفعلى ليس احترام حقـوق النسـاء الـذي لم يكن موضـوع ربح وخسـارة بالنسـبة لنظام لم يكف يومًـا عن انتهـاك حقـوق النسـاء، أمـا الامتـداد الفعلي فيتمثـل في الذهنيـة الذكورية الآتية من الماضى والتي وجد بعض رموزها في «الثورة» سـاحة مفتوحـة زادتهم شبقًا وفجاجة.

ولا نبالغ عندما نقول إن الإجمـاع السياسـي الـذي حفـظ صـورة الجماعـة «الثوريـة» قبـل تنحي مبـارك، لم يكن إلا إجماعًـا هنـا من منظـور الحقـوق والحريـات. وكـان يجب علينـا الانتظار لحين رحيل مبارك وجماعته وانقضاء أسباب وفـورة الإجمـاع والتنـاغم السياسـي، لنكتشف أن حديقـة الثـورة ليسـت زهـور فقـط بـل، كـذلك، مسـاحة مليئـة بالمتناقضـات والآفات وعوالم سفلية. إن ما جمعته السياسة فرقته الثقافة. فسرعان ما يكشف التنـاحر السياسي والأيديولوجي المواقـف العدائيـة أو الجاهلـة والمتجاهلـة لحقـوق النسـاء، وكـأن الثورة أفرغت ما في جوف النظام من مواقف إزاء المرأة منهـا العـدائي ومنهـا المسـاند، ومنها المراوغ ومنها الحالم، وجميعها استمرار لما كان إلا أنها باتت إما أكثر صـخبًا أو أكـثر صمتًا.

ومما لا شك فيه أن الاتجاهات الإسلامية المحافظة هي الأعلى صـوتًا والأكـثر فجاجـة في موقفها المعادى لحقوق النساء. ومع ذلك فعلينا أن نتذكر، أنه من الخطأ العلمي والأخلاقي اعتبار هذه الاتجاهات المصدر الوحيد لتهديد حقوق النساء. فقط علينا أن نتـذكر أن أجـرى كشوف العذرية لم يكن هم، بل السلطة التي جاءت على أمـواج الصـخب لتنصـب نفسـها كحامية للشرعية والحقوق، كما علينا أن نتذكر أن وضع حقوق النسـاء على جـدول أعمـال الليبراليين ظل مشروطًا بتوازنات المنازعـات السياسـية. مـع ذلـك فـإن مـا يمـيز خطـاب السلفيين مقارنة بغيرهم أنه الأكثر صخبًا ولكنه الأكثر شفافية حيث يبرر بشكل واضح وفج الحط من كرامة النساء. وفي اعتقادي أنه خطاب بلا مستقبل، لأنـه خـارج نطـاق التـاريخ، وكلما زاد صـخبه بـات أقـرب إلى الأفـول والعزلـة، وإذا أراد أنصـاره غـير ذلـك فعليهم أن

يروضوا الانفلات اللاتاريخي لخطاباتهم، وفي هذه الحالة عليهم أن يقبلوا بما لم يقبلوه في السابق.

ومن ناحية أخرى تشهد الساحة خطابًا آخر، وهو ما أسميه مجازًا بالخطاب المراوغ، هو أيضًا امتداد للوضع السابق. وسمة هذا الخطاب أنه لا ينكر حقوق النساء ولكنه يخضعها لمتطلبات السوق السياسي، بمعني معالجة حقوق النساء ليس بوصفها ركيزة أساسية للتحول الديمقراطي، ولكن من منظور المكسب والخسارة في مجال العمل السياسي وإعطاء الأولوية للربح السياسي حتى لو أدى ذلك إلى تجاهل بعض حقوق النساء أو التقليل من شأنها. وهذا ما نلاحظه، بدرجات متفاوتة، من خلال ممارسات عدد من الاتجاهات المتأسلمة والليبرالية والعلمانية. وفي الحقيقة أن هذا لا يمثل جديدًا ولكنه امتداد لحالة مزمنة في الثقافة السياسية السائدة.

أضيف إلى ذلك، أن القوى الليبرالية والعلمانية قد تبدى اهتمامًا بحقوق النساء الآن وربما لفترة قادمة، ولكن ثمة سؤالاً يجب طرحه دائها: هل هذا الاهتمام يمثل شيئًا ما جديدًا أم أنه استمرار لممارسات سابقة؟ في اعتقادي، وأتمنى أن أكون مخطئًا، أن الممارسات السابقة تشير إلى أن جزءًا كبيرًا من اهتمام القوى السياسية الليبرالية والعلمانية بحقوق النساء يأتى كنوع من رد الفعل في إطار الصراع السياسي مع القوى الإسلامية المحافظة، فالنساء دائمًا هم القوى الدينية جزء من اللعبة السياسية لنزع الشرعية عن الخصم. فمن ناحية تتحجج المحافظة بالحفاظ على الهوية الثقافية ويكون ذلك من خلال تسييس أجساد النساء وجعلهن ركيزة صراعات الهوية. ومن ناحية أخرى يسعى العلمانيون إلى نزع المشروعية عن المحافظين الدينيين بوصمهم بالتخلف ولكن باستخدام حقوق النساء كأداة من خلال رد فعل عكسى. وهكذا تظل حقوق النساء مشروطة بهذا النوع من المنازعات السياسية.

ليس تعسفًا، إذن، القول بأن «الثورة» التي أطاحت بجماعة مبارك، لم ترق لأن تكون ثورة حقوق وحريات. فهي عملية تضمنت مسارات متعددة هي في أغلبها إمتداد لتوجهات ونزوعات سابقة عليها. ويمكن القول بأنها بدت حيوية ومخيفة لأنها خلقت صخبًا ومنازعات مكشوفة، وأبرزت نقاط الضعف في البني الاجتماعية والسياسية والثقافية. وربما يكون في مقدورنا القول أن الموقف الحالي من حقوق النساء يكشف لنا أن ما تشهده مصر الآن قد لا يكون إلا محاولة لاتقاء خطر الثورة من خلال إعادة تركيب النظام القديم وفق معطياته السابقة مع بعض المستجدات. كما أن إعادة التركيب هذه ما زالت تتم بالأدوات والمواد القديمة نفسها ولذا فهي هشة مهما كانت صاخبة.

ولأن حفظ تماسك هذه العملية يتطلب نوعًا من الأسمنت الأيديولوجي، فقد تم من صناعته إعلاميًا من خلال صناعة ثورة موازية في الفضاء الإعلامي على الأقل قبل أن يكتشف البعض أن ما تصوروه على أنه ثورة لم يكن كذلك. ولذلك ليس غريبًا أن يأتى صخب الاحتفاء بالثورة في الشهور الأولى من كل حدب وصوب، بداية من شباب الميادين المتحمس والطامح فعلاً إلى تغيير ما، وانتهاء بمن كانوا مكونًا أصيلاً من مكونات النظام السابق، مرورًا بالإعلام الخليجي والدولي. وفي مرحلة لاحقة دخل الإعلام الرسمي المحلى بكامل قوته التقليدية كمؤيد ومحتفل، وسعى للتماسك، بعد أن فقد توازنه لفترة، من خلال الاحتفاء الساذج بالثورة من خلال حماسات مفتعلة، أو أغان وطنية تعود إلى الستينيات أو الخمسينيات من القرن الماضي. وفي كل الأحوال فإن الصخب الإعلامي كان

ملحوظًا، ولعب دورًا في صناعة المرئى وغير المرئى، وقد يكون علينا إعادة قراءة وتحليل الصخب الإعلامي من منظـور النـوع الاجتمـاعي، ودوره في صـناعة الرمـوز الثوريـة، ودور هذه الرموز في صياغة الرؤية حول منازعات ومتطلبات الواقع. وأزعم أن الإعلام قد قــدم تغطية مبهرة للأحداث، ولكنه من ناحية أخرى حدد لنا زاوية النظر، وهي زاوية أخفت فيمـا أخفت حقوق النساء واكتفت بصناعة عدد محدود من الرموز النسائية الشبابية.

من المؤكد أن كثـيرين يهمهم الحفـاظ على صـورة «الثـورة» نقيـة، كمـا أنهم يريـدون أن يبرزوا التضحيات والزهور والطيور في حدائق الثورة، وهذا حقهم/ ن، ولكن الأمـر الـذي لا شك فيه أن عمليات صناعة المقدس يجب ألا تتجاهل أن الربيع في مصر كان من الصخب بحيث أسكت أصواتًا لا يمكن أن تسكت. إن الأكيد أن الـزخم الـذي شـهدته مصـر لم يكن متجانسًا لا بـالمعنى السياسـي ولا بـالمعنى الأيـديولوجي والثقـافي، ولكن الأكيـد أيضًـا أن هناك تطلعات كبرى حقيقية لأجيال جديدة أعلنت سياسـيًا وضـميريًا أن «مـا كـان يجب ألّا يبقي" ،ومأزق «الثورة» أنها أبقت على ما كان وزادته صخبًا. وهنا تحديدًا مـأزق «الثـورة» وتحـديات المسـتقبل، فنـداء «مـا كـان يجب ألّا يبقى» سيكشـف إن آجلاً أو عـاجلاً آفـات الماضي التي أصبحت ضمن الحاضر.

وتبقى كلمة أخيرة بشأن دور الحركات والمجموعـات النسـائية، فكثـير منهـا مـازال يعيش ضمن شروط الماضى ومنازعاته. وإذا لم تَعِ هـذه المجموعـات تحـديات المرحلـة فسـوف تضيع في الصـخب السياسـي والثقـافي السـائد. ذلـك، فـإن الحركـة لن تمـوت لأن هنـاك المزيد الذي سوف يـأتي مـع الأجيـال الجديـدة من الشـابات والشـباب ممن لن يقبلـوا أن يكون ربيعهم/ن صامتًا.

# النساء أيضًا جزء من هذه الثورة

**هانية شلقامي([1])**

**ترجمة: سونيا فريد**

## مقدمة

إن من خطط للثورة ونفذها ودعمها هم الرجال والنساء معًا، ولم يكن النـوع من العوامـل التي أثرت على قرار الاحتجاج أو القيام بثورة أو على الأقل هذا هـو الانطبـاع السـائد عنـد من يتأمل الثورة المصرية التي اندلعت في العديد من مدن مصر يوم الخامس والعشـرين من يناير والتي لا تزال مستمرة حتى الآن، وحين نعود بالذاكرة للوراء نـدرك أن الحركـات الاحتجاجية التي نشـأت على مـدى عقـد كامـل بواسـطة حقوقـيين من العمـال والمجتمـع المدني ومبادرات اجتماعية أخـرى هي الـتي كـونت الكتلـة الثوريـة الـتي أسـقطت رؤوس النظام. لقد كان خروج الشعب إلى الشوارع والميادين مطالبًـا برحيـل مبـارك تعبـيرًا غـير متوقع عن افتقـار المسـاواة الاجتماعيـة والجندريـة والجيليـة. لقـد خـرج الرجـال والنسـاء والعجائز والشباب وسكان الريف والحضر والأغنياء والفقـراء جميعًـا في الشـوارع ليعـبروا عن مطالبهم في التغيير. هذا الفصل يتأمل صلة الجندر بـالتحولات السياسـية والاجتماعيـة بعد الثورة من خلال تقديم تاريخ مختصر للجندر وحقوق المرأة والهياكل والعوامل الفاعلة التي قامت بالتعامل مع وتمثيل هـذه الحقـوق في السـاحة السياسـية، والـتي تمت إعـادة النظر فيها وتأكيدها بواسطة التحول الثوري.

ذكرت النساء، الشابات منهن والعجائز، على المستويين العام والخاص العديد من الأسباب التي دفعتهن للمشاركة في الاحتجاجات الشعبية التي أدت إلى الثورة. «جئت لدعم هـؤلاء الشباب»، «أريد أن أقدم العون بسـبب وحشـية النظـام في الاعتـداء على المتظـاهرين»، «لقد مات صديقي ولن أدع هذا يمر مرور الكرام»، «أكره هذا النظام لأنه فاسـد»، «أريـد مستقبلاً كريمًا لأولادى»، «جئت هنا لأن هذا المكان الذي يجب أن أكون فيه»، «لم يسـبق لي أن تواجدت في حشد من الناس دون أن يتحرش بي أحد». هـذه بعض الإجابـات الـتي ردت بها السيدات على السؤال «لماذا ما زلت باقية في ميدان التحرير؟»، هـؤلاء وغـيرهن أتين للتظاهر كمواطنات وليس كنساء. لم يتظاهرن من أجل المساواة بين الرجل والمرأة ولا من أجـل المطالبـة بالمزيـد من الحقـوق للمـرأة أو المطالبـة بمزيـد من المشـاركة النسـائية في الحيـاة السياسـية فكـل هـذه كلمـات رنانـة تتعلـق بالعمـل في مجـال النـوع الاجتماعي وربما لا يكـون لهـا صـدى خـارج هـذه الحـدود. في واقـع الأمـر مـا فعلتـه هـذه الاحتجاجات هو دحض المعـايير التقليديـة وإفسـاح الطريـق لإعـادة النظـر في فهم القـوة السياسية للنساء.

لقد قامت الصور الواردة من ميدان التحريـر بتعريـف المنظـور العـالمي والمحلى للثـورة. كانت صورًا للتضامن المرح والقوى والعفوي ضد الاستبداد. كان عدد المتظاهرين في هـذا الميدان وغيره من الميادين كافيًا على الـدوام للمحافظـة على الـروح المعنويـة المرتفعـة للمصـريين ولزيـادة شـعورهم بالتفـاؤل. وقفت النسـاء مـع الرجـال جنبًـا إلى جنب يغـنين ويسمعن ويلقين الخطابات ويوزعن الطعام ويكتبن اللافتـات ويـرعين الجـرحى ويعضضـن هــذا التحــدى الشــعبي، مئــات إن لم يكن آلاف من النســاء شــاركن في جلب المــؤن

والإسعافات الطبية وصنع اللافتات وتنظيم المسيرات وإجـراء الاتصـالات الدوليـة والتعبئـة العامة للاحتجاجات. لم يكن هناك فارق بين المرأة المحجبة وغـير المحجبـة والمنتقبـة؛ ولا بين من جئن بمفردهن أو مع أطفالهن ولا بين الشابات والمسنات.

لحظات التضامن والمساواة والأمل والتعبئة الشعبية تلك كانت أيضًا لحظـات «عتبيـة» تم فيها تعليق التصنيفات الهرمية وهياكل التمييز بشكل مؤقت (Turner 74 ـ69)، كما أنها لحظات من الصعب الإبقاء عليها لأنها مرتبطة بزمـان ومكـان الحـدث. قـام تـيرنر بتطـوير نظرية فـان جيـنيب Van Gennep للطقـوس والـتي تقسـم عمليـة الانتقـال من مرحلـة ثقافيـة لأخـرى أو التغـيرات الحياتيـة البـارزة لثلاثـة أطـوار: الانفصـال والانتقـال وإعـادة الاندماج. المرحلة «العتبية» هي الوسطى حيث يصبح «كل شيء جائز» كما يقـول تـيرنر، تركز نظرية كل من فان جينيب وتيرنر على الطقـوس، وخاصـة تلـك الـتي تحـدد وتحتفـل بالتغيرات البارزة من قبل مراسم البلوغ والطقوس الدينية مثل أداء الحج لكن يمكن رؤية الثورة المصرية من خلال هذا الإطار التحليلي.

تقع «اللحظات العتبية"، بين حالتين طبيعيتين وهي تشير الحرق نظـام معين والتخلص من حطام المعايير التي كان يتشـكل منهـا هـذا النظـام لإفسـاح الطريـق خلـق معـايير أخـرى تشكل نظامًا جديدًا ويكون الفاعلون الاجتماعيون أو المساهمون في هذا التكوين الرمــزي المكان والزمان معلقين بين هيكلين حيث يكونون قد انفصلوا بالفعل عن نظـام اجتمـاعي محدد لكنهم لم يلتحقوا بعد بالنظام الآخر الـذي سـيحل محلـه. بوجـودهم في هـذا الوضـع المعلق يصبحون متساوين على جميع الأصعدة ومتحررين من القيود والهياكـل الـتي كـانت تحدد معالم شخصياتهم. يسمى «تيرنر» هذه الحالة بـ «المجتمع العتـبي» والـذي يتضـامن أعضاؤه الذين يمرون بذلك الطقس ويقفون جميعًا على قدم المساواة، وهـذه هي الحالـة التي ينشأ منها النظام الناتج عن هذا التحول والتي يبدأ بعدها المساهمون في الاندماج في النظام الجديد.

خلال الثمانية عشر يومًا التي استغرقتها الاحتجاجات انتشرت في الشوارع والميادين الـتي تجمهر فيها المصريون هذه الحالة التي تشبه المجتمع العتبي. حين تناول الرجـال والنسـاء الطعام نفسه وتشاركوا في مكان النوم وقاموا بتنحية المعايير الجندرية القديمة جانبًا، كما تجلى ذلك في الغياب التام للتحرش الجنسي وفي قبول النساء كند للرجال أثناء المعركـة ضد الديكتاتورية الـتي كـانت على وشـك الانتهـاء. تتضـح معـالم هـذا المجتمـع في انـدماج التيارات السياسية المختلفة مثل اليسار واليمين والوسط حيث اتحد الناشطون المنتمــون إليها ونظموا صفوفهم دون الالتفات للفروق بينهم. تبدو معـالم المجتمـع العتـبي جليـة في رفض المتظاهرين في الميادين لأى رمـوز أو قيـادات، ولم يتغـير هـذا إلا حين بـدأ النظـام الجديد في الظهور مع اقتراب نهاية الاحتجاجات، حيث برزت بعض الأسـماء والوجـوه، أمـا في أوج الاحتجاجات فلم يكن هناك قـادة. لم يكن هنـاك سـوى بعض المنظمين والأبطـال والمنسقين.

بعد خروج الرئيس وقدوم قيـادة انتقاليـة بفـترة وجـيزة تحـول الميـدان إلى سـاحة صـراع وبدأت الاختلافات والميول السياسية المتعددة في الظهور. انتهت اللحظـة العتبيـة وبـدأت الهياكل والتصنيفات الهرمية في العودة، تتناول هـذه الورقـة تصـنيفًا هرميًـا بعينـه ودلالات تعليقه ذلك الذي يحدد الفروق الجندرية وعدم التوازن بين الرجل والمرأة. يناقش الفصــل وضع سياسة النوع الاجتماعي قبل الثورة ويتأمل اللحظة الثورية نفسها ويطرح تسـاؤلاً مـا

إذا كان قد ظهر معيار جديد للعدالة من منظور النوع الاجتماعي منذ تنحي الرئيس عن الحكم؟ وبهذا يحاول أن يستنبط حدود التحولات التي حدثت بالفعل في الخطاب الجندري في مصر، والتي ستحدث في المستقبل. قد يكون تعريف هذه الخطاب الجديد محاولة سابقة لأوانها؛ هذا إذا افترضنا أنه خطاب جديد في المقام الأول لكن ستقوم هذه الورقة بالتعرف على اتجاه هذا التغيير وتحديد القوى التي سوف تؤثر على النظام الجندري الجديد أو بإمكانها التأثير عليه.

على الرغم من عدم انتهاء الحركات الاجتماعية المؤثرة في رسم خارطة الشرق الأوسط للخطاب الرسمي فإنها تقدم مثالاً حيًا على دور الاحتجاجات التي يتم التعبير عنها باستخدام لغة اجتماعية واقتصادية في تشكيل الهياكل السياسية. كما تلقى حركات حقوق المثليين والراديكالية البيئية والصراع ضد التمييز العنصري الضوء على العملية التي تغير فيها الاعتراضات المفاهيم التقليدية بشكل حاد لخلق قوة سياسية يتحتم على السياسة الرسمية مواجهتها.

الحركة النسوية هي إحدى أولى القوى الاجتماعية التي تحدت هياكل القوة الرسمية حيث قامت النساء (وبعض الرجال) بالتصدي للمجتمع الذكوري ليس فقط كعقيدة اجتماعية ولكن كنوع من الهيمنة السياسية التي قامت بإقصاء المرأة من العمل العام والذي يتم فيه التفاوض على القوة والثروة والمزايا. إن التغاضى عن دور النسويات في تشكيل السياسة من أساسها لا يمثل إقصاء تاريخيًا فقط بل يشير أيضًا لخلل معرفي في فهمنا لفكرة الاعتراض والاحتجاج.

يركز هذا التحليل على التمييز الجندري قبل وبعد، إن لم يكن أثناء، الثورة المصرية. لقد شكل تأطير حق المرأة في المساواة كأحد جوانب الحرية تحديًا قبل الثورة وظل كذلك في الفترات الانتقالية اللاحقة، لكن يختلف تفسير هذا الإقصاء للنساء من مرحلة لأخرى. قبل 25 يناير كانت المطالبة بالمساواة في النوع الاجتماعي تأتي في إطار نظام اجتماعى أوسع، حيث كان يتم تعريف مشهد السياسة الجندرية من خلال الصراع الدائر بين الدولة والمجتمع المدني من ناحية والمواجهة بين القيم المحافظة والليبرالية من جهة أخري، وكان هذا الجدل يدور حول محاور القوة والتمسك بالمبادئ الدينية. خلقت هذه الجبهات المتعددة التي كان يدور فيها الصراع نوعًا من التحالف بين أطراف في طبيعتها متضادة فأصبحت النسوية التي تتبناها الدولة هي السبيل للدفاع عن القيم الليبرالية؛ وبالتالي حصلت على دعم نشطاء المجتمع المدنى الذين لم يكونوا ليتعاونوا مع الدولة وصفوتها التي تفرض نفسها عليهم في الأحوال العادية وأصبح من المفترض خلو البيئة التي تتم فيها المطالبة بحقوق النساء من أي صراع على سبيل المثال اتخذت وزارة العدل في 2009-2010 قرارًا بكسر أحد المحرمات الكبرى وتعيين المرأة قاضية في المحاكم الإدارية. من جهة، قوبل هذه القرار باستحسان شديد من قبل الحقوقيات نظرًا لأنه يصحح وضعًا خطئًا ساد لوقت طويل، ومن جهة أخرى جاء هذا القرار تنفيذًا لرغبات النخبة وعلى رأسها زوجة الرئيس السابق مما قلل من إحساس هؤلاء الحقوقيات بالانتصار. لقد تم اكتساب هذا الحق عن طريق النسوية التي ترعاها الدولة وليس كتتويج لجهود الحقوقيات النسويات، حيث كان هدف الوزير وأعوانه إرضاء النخبة المسيطرة وليس إحداث تغيير جذري في منظومة القضاء.

على الرغم من قوة السيدة الأولى وحاشيتها تعامل المتشددون من القضاة والمحللين مع هذا التغيير وكأنه ذبح البقرة المقدسة! لقد رأى هؤلاء أن القضاة يجب أن يكونوا رجالاً فقط لأن المرأة تفتقر إلى القدرة على إصدار الأحكام. صرح أحد القضاة بأن المرأة لا يمكن أن تجلس على منصة المحكمة وهي حامل، بينما قال آخر إن المرأة تفقد قدرتها على التفكير السليم في أوقات معينة من الشهر، وقال ثالث إن المرأة لديها من المهام الاجتماعية ما يلهيها عن مستقبلها المهني مما يعيق من قدرتها على دراسة القضايا الجادة واتخاذ القرارات الصعبة حيالها.

هذه النظريات الغريبة والمحزنة في الوقت نفسه لم تكن سوى تصريحات مكررة لبعض المتشددين ولم تتخذ صورة إجراء حتى قرر حوالى ثلاثمائة من كبار القضاة وأعضاء الجمعية العمومية لمجلس الدولة استخدام حق الاعتراض (الفيتو) ضد تعيين النساء في مؤسستهم الموقرة. خرجت النساء إلى الشارع ونظمن تظاهرات متواضعة أجبرن بها «المجلس القومى للمرأة» على إصدار تصريحات رسمية يندد فيها بهذا التحول فوجدت هؤلاء الحقوقيات النسويات أنفسهن يدعمن الدولة ضد المحافظين، وفرض الموقف بيئة خالية من الصراع بين النشطاء والنخبة الحاكمة. لا يزال هذا الذوبان للفروق في المساواة في النوع الاجتماعي كأحد ملامح مرحلة ما قبل الثورة والنظام البائد وكأحد الملامح الرئيسية للعدالة الاجتماعية التي نادت بها الثورة يتسبب في إرباك أي محاولة لتحليل دور المرأة في الثورة.

يقدم الجزء الأول من هذه الورقة تقريرًا مختصرًا عن مشهد الجندر والسياسة قبل الثورة حيث سيتم التركيز على التمثيل والتأثير السياسي الرسمي سواء المنتميان للدولة أو الدولة الموازية أو المجتمع المدني وستتم مناقشة القضايا التي تبنتها هذه القوى والإجراءات الدولية التي أضفت شرعية على دورها وممارساتها. بينما يتناول الجزء الثاني المرحلة التالية للثورة مباشرة ويتم فيه طرح أسئلة تتعلق بالمرأة والعدالة من منظور النوع الاجتماعي والإجابة عنها رغم أنه ليس من السهل تفسير وتلخيص هذه الأوقات العصيبة. كما سيركز الفصل على الإعلام والمبادرات والمواقف الموثقة لكن هناك المئات من الاجتماعات والخطط والمشاريع والسياسات التي لن يتم تضمينها في هذا التقرير نظرًا لأنه لم يتم الإعلان عنها بعد. تدور الخاتمة حول التعبير عن السياسات الجندرية والقومية من خلال تعقب هذه العلاقة المضطربة واقتراح إطار يجعل حق النساء في الحرية والمساواة والمواطنة ملهمًا للتحول لمصر الحرة.

**الانفصال**

لا يوجد طريق يؤدي لحصول النساء على حقوقهن السياسية دون أن يتقاطع مع المشهد السياسي بشكل عام. المقاعد المخصصة للنساء في البرلمان المشكل من انتخابات مزورة وتولى المرأة مناصب رسمية في غياب الشفافية والمساءلة والتمثيل النسائي في المجالس المحلية من دون إدارة جيدة والصوت من دون حرية... كل هذه أشياء كانت تمارس في مصر لكن لا تؤدى في النهاية للمساواة بين الرجل والمرأة. كان هناك انفصال بين تفاصيل خطاب الجندر في السياسة وصنع القرار والتمثيل من جهة وبين الواقع الاجتماعي والواقع السياسي في مصر من جهة أخرى. إن التوليفة المثالية التي تخدم أجندات سياسة الجندر تبدأ في التراجع حين تواجه بإرادة مخلصة ورغبة حقيقية في التغيير. لا تستطيع الأنظمة الديكتاتورية أن تحقق العدالة لأى من مواطنيها وقد بدأت نساء

مصر في استيعاب هذه المقولة الحكيمة. لكن ما هي الدروس المستفادة من هذه الاحتجاجات فيها يتعلق بدراسة منح المرأة قوة سياسية؟ للإجابة عن هذا السؤال نحتاج أن نصف الهياكل المؤسسية والرسمية التي كان يتم من خلالها اتخاذ القرارات الخاصة بالقوة السياسية للنساء والمساواة في النوع الاجتماعي.

إن الربط بين حقوق النساء وفلسفة السياسة الليبرالية يعود للقرن التاسع عشر حين كان يتم اعتبار خطاب الجندر ظاهرة أوروبية في أصلها. شمل المفكرون الليبراليون الجدد المرأة في مناقشتهم حول الحقوق الفردية حيث أكدوا حقها في التعليم والمشاركة في الحياة العامة وفيها بعد جاءت أعمالهم لتحدد ملامح الحركات الساعية لإعطاء النساء حقوقًا سياسية كاملة بما فيها حق التصويت والترشح. أدت مجموعة من الأفكار المتعاقبة التي تنادي بالمساواة وتفند أسس التمييز والإخضاع إلى إرساء قواعد كل من حركة نسوية ومشروع العلوم الاجتماعية يسعى لفهم أسباب المشاركة المحدودة للنساء في الحياة العامة وحصولهن على حقوق سياسية أقل وتقلص فرصهن في الحصول على الوظائف ووقوع أعباء ومسئوليات أكثر على كاهلهن ومعاناتهن من مشاكل صحية أكثر وعدم منحهن الحرية الكاملة للتحرك وقلة ممتلكاتهن ودورهن المحدود في اتخاذ القرارات والعديد من الأمور الأخرى التي تشير للتمييز ضد النساء (راجع (Wollestonecraft, Mill, Amin

خرجت عضوات حركة المطالبة بالحق في التصويت في بريطانيا للشوارع للتظاهر ضد المجتمع الذكوري واستطعن تشكيل تحالف واسع مع الفاعلين السياسيين الرسميين والحصول على الحق في التصويت في أوائل القرن العشرين. في سياق مشابه قامت ناشطات مثل مارجريت سانجر Margret Sanger ومارى ستوبس Mary Stopes بالكفاح من أجل حصول المرأة على حقها في التحكم في جسدها وخصوبتها. لقد تأخر القانون الذي يبيح الإجهاض لكن تم الحصول في النهاية على هذا الحق وإن كان قد جاء بعد العديد من التضحيات الشخصية وممارسات الاضطهاد. تم تضمين كل هذه الحقوق في مجموعة القوانين التي نطلق عليها الآن اسم حقوق الإنسان والقيم الليبرالية(De Beauvoire 1949, Fredidan 1963, Greer 1970)

تبع صدور أعمال النسويات الراديكاليات الأوائل واستيعابها من قبل النساء والرجال ظهور العديد من الحركات النسائية وتيارات الفلسفة النقدية التي تحتج على إخضاع النساء. قدم الماركسيون المجتمع الذكوري كنموذج إنتاجي يفرز انعدام المساواة (Kabeer 1995 Pateman 1990) كا احتجت الناشطات الأمريكيات من أصل أفريقي وناشطات العالم الثالث على سيادة المرأة البيضاء والنظر للخطاب النسوى على أنه ظاهرة أوروبا (Lorde، Mohanty 1990) وشككت ناشطات ما بعد الحداثة مثل بتلر Butler وكريستيفاKristeva في معنى الجنس والهوية الجنسية وقدمن اللغة كإحدى أدوات الجندرية (Kristeva،1995 Butler 1995). إن تنوع وتعقيد التحليلات والتأملات النسوية خلق من وجهة النظر النسوية عدسة تحليلية بإمكانها تفسير وتغيير أشكال القمع المبنية على التجارب والافتراضات ذات الطبيعة الجندرية.

يذكرنا هذا المخزون من التاريخ النسوى بوجود أمور ثقافية وسياسية تشير إلى عدم وجود عدالة اجتماعية في العديد من المجتمعات خاصة فيما يتعلق بالنساء ولا يمكننا أن ننحى هذا المنطق جانبًا أو نقلل من شأنه. هناك العديد من الوسائل التي يمكن من خلالها

التعامل مع خطاب الظلم الجندري دون الوقوع في فخ هيمنة الغرب، وهذا ما أدى لتدويل سياسات العدالة في النوع الاجتماعي للتصدى لاستخدام اختلاف الثقافات كذريعة لممارسة القمع الجندري. عكفت الناشطات النسويات والمجموعات النسائية على صياغة أجندة دولية وحاربن ضد التيارات والسلطات التي تستخدم مبدأ نسبية السياق الثقافي لتجنب إعطاء النساء المزيد من الحقوق.

أشارت الناشطة النسوية الهندية جيتا سين Gita Sen، وهي أيضًا من المناديات بحقوق الفقراء، في الخطاب الذي ألقته في مؤتمر منظمة المرأة العربية Arab Women Organization (AWO) بأبو ظبي عام 2009 إلى أنه لا يمكن أن تكون قوانين حقوق الإنسان والمرأة غربية لأن الرجل الأبيض لم يستعبد والمرأة البيضاء لم تكن ضحية للإبادة الجماعية والفقر. تمت ترجمة الاحتجاجات التي قادتها الناشطات النسويات للسياسة الدولية الرسمية للتطوير والمعونة وتم تضمين مبدأ المساواة الجندرية في قانون القضاء على التمييز ضد النساء Convention for the Elimination of Discrimination Against Women (CEDAW) وهو الذي يتم على أساسه قياس وضع النساء وتم استخدامه في المؤتمر لتقديم تقرير عن تقدم المرأة في بكين. قامت مصر بالتوقيع على هذا القانون في 16 يوليو 1980. تحفظات وقامت بالتصديق عليه في 18 سبتمبر 1981 أيضًا مع وجود، تحفظات، وقد ركزت هذه التحفظات على عدم القدرة على تطبيق بعض بنود القانون التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية. وقد تبنى القانون مبدأ الأمن الإنساني من أجل تدعيم حقوق النساء ونادي بتطويرات ملموسة من شأنها تحقيق الأمن الصحي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي للنساء مما أدى لزيادة المطالبات بمزيد من الحقوق النساء والتي وصل صداها للقاهرة في عام 1994.

بعدها قادت الأمم المتحدة المجتمع الدولي للموافقة على وثيقة المرامي الإنمائية للألفية Millennium Development Goals (MDGs كأداة لتحميل العالم مسئولية بذل الجهد لتحقيق التطوير للجميع. تنادي الوثيقة بالمساواة في النوع الاجتماعي وبحق النساء في التعليم الأساسي والتعليم الثانوي وبتعزيز دور النساء. يدور هذه البند حول هدف واحد: القضاء على التمييز بين الذكور والإناث في التعليم الأساسي والثانوي بحلول عام 2005 وفي جميع مستويات التعليم في موعد أقصاه عام 2015.

بهذا تم طرح تقدم المرأة وحصولها على حقوقها وتعزيز دورها في أواخر تسعينيات القرن الماضي كإحدى أولويات التطوير.

يشكل الدور الفاعل للمرأة وتمثيله في المحافل العامة والقرارات الخاصة مجالاً واسعًا ذا أجواء ومستويات عدة، أولها تمثيل النساء في السياسة القومية والمنطقية والمحلية، وثانيها تمثيل النساء الثقافي والإعلامي وثالثها مواطنة النساء والمساواة القانونية، ورابعها حرية المرأة في الحركة وحقها في إبداء آرائها علانية وفي الاحتجاج والاختيار. حظى الجزء الأول بالقدر الأكبر من الاهتمام والإجراءات لأنه يركز على أكثر حقوق النساء خضوعًا للقياس والتقييم. قامت بعض المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة UNIFEM والولايات المتحدة من خلال المعونة والسياسة الخارجية والاتحاد الأوروبي من خلال برنامج الإنماء والجندر (Gender and Development (GAD بتحديد معايير يتم استخدامها لقياس إلى أي مدى أصبح صوت المرأة مسموعًا. من هذه المعايير الحصول على وظائف في العمل العام ونسبة المقاعد

في المجالس التشريعية والحق في التصـويت على مسـتوى العـالم. هـذا التنـاول ينطـوي على إشكالية لتجاهله السياق المحيط بالمرأة وإمكانية استخدامه لإخضاعها.

كان لهذه الرحلة من الراديكاليـة إلى العقيـدة تـأثير عميـق على كيفيـة النظـر للجنـدر في دولة، مثل مصر، حيث نشـأ نـوع من الإنكـار لانعـدام المسـاواة في الجنـدر؛ والـذي: مثـل مصر، التستر عليه بحجة الواقع الاستثنائي. لم يكن الحصول على حقوق النساء ناتجًـا عن احتجاجات بل كان هبة يمنحها قرار ملكي أو جمهوري، بدا هذا واضحًا بعد ثورة 1952 في مصر حين أعطى الرئيس جمال عبد الناصر للمرأة حق التصـويت في عـام 1956، وحيث تضمن الدستور العديد من الحقوق التي طالبت بها النساء منذ بدايـة القـرن وحـتى الآن لا تزال الدولة هي راعية حقوق النساء. بـدأ الأمـر بـالثورة ثم الدولـة الاشـتراكية الـتي تلاهـا الوجه الليـبرالي (والنسـائي) لمصـر الـتي ازدادت ديكتاتوريتهـا بـدءًا من ثمانينيـات القـرن الماضى فصاعدًا، وكل هؤلاء قاموا بدور مانحي الحرية للنساء. تنامي خلال العقود السابقة التنديد بتلاعب الحكام الطغاة بحقوق النساء وكان الخطاب الـدولي للنسـاء والإنمـاء أكـثر المعارضين لهذا النموذج.

لوحظ مؤخرًا استخدام المقاعد المخصصة للنسـاء في المجـالس التشـريعية لتمكين بعض القوى القبلية والعائلية من البقاء في السلطة وخاصة في العـراق وأفغانسـتان، حيث كـان المشرعون المعينون من قبل سلطات الاحتلال هم الذين يحددون نسبة مشـاركة النسـاء. أثارت هذه التجربة وغيرها العديد من التسـاؤلات بشـأن مزايـا الـزج بـالمرأة في عمليـات سياسية غير نزيهة، فما الهدف من التعيين في برلمان لا يمثل المجتمـع؟ ومـا الجـدوى إن أصبح التركيز على نتيجة العملية السياسية أقـل أهميـة من العمليـة نفسـها؟ تقـول جويـتز Goetz وكورنـوول Cornwall إن مشـاركة النسـاء في السياسـة والأحـزاب السياسـية ووضع حقوق المرأة على قائمة الأولويات مؤشـر أقـوى بكثـير على المسـاواة في الجنـدر من أعداد النساء في المؤسسات سواء عن طريق الانتخاب أو – وهذا هو الأسوأ - التعيين.

انتقـدت النسـويات الإسـلاميات التفسـير النسـوي للحريـة والحصـول على الحقـوق نظـرًا لدعمه فكرة أن الدين - على وجـه الخصـوص – من مصـادر قمـع المـرأة من خلال - على سبيل المثـال - فرضـه للحجـاب وعـزل النسـاء وتركـيز دور المـرأة على الجـانب العـائلي والتناسـلي ومـا يفرضـه هـذا عليهـا من قيـود تعـوق قيامهـا بـدور ريـادي. شـكك العلمـاء الإسلاميون في عالمية التعريفات النسوية للقوة والحرية والتي من وجهة نظرهم يجب أن تتمحور حـول القـدرة على تحقيـق الأهـداف والقيـام بـالأدوار وليس حـول تبـني أفكـار تم اختيارها بواسطة المرأة الغربية. هذا يعني ألا يجب التغاضى عن حق المرأة المسـلمة في الحصـول على الحقـوق الـتي تريـدها والـتي لا تتعـارض مـع الـدين، لأن المـرأة المسـلمة تتمسك بالأدوار التي يسندها لها الإسلام والتي حرمتهـا منهـا الأنظمـة العلمانيـة والقمعيـة وسـوف تسـعى جاهـدة لتحقيقهـا (2002 Mir-Hosseini 2002 Hafez1999 Mahmoud). انتشر هذا النقد للنموذج المحدود للجندر والتنمية في دوائـر أخـرى وأصـبح هذا التناول المتهاون للعدالة في الجندر محور الخطاب النقدي الذي يتبنى حقوق النسـاء ( 2008 Shotkamy2009،Kabeer). إن نموذج الجندر والتنميـة يتجاهـل إمكانيـة تحويـل العلاقات الجندرية في اتجاه تناول يحاول التقليل من الظلم وليس إلغاء المؤسسات الـتي تفعله.

## الهياكل المؤسسية في مصر

ينص الدستور المصري الصادر عام 1971 والمعلق حاليًا في المادة الحادية عشرة على أن: «على الدولة أن تمكن المرأة من القيام بأدوارها العامة والخاصة وأن تضمن المساواة بين الجنسين»، وقد قامت الدولة بدور رب العمل العادل والحكم الذي لا يفرق بين رجل وامرأة والمدافع الأول عن حقوق النساء منذ ثورة عام 1952. لكن هذا الوجود المهيمن للدولة فيا يتعلق بحقوق النساء أعاق ظهور حركات نسوية فاعلة أو وعي نسوى قوي. كما أن تأثير الحركة الدينية القوية التي أسستها الدولة بشكل جزئي وروجت لها بشكل كلى وقف عقبة في طريق الخطاب الحداثي لحقوق النوع الاجتماعي، كان للهجرات الداخلية من الريف للمدن والخارجية من مصر لدول الخليج العربي تأثيرًا في تكوين وتطبيق الحقوق والأدوار الجندرية. في هذه الأثناء كانت الحركات العالمية المنادية بحقوق النساء قد بدأت تخترق بيروقراطية الأمم المتحدة، وانعقدت العديد من المؤتمرات في دول مختلفة مثل: المكسيك في سبيعينيات القرن الماضي وكينيا في الثمانينيات والصين في منتصف التسعينيات من أجل تكوين خارطة طريق عالمية من شأنها إرشاد الدول الأعضاء بشأن المساواة بين الرجل والمرأة، وقد عرفت الخطة التي تمت صياغتها في التسعينيات باسم وثيقة «بكين» للمرأة. أحد أهم البنود المذكورة في خارطة الطريق هذه كان خلق هياكل قومية نسائية كجزء من الدولة لضمان الاعتراف بحقوق النساء والعمل على تحقيقها على أعلى المستويات الممكنة من السلطتين التنفيذية والتشريعية.

جاءت الاستجابة لوثيقة «بكين» في شكل تأسيس "المجلس القومى للمرأة" في مصر بموجب قرار رئاسي رقم 90 لعام 2000. كان المجلس يتكون من ثلاثين عضوًا/ ة أو بالأحرى شخصيات عامة تم اختيارها بناًء على خبرتها في شئون النساء وتم تعيين كل منها لمدة ثلاث سنوات، وكان المجلس يتبع رئيس الجمهورية بشكل مباشر. كانت زوجة الرئيس واحدة من الأعضاء المؤسسين الثلاثين وقد انتخبها باقي الأعضاء فورًا لرئاسة المجلس وظلت تعتلى هذا المنصب «المنتخب» حتى سقوط النظام عام 2011. كان هذا الهيكل القومي مخصص للدفاع عن حقوق النساء وضمان حفاظ آليات وسياسات الدولة في المساواة في النوع الاجتماعي.

**وفيها يلى مهام المجلس:**

- اقتراح سياسات عامة تتبناها أجهزة الدولة من أجل الحفاظ على حقوق المرأة وتمكينها من القيام بأدوارها الاقتصادية والاجتماعية ومن أجل تضمين المرأة في المشروعات الإنمائية.

- اقتراح خطة قومية لتحسين وضع المرأة وتناول المشكلات التي تواجهها.

- مراقبة وتقييم تطبيق السياسات التي تتعلق بالمرأة وتقديم توصيات للأجهزة المعنية فيها يتعلق بتنفيذ هذه السياسات.

- تقديم الرأي والمشورة فيما يتعلق بمسودات القوانين المتعلقة بالمرأة قبل تقديمها للبرلمان.

- إبداء الرأي في جميع الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة.

- تمثيل المرأة في المحافل الدولية.
- تأسـيس مركـز قـومي للتوثيـق والبحث لجمـع المعلومـات والقيـام بالإحصـائيات المتعلقة بالمرأة.
- تنظيم مؤتمرات وورش عمل عن المرأة.
- تنظيم ورش عمل تدريبية عن الجندر وتعريف الحاضرين بحقـوق المـرأة القانونيـة والسياسية والاجتماعية.
- نشـر ملخصـات ودوريـات وغيرهـا من المطبوعـات الـتي تتعلـق بعمـل وأهـداف المجلس.
- القيام بالمهام التي يسندها رئيس الجمهورية للمجلس.

كان المجلس مدعومًا بشكل مباشر من سوزان مبارك وكـان هـذا كافيًـا لجعلـه ذا قـوة لا يستهان بهـا. كمـا أنـه ربمـا كـان أهم مؤسسـة تتعلـق بـالمرأة تم إنشـاؤها في مصـر في العقديين السابقين للثورة.

نجح المجلس في تعبئة الأجهزة التنفيذية والتشريعية للدولة لإصدار قوانين لصـالح النسـاء ومن خلال عمله استطاع إعطاء المـرأة العديـد من الحقـوق الـتي لم تكن متاحـة لهـا من قبل. على سبيل المثال أعطى البند العشرون من قـانون الأحـوال الشخصـية رقم 1 لعـام 2000 المـرأة الحـق في الحصـول على الطلاق بواسـطة قـانون الخلـع في مقابـل التنازل عن حقوقها المالية. البند السابع عشـر من القـانون نفسـه أعطى المتزوجـة بعقـد عرفى الحق في رفع دعوى طلاق مما شكل أول اعتراف في تـاريخ مصـر بهـذا النـوع من الزواج الذي طالما اعتبر غير شرعي. في عام 2004، تم تمرير قانون الأحـوال الشخصـية رقم 10 والذي أسس محاكم الأسرة وفى العـام نفسـه قضـى القـانون رقم 11 بتأسـيس صندوق الأسرة الذي تأخذ منه المرأة المطلقة أموال النفقة والذي جعـل الدولـة مسـؤولة عن تحصيل هذه الأموال من الأزواج. في عام 2005، صـدر قـانون مـد فـترة حضـانة الأم لأطفالها سواء إناثا أو ذكورا حتى بلوغهم عامهم الخامس عشر. كما صدر في عـام 2004 مرسـوم رئاسـي يعطى المـرأة المصـرية المتزوجـة من أجنـبي الحـق في منح الجنسـية المصرية لأبنائها.

في وقت لاحق حصلت المرأة أخيرًا على حق العمل كقاضـية وكممثلـة إدعـاء وقـد شـكل هذا تحديًا قويًا بالنسبة للمرأة العاملة نظرًا لما قوبل به م به من مقاومة نتجت عن أخطاء في تأويل النصوص الدينية سواء القرآن أو السنة. وفي عام 2007 تم تعيين ثلاثين قاضـية وتم فتح الباب للمزيد من النساء للانضمام لسلك القضاء. رغم ذلـك أصـر القضـاة الـذكور على التصدي لعمل النسـاء في القضـاء حيث رأى المتشـددون منهم أن ذلـك يمثـل خرقًـا لقوانين لا يمكن المساس بها وأن القضاة يجب ألا يكونوا سوى رجال لأن النسـاء يفتقـرن إلى القدرة على التـدبر وإصـدار الأحكـام. من هنـا قـرر حـوالي ثلاثمائـة من أكـبر القضـاة استخدام حق الاعتراض (الفيتو) على تعيين المرأة في مؤسستهم الجليلة.

كمـا لعب المجلس دورًا هامًـا في ضـمان حـق المـرأة في حريـة الحركـة من خلال إلغـاء المرسوم الإداري الذي يلزم المـرأة بالحصـول على موافقـة زوجهـا قبـل اسـتخراج جـواز سفر. في الواقع، كان المجلس قد خطط لتنفيذ توصيات قانون القضـاء على التميـيز ضـد النساء ووثيقة بكين من خلال إلغاء بعض القوانين التي تبيح التمييز ضد النساء.

لم ينجح المجلس بالقدر نفسه في تمكين المرأة من المشاركة في الحياة السياسية حيث أن غالبية النساء في المؤسسات التشريعية وفي مجلسـي الشـعب والشـورى تم تعـيينهن وليس انتخابهن، كما أن معظم النساء المنتخبات في المجالس المحلية كن مـدعومات من قبل مؤسسات المجتمع المدني وكانت مشاركتهن جزءًا من برنـامج يشـجع على مشـاركة المرأة في الشئون المحلية على مستوى القرى والمدن الصغيرة. ونجحت المـرأة بالفعـل في الوصول لمنصب«العمدة» في إحدى قرى محافظة أسيوط بصعيد مصر.

وفقا للتقديرات كان "المجلس القومى للمـرأة" يعـاني من ثلاثـة معوقـات رئيسـية (راجـع Kanoush 2006، ص 28) وهي كالتالي:

- التناول الفوقي للسياسات المتعلقة بحقوق النساء مما جعـل المجلس يبـدو أحيانًـا كنموذج للبيروقراطية المركزية
- العلاقات غير المتوازنة مع مؤسسات المجتمـع المـدني والـتي كـان فيهـا المجلس الطرف الأقوى مما أدى لإهدار رأسمالها السياسي والدخول في تحالفات جزئية
- عدم تمكن المجلس من تكوين قاعدة شعبية

لكن مـرر المجلس قـانون نسـبة المقاعـد المخصصـة للمـرأة (الكوتـا) في البرلمـان عـام 2010.

بهـذا اسـتطاع المجلس منح المـرأة العديـد من الحقـوق منهـا حريـة الحركـة والتمثيـل السياسي بنسبة ثابتة، كما قام بتجـريم ختـان الإنـاث. كـانت هـذه المكاسـب هي أكـثر مـا يمكن تحقيقه في ظل نظام سلطوي ونخبوي لكن لم يكن من الممكن الوصول للمسـاواة الحقيقية والتضامن الفعلى بين الرجل والمرأة إلا عندما تمت الثورة على هذا النظام أحـد الأمـور الـتي يجب أخـذها في الاعتبـار هي دور العوامـل الاقتصـادية والاجتماعيـة في منح صوت لشريحة ما. الجندر من أحد هذه العوامل لكن هناك أيضًا عوامل أخرى مثل الطبقـة والعائلة والسلطة فيمكن للنساء من النخبة العمل كقاضـيات أو نائبـات في البرلمـان لكن تظل المرأة الفقيرة لا تمتلك من الصـوت الـذي يمكنهـا من توصـيل مشـكلاتها للمسـتوى الدولي.

في أجزاء أخرى مما يسمى «الجنوب العولمي» Global South عظم تـأثير النسـاء في السياسة القومية والمحلية نتيجـة الـدعم الشـعبي العـريض للناشـطات اللاتي تعملن على تغيير سياسات وتوازنات توزيع القوى في المجتمع. على سبيل المثـال أدت حركـة قـوانين المجلس القروية المعروفة باسم «بانشايات" Panchayat بالهند لانضمام أكثر من مليون امرأة للمجالس المحلية، وعلى الـرغم من تفـاوت فاعليـة هـذه المبـادرة من مكـان لآخـر لكنها نجحت بالقطع في تضمين المرأة في الشـئون الداخليـة للمجتمـع الـذي تنتمى إليـه.

أدى وضع النساء في مراكز قوة على مستوى القـرى لاحتلالهن مكانًـا بـارزًا في السياسـة الحقيقيـة (Goetz 2008) حيث تم منحهن السـلطة لاتخـاذ القـرارات اللاتي من شـأنها التـأثير على الحيـاة اليوميـة ومواجهـة الطغـاة المحلـيين. لم تكن جميـع النسـاء الـتي تم تعيينهن في هذه المجالس على الدرجـة نفسـها من الكفـاءة أو العـدل لكن نجحت عمليـة تضمين النساء في حد ذاتها في تغيير الواقع وكسر القيود السياسية وتقديم مثل يحتذى به من حيث خروج المرأة من السياق الذكوري التقليدي. التناقض بين وضع النساء في الهنـد ومصر صارخ. في مصر كان مصدر القوة التي حصلت عليهـا المـرأة هـو النخبـة والهيئـات القومية للمرأة وليس المجتمع المدني أو عامة الشـعب سـواء بشـكل عـام أو في صـورة منظمات مثل النقابات والاتحادات والجمعيات.

يوجد نموذج آخر لمنح مزيـد من القـوة للنسـاء وهـو المبـادرات الجماعيـة والتمثيـل. على سبيل المثال، قامت جمعية المرأة للتوظيف الذاتي The Self-Employed Women's Association (SEWA) في الهنـد بتمكين المـرأة من القيـام بـدور فعـال خلال تعريفهـا بالإمكانات التي تتمتع بها الاتحادات منذ مائة عام. بهذا تم التركيز مرة أخـرى على المـرأة الفقيرة التي أصبح صوتها مسموعًا والتي اكتسبت ثقلاً يؤدي تراكمه للمبـادرات الجماعيـة من(Bhat 1990)

في مصر حصـلت المـرأة الفقـيرة على بعض الحقـوق من خلال بعض التعـديلات القانونيـة والخدمات الاجتماعية التي كان مصـدرها الهيئـات القوميـة ولم تكن أي من هـؤلاء النسـاء ناشطات أو عضوات في هذه الهيئات بل كن مجرد متلق سلبى (Sholkamy 2007).

تمحورت المشكلة الرئيسية في مصر حول فقدان الصلة بين الطبقات والأجيـال المختلفـة من النساء فقد قام المجلس القومى للمرأة بفرض برنامج تقدمي على شعب لم يشـترك فيه. في قـول آخـر، كـان هنـاك تنـاقض بين الرسـالة التقدميـة والرسـول المنتمى للنخبـة والذي بالتالي لا يحظى بأى تأييد شعبي. لكن طالما كان هناك حضور للمجتمع المـدني في مصر في الأمور المتعلقة بحقوق النساء، وقد أشار المحللـون وممولـو منظمـات المجتمـع المدني للعمل الجاد والمتميز الذي يقوم به نشـطاء المجتمـع المـدني خاصـة في مجـالات تحديـد النسـل والحقـوق الاقتصـادية والشخصـية والسياسـية (Rahman, 1999Al-Ali 2003). لا تتم مناقشة أشكال الشراكة والعداء بين الدولة والمجتمع في هذه الورقـة لكن يكفي القول إن العلاقة بين الاثـنين كـانت أحيانًـا تكامليـة لكن في معظم الـوقت تنافسـية تتسم بفرض الدولة سطوتها على المجتمع المدني وتـدخلها في الأمـور الـتي يعتبرهـا حـق له. على الرغم من ذلك هناك مجموعة من المنظمات ذات المصداقية التي نـالت اعترافًـا دوليًا والتي كان لعملها تأثير كبير على وضع المرأة. تتضمن المؤسسـات الفاعلـة في هـذا المجال: اتحاد النساء العرب وملتقى المرأة والـذاكرة ومؤسسـة المـرأة الجديـدة ومركـز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الانسان وجمعية المـرأة المصـرية. مثـل المجلس القومي للمرأة كان العديد من هذه المؤسسات تعتمـد على التبرعـات، وبهـذا كـان يـتركز عملها في مشروعات وليس بـرامج. تتحـدث «إصـلاح جـاد» عن مأسسـة لمنظمـات غـير الحكومية حيث تحولت هذه المنظمات من إئتلافات نسـائية تبـنى إرادة سياسـية من خلال التضـامن لجهـات فاعلـة منفـذة للسياسـات الإنمائيـة (Jad 2006). بهـذا لم تعـد هـذه المجموعات تحاول خلق قوة فاعلة نقدية أو راديكاليـة أو سياسـية بـل أصـبحت جـزءًا من صناعة الإنمائية البيروقراطية (Mostafa 2011).

شهد العقد الذي سبق الثورة طفرة في مشاركة النساء في احتجاجات المصانع وإضرابات عمال، حيث شاركت العاملات وعضوات النقابات بشكل فعَّال فيها يعتبر الآن المؤشرات الأولى للتمرد. خرج عمال مصنع غزل المحلة والشركة الشرقية للدخان للشوارع حيث قضوا شهرًا كاملاً يحتجون على سياسات الإدارة والخصخصة والأجور المنخفضة. شهدت هذه الاحتجاجات التي نادت بحق تكوين الاتحادات واتخاذ الخطوات الجماعية مشاركة العديد من عضوات النقابات مثل فاطمة رمضان التي أمضت أكثر من عقد كامل في المحاكم تطالب بالحق في عضوية الاتحادات واللجان العالية. كان المشهد النسائي السياسي شديد الثراء لكنه كان أيضًا مفككًا. بدأت نخب المجتمع المدني في الاعتراض على تبني النخبة المنتمية لمؤسسات الحكومة والحكومة الموازية لقضايا المرأة والعدالة الجندرية. في تلك الأثناء قامت العاملات بالاحتجاج بشكل منفصل على غياب العدالة الاقتصادية وقمن بتركيز كفاحهن على الحركات العمالية.

ما يدعو للأسف هو أن انتخابات عام 2010 التي تعتبر الآن القشة الأخيرة التي جعلت قيام الثورة لا مفر منه هي نفسها التي أتت بأربع وستين امرأة للبرلمان وأصبحت من خلالها النساء ممثلات بشكل عادل في المؤسسة التشريعية. ظلت هذه العلاقة المؤسفة بين النساء والديكتاتورية والتي ظهرت بقوة في أسوأ انتخابات في تاريخ مصر تؤرق الناشطات النسويات وأثرت بشكل سلبي على مرحلة ما بعد الثورة مباشرة. لكن تجدر الإشارة أن التفكك الواضح في الحركات النسائية بين أشباه النسويات المدعيات من قبل الدولة وباحثات المجتمع المدني والنسويات والناشطات والنساء اللاتي ساهمن في الاحتجاجات وقمن بدور سياسي لكن لم يعرفن أنفسهن كنسويات قد تسبب في أذي كبير لقضية العدالة في مصر. كما أن هناك انقسامًا نتج عن الصراعات بين النساء ذوات المرجعية الدينية في تناولهن للحركة النسوية والنساء من غير ذوات تلك المرجعية (Sholkamy 2010). ما زال هذا الخلل يلعب دورًا في المناخ المنقسم الحالي والذي أصبح فيه الدين محورًا للخطط الاجتماعية والسياسية المستقبلة.

**المرحلة العتبية**

إسراء عبد الفتاح ونوارة نجم ونهى عاطف والعديد من النساء اللاتي يستخدمن أسماء حقيقية أو مستعارة من المدونات ظللن على مدى سنوات يعبرن عن آرائهن السياسية ورفضهن المعايير السلطوية السائدة. شككت المدونات في المعايير التي تحكم الهوية الجنسية والتي تفضل العفة وتسمح بالتحرشات الجنسية منذ بداية هذا القرن (راجع Nermeena Nazra, Banat we bas, Teet for female anti harassment blogs and radio). توجد العديد من الوسائل التي تسهل مشاركة النساء في المنتديات النقدية لكن يتم هذا من مكان آمن وهو المكان نفسه الذي نشأ فيه صوت المرأة وبدأ يتنامى. لكن يوم 25 يناير كانت الدعوة على شبكة الإنترنت للخروج للشوارع والتخلى عن الأمان الذي يمنحه المنزل والعزلة الناتجة عنه. كررت إسراء عبد الفتاح مناشدات المدونين ونشطاء الإنترنت، وطلبت من الرجال الانضمام إليها في الشوارع بصورة بدت مغازلة في طلبها للحماية الذكورية. إن كانت امرأة سوف تجازف بسلامتها من أجل الاحتجاج على الحكومة ووحشية الشرطة فأقل ما كان يمكن أن يفعله الرجال هو الخروج للشارع لحمايتها. كما يعود الفضل لأسماء محفوظ في دعوة المصريين للنزول للشارع.

شهدت الثمانية عشر يومًا التي استغرقتها الاحتجاجات مساواة طبقية ودينية وجندرية وتضامنًا بين كل الفئات لكن مع نشوة النصر أتت بعض الأحداث التي أعادت الجميع لأرض الواقع. بعد رحيل مبارك بأسابيع تمت مهاجمة المتظاهرين الذي بقوا في ميدان التحرير وتم إخضاع بعض النساء لاختبارات عذرية وكان التفسير هو أن ضابط الجيش المسئول أراد أن يثبت أنهن فتيات عفيفات ولسن عاهرات. حتى وإن حاولنا افتراض صحة هذا التفسير تبقى حقيقة لا جدال فيها وهي الإهانة الجمة التي تعرضت لها هؤلاء النساء. قبل هذا حدث تصدع آخر في التضامن الجندري لميدان التحرير حين تمت مهاجمة المسيرة النسائية التي كانت تحتفل بذكرى اليوم العالمي للمرأة يوم 8 مارس، وتعرض المائتي رجل وامرأة المشاركين في المسيرة للتحرش والسخرية والتعنيف وتم طردهم من الميدان. منذ حدثت الثورة لم يتعرض أحد المتظاهرين آخرين ويخبرهم بأن مطالبهم غير مبررة أو غير ضرورية أو ضارة بمكاسب الثورة أو في المكان أو الزمان غير المناسب أو ناتجة عن أجندة أجنبية. لم يتم إخبار متظاهرين آخرين بـ «العودة للمنزل والمطبخ». لم تتم مهاجمة متظاهرين آخرين بسبب مظهرهم أو ملابسهم. كان المتحرشون بالمشاركات في المسيرة يرددن «باطل» لطلبات المساواة الجندرية و «عورة» للنساء اللاتي وقفن يعرضن مطالبهن البريئة التي تكاد تقرب من السذاجة. كانوا يرددون: «عودوا إلى المطبخ» و «اخرجوا من الميدان». قال رجل مسن كان وسط الواقفين على الرصيف إن اللافتات التي حملتها النساء تنطوي على إهانة للنساء الطاهرات «أمهات الشهداء» اللاتي يستحققن الاحترام على عكس هؤلاء المتظاهرات اللاتي لا يستحققن شيئا. حمس كلام هذا الرجل الشباب الواقفين بجانبه فبدأوا في انتزاع اللافتات من النساء في الميدان وتقطيعها ورميها على المتظاهرين من الرجال والنساء والذين وقفوا في دهشة وارتباك.

تدفعنا هذه الأنواع من انعدام التفاهم للإجابة عن بعض الأسئلة المهمة: كيف يمك المصالحة بين التقبل الواسع للنساء كناشطات ساهمن في القيام بالثورة ورفض إعطاء المرأة حقوقها؟ كيف يمكننا الإبقاء على العدالة وحقوق النساء؟ كيف ندعم قيم الثورة ونهمل أو نعادي بعض المشاركين فيها؟ هناك مخاوف من أن المرأة طابورًا خامسًا أو شرخًا في مبنى لا يزال تحت الإنشاء، لماذا تمت مهاجمتهن والسخرية منهن يوم 8 مارس؟ لماذا تم اختيار مسيرتهن من ضمن خمس أخريات في المكان نفسه لتتم مهاجمتها وتشتيتها؟ هذه كلها أسئلة تحتاج إلى إجابات صادقة.

تحت تأثير التفاؤل والسذاجة النابعة من متابعة الإنترنت، قرر المئات من النساء والرجال الذهاب للميدان للتعبير عن أمور لم يجرؤ أي منهم على تناولها في الماضي. تخلص المتظاهرون من حاجز الحذر وعبروا عن مطالبهم في المساواة والحقوق المدنية وحقوق المواطنة. ربما قاموا بتنفيذ هذا بشكل غير ملائم أو في الوقت غير المناسب لكن تبقى الاختلافات بين المصريين الذي يقومون الآن ببناء مصر الجديدة حقيقة ثابتة. من الواضح أن فراغ الاحتجاج ليس محايدًا حين يتعلق الأمر بحقوق النساء لكن هناك دروسًا أكثر أهمية نحتاج أن نتعامل معها.

## إعادة الاندماج: المشاعر الشعبية والأنماط السائدة في النظام الجديد

**وما الظمأ سوى الخوف من الظمأ نفسه! (عمر الخيام)**

يوجد رد فعل معاد ضد حقوق النساء أو خوف من رد فعل معاد لكن كما يقول الشاعر عمر الخيام: الفارق بين الحدث الفعلى والخوف من حدوثه يكاد يكون منعدمًا. يوجد تذمر عام ضد المرأة ومؤشرات تمرد ضدها ويتضح هذا في الإشارة للقوانين التي تم إصدارها أثناء النظام السابق والتي أعطت للنساء المزيد من الحقوق على أنها «قوانين سوزان مبارك». وقد أصابت «المجلس القومي للمرأة» حالة من الصمت التام وإن كان لم يتم حله ولا تغيير الأمينة العامة والمعروفة بانتمائها للنظام السابق. وفقًا لممثلة الأمم المتحدة لشئون المرأة في مصر، توقفت المطالبات بحل المجلس القومي للمرأة خوفًا من أنه لو حدث هذا فلن تقوم الحكومات أو البرلمانات المستقبلية بإعادة تأسيسه. تعكس هذه المعضلة عدم الرغبة في رفض ما هو قديم خوفًا من أن يكون الجديد أكثر سوءاً، هل من الممكن أن تتحرر النساء في ظل النظام الديموقراطي؟

تحفل الصحافة بمطالبات بإبطال قوانين الأحوال الشخصية التقدمية وإلغاء المقاعد المخصصة للنساء في البرلمان وحل محاكم الأسرة وإعادة تطبيق الممارسات والقوانين الذكورية. تقول ملكى شارمانى Sharmani إن قوانين الأحوال الشخصية جاءت بمرسوم رئاسي مما جعلها بطبيعة الحال غير عادلة وغير ديمقراطية لكن هذه النظرية تتجاهل كون القوانين نفسها ذات تأثير إيجابي على العدالة والمساواة وتتجاهل أيضًا الدور المهم الذي لعبته مجموعات حقوق المرأة والمجتمع المدني. وترى نظرية أخرى أن هذه القوانين تتعارض مع مبادئ الإسلام. هذه النظرية لا تتجاهل فقط الفرق بين الفقه وهو تفسير العلماء للقوانين الإلهية والأهداف أو «المقاصد، بل إنها أيضًا تتجاهل كون أن تفسيرات العلماء نفسها مختلفة ومرتبطة بالسياق والزمن الذي صدرت فيه. لهذا من غير المنطقي أن يتم رفض هذه القوانين بناء على السوابق التاريخية (Sharmani 2011) كما توجد مطالبات بتغيير القانون رقم 10 لعام 2004 والذي قضى بتشكيل محاكم الأسرة وكذلك القانون 4 لعام 2005 والذي يمد حضانة الأم للأطفال حتى يبلغوا الخامسة عشرة من عمرهم. قام بعض القضاة المتقاعدين الذين عملوا في محاكم الأسرة بتأسيس منظمة غير حكومية أطلقوا عليها جمعية حماية الأسرة وهي التي تقود هذه الحملة. وفقًا للمنظمة، قامت هذه القوانين بالإضافة لقانون الخلع الذي أعطى المرأة حق تطليق نفسها بمنح مزيد من القوة للمرأة وانتزاعها من الرجل. قد تكون هناك حالات تمت فيها إساءة تطبيق هذه القوانين لكن هل هذا يعني أن يتم إعطاء حضانة الطفل للأب عندما يبلغ الطفل السابعة من عمره؟ كما أن هناك مطالبات بإعادة قانون بيت الطاعة وإلغاء الخلع بحجة أن كليهما مكن المرأة من ازدراء مؤسسة الزواج وادعى الكثيرون أن معدلات الطلاق قد ارتفعت وأن الأطفال يعانون من مشاكل نفسية وأن المبادئ الأخلاقية انهارت بعد أن أصبح من حق المرأة تطليق نفسها! هذا مثال جيد جدًا على خداع النفس كا تقول شارماني حيث إن ارتفاع معدلات الطلاق، إن صح هذا، إنها تشير خلل في مؤسسة الزواج نفسها. هل يوجد منطق في الامتناع عن تدعيم الحقوق من أجل حماية بعض الممارسات الخاطئة الشائعة؟ هل سيكون إرغام المرأة على البقاء في علاقة لا تريدها في مصلحة هذه العلاقة او الاطفال الناتجين عنها؟

يوجد العديد من المؤشرات الأخرى على الخطاب الجندري المرتبك بعد الثورة مثل قضية نسبة المقاعد المخصصة للمرأة في البرلمان. عند كتابة هذه الورقة كان قد بقي على الانتخابات أسبوعان وكانت المرأة موجودة على جميع القوائم الحزبية. جاء هذا تنفيذًا لقانون يقضى بأن تحتوي كل قائمة على امرأة واحدة على الأقل. حتى الأحزاب السلفية المتشددة اضطرت إلى إضافة المرأة على قوائمها لكن نظرًا لأنها تكون عادة منتقبة لم

تظهر صورها على لافتات الدعاية الانتخابية[2]. كما أن اسم المرشحة كان دائمًا يـأتي في النصف الأخير من القائمة إن لم يكن في أسفل القائمة. حـزب «الحريـة والعدالـة» التـابع لجماعة الإخوان المسلمون هو الوحيد في الأحزاب الدينية الذي تضمن المرأة على قوائمه بشكل جدى نظرًا لأنه يتوقع الفوز بنسـب كبـيرة وبالتـالي تظـل الفرصـة سـانحة لمن هم ليسوا على رأس القائمة لدخول البرلمـان. لا توجـد سـوى قائمـة حزبيـة واحـدة في هـذه الانتخابات تأتى امرأة على رأسها وهي مرشحة الحزب المصرى الديمقراطي الاجتمـاعي([3]). يوجد ارتياح عام للنسبة المخصصة للمرأة والتي لم تتحد السياسة السائدة لكنها أكدت أهمية الاعتراف بدور المرأة وحقها في المشاركة السياسية.

يوجد العديد من النساء المرشحات في الانتخابات البرلمانية وأيضًا في الانتخابات الرئاسية لكن النساء لديهن فرص أكبر في المدن ربما في الحصول على مقاعـد في البرلمـان لكن يستبعد حصولهن على الرئاسة.

توجد العديد من المخاوف بشأن موقـف الدسـتور الجديـد من العدالـة بين الجنسـين وبـدأ القلق يزداد بشأن إمكانية إقصاء النساء عن العملية السياسية، لكن الأخطر من كـل ذلـك هو عدم اعتبار المساواة بين الرجـل والمـرأة جـزءًا من العمليـة الديمقراطيـة في المقـام الأول. في الوقت نفسه يوجد ميل للعودة لخطاب سياسي أقدم كان يقوم بتضمين حقـوق النساء في الخطاب الأشمل للمواطنـة، وتوجـد العديـد من الأمثلـة التاريخيـة الـتي توضـح أهمية السعى الواعي لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة كبـديل عن الافـتراض السـاذج أن ذهابنا لصناديق الاقتراع هو الذي سيضمن لنا السعادة الأبدية!

إلى جانب هذه العراقيل الجديدة لاتزال المشكلات القديمة المتعلقة بالمدام المساواة بين الرجل والمرأة قائمة، الفجوة بين الرجل والمرأة هي ما يضعف المرأة ويقلل من خياراتها والبدائل المتاحة أمامها. التعليم والعمل والصحة والسلامة على رأس مظـاهر الحيـاة ذات التأثير القوى على حرية الأفراد وقدرتهم على القيام بدور فاعـل، وتتشـكل هـذه المظـاهر في الكثير من الأوقات وفقًا للطبقة بالإضافة إلى النوع. لا تـزال هـذه الفجـوة قائمـة على الرغم من محاولة العديد من النشطاء والثـوار إقنـاع أنفسـهم بعـدم وجودهـا. تتضـح هـذه الفجوة في التعليم، على سبيل المثال، فعلى الرغم من أن عدد الإناث الملتحقات بالتعليم العام قد فاق عدد الذكور، يجب الإشـارة أن 24,9٪ فقـط من الطلاب مسـجلون في هـذا النوع من التعليم بين الثلاثة أرباع المتبقية تلتحق بالتعليم الثـانوي الأزهـري أو الفـني وفي هذين النوعين من التعليم تكمن الفجوة بين الرجـل والمـرأة، وحيث يصـل إجمـالي نسـبة الإناث للذكور في التعليم الفني والمهني لـ 88% لكن عند تقسيم هذا الرقم نجد أن نسبة الإناث للذكور في المدارس الصناعية والزراعية تنخفض لـ54% و26% على التوالى بينهـا ترتفع لـ179 في المدارس التجارية. في قول آخر، تظهر الفجـوة بين الرجـل والمـرأة في الفارق بين عدد الذكور والإناث في المدارس التي تعطى فرصة أكبر للمنافسة في سـوق العمل. على الجانب الآخر، شهد التعليم الأزهري تناقصًـا في عـدد الإنـاث من بين العـامين الدراسيين 2000-2001 و 2005-2006 من 59،8% إلى 54,4% وفقًا لتقريـر المـرامي الإنمائية للألفية (الفصل الثالث، ص21-22). لا يزال الانحياز ضـد المـرأة قائمًـا حـتى وإن كانت مظاهره مختبئة أحيانًا وسط الفروق الشاسعة بين سكان المدن والميسورين الـذين يبدو أنهم حققوا قدرًا كبـيرًا من المسـاواة مـع الرجـل من جهـة وسـكان القـرى والفقـراء الذين لم يحققوا شيئًا من جهة أخرى.

**الخاتمة**

هناك درسان يتضحان أمام النشطاء والمشاهدين في ظل الأحداث الجارية، الأول هو أن الديمقراطية قد لا تحقق المساواة للمرأة حيث يمكن أن تتحول الديمقراطية لطغيان لو لم تبن على الالتزام بالمبادئ والحريات الرئيسية. إن تغير العملية السياسية وسبل المشاركة فيها لا يضمن بالضرورة أن هذه العملية ستكون عادلة فقد كان من السهل حشد الملايين لخلع مبارك لكن ليس من السهل أن تتفق هذه الملايين على معالم المرحلة القادمة. بغض النظر عن شكل الحكومة أو البرلمان القادمين، يجب أن يتم التمسك بالمبادئ الرئيسية للحقوق والحريات وتأكيدها وليس تركها لتقلبات الانتخابات. إذا نظرنا للدول الحرة سنجد أنها جميعًا فرضت قيودًا على قدرة الشعوب على إيذاء أو تدمير أي شريحة من مواطني الدولة نفسها. هذا هو الموقف الذي يجب أن يتم ترسيخه في ضميرنا الوطني.

الدرس الآخر هو أنه يجب أن تركز النساء على المطالبة بعمليات ديمقراطية تمكنهن من الحصول على صوت ومن أن يحققن إنجازات. فربما كان علينا أن نتظاهر من أجل تفكيك الكيان المسمى وبالمجلس القومي للمرأة التابع للنظام السابق وخلق كيان آخر يتكون من منظمات المجتمع المدني التي يتم انتخاب مجالس إدارتها التي يمكن محاسبتها من قبل الأعضاء. كما يجب التمسك بالنسبة المخصصة للنساء في جميع الأحزاب الجديدة منها من ممارسة السياسة في ظل المساواة بين الرجل والمرأة كما يجب الضغط من أجل تأسيس مجالس للسياسة التشاركية يكون دورها مراقبة تنفيذ الخدمات التي يتم مطالبة الدولة بها. ستقوم هذه المجالس باستشارة المواطنين فيما يتعلق بالتخطيط للصحة والحماية الاجتماعية وحفظ النظام والتعليم والإسكان من خلال عمليات ملزمة قانونيًا. يمكن أن تدرك المرأة أهمية الديمقراطية المبنية على مبادىء المواطنة من خلال المطالبة بإجراءات تضمن تحقيق العدالة للجميع. كيف يمكن غرس الالتزام بعدل أكثر للنساء بين الناخبين وصانعي السياسات ومؤسسات القطاعين العام والخاص؟ ما الذي يتطلبه البناء الناجح لمؤسسات تلتزم بالعدالة والمساواة ويتم مسائلتها إن لم تفعل ذلك؟ بالطبع سيستغرق هذا وقتًا طويلاً وهناك خمسة عوامل من شأنها أن تجعل التنفيذ صعبًا.

العامل الأول هو الفجوة بين الأجيال حيث توجد فروق بين الشباب وكبار السن فيما يتعلق بالتعرف على المشاكل التي تواجه حقوق النساء. العامل الثاني هو العولمة حيث توجد العديد من الضغائن التي تعطى المطالب والمعايير المحلية الأولوية على مثيلاتها الدولية. العامل الثالث هو الفضاءات حيث تمر المرأة بصراع بين نجاحها في الفضاء العام والتقدير الذي ينتج عنه وبين الأعباء التي تتحملها في الفضاء الخاص كامرأة. العامل الرابع هو غياب النسوية كأيديولوجية سياسية في مصر. العامل الأخير هو تحدى المعايير القائمة للتمثيل النسائي والأمور المتعلقة بخلق نموذج رسمى ينظم دور النساء في المؤسسات السياسية والمجالس التشريعية.

إن بناء برنامج للمساواة في النوع الاجتماعي في مصر يستغرق وقتًا لكن حين يرى هذا البرنامج النور سيصبح أساسًا صلبًا للأمانة والكرامة والكفاح والعمل الفاعل. بهذا سيستحق البناء ولن يكون هشًا وسهل الانهيار مثلما حدث مع المؤسسة التابعة للدولة في مرحلة ما قبل الثورة.

أخـيرًا وبـالرجوع للنمـوذج السياسـي الجديـد الـذي شـكلته التحـولات الجاريـة في العـالم العربي، هناك أمران يتعلقان بالنساء. الأمر الأول.هو أن الحركة النسائية في مصر أصـيبت بالعزلة حين أصبحت الدولة هي الـداعم الرئيسـي لهـا. حينهـا لم تعـد العدالـة من منظـور الجندر نابعة من الحركات الشعبية التي نشأت في الشارع والـتي نجحت في خلـق ضـمير نسوى من خلال العمل الجمعي الفاعل وأصبحت برنامجًا رسـميًا يرتبـط بالدولـة ويطـالب بحقوق فردية من خلال خطاب المواطنة. الأمر الثاني هو أن هذه البدايـة هي الـتي جعلت المتظاهرين المصريين ينكرون انعدام العدالة من منظور الجندر في العديد من المحيطات ويتعاملون مع حقوق النساء على أنها منفصلة عن العملية السياسية.

**الهوامش:**

(1) شاهدة عيان على التحرير

(2) في حالة حزب النور السلفى تم استبدال صورة المرشحة بصورة وردة حمراء

( 3 ) لم يكن قد تم الانتهاء من إعداد جميع القوائم الحزبية وقت كتابة هذه الورقة

المراجع


- Turner, V. The Ritual Process: Structure and Anti-Structure. (1969).
- Dramas, Fields, and Metaphors: Symbolic Action in Human Society, Cornell University Press (1974).
- S. de Beauvoir, The Second Sex (tr. 1952, repr. 1968).
- B. Friedan, The Feminine Mystique (1963).
- G. Greer, The Female Eunuch (1970).
- K. Millett, Sexual Politics (1970).
- J. Hole and E. Levine, Rebirth of Feminism (1971).
- J. Kristeva New Maladies of the Soul (1995).

**روبسبيير، نسوى النظام القديم؟ الجندر، وأواخر القرن الثامن عشر والثورة الفرنسية.. إعادة قراءة(*)**

**إليسا جولدشتان سيبينوال**

**ترجمة: عثمان مصطفى عثمان**

أصبح في عداد المسلمات، في الدراسات الأكاديمية حول الثورة الفرنسية، القول بأن اليعقوبيين سعوا لإقصاء النساء من الحياة السياسية والفكرية. وحتى بعد ما أشارت الأعمال الحديثة إلى أن الثورة قد حسنت وضع النساء في بعض المجالات، كالطلاق مثلاً([1])، فقد ظلت الصورة المنطبعة في الأذهان حول موقفهم من الجندر هي إنكارهم لقدرات المرأة الفكرية وتركيزهم على دورها كأم. وعادة ما يرد في تواريخ الثورة ذكر للادعاء الذي أطلقه النائب «آمار»، إبان الجدل الذي أثير حول الأندية السياسية للنساء، والذي قال فيه: إنهن «غير مؤهلات للأفكار السامية والتأملات الجادة»([2]). عادةً ما يرى الدارسون في هذا الادعاء نموذجًا لكراهية اليعقوبيين للنساء، أو مجرد مثال على استمرارية الأحكام المسبقة التي كانت سائدة في القرن الثامن عشر حول المرأة، سواء كان مصدرها المسيحية أو أفكار «روسو». وفى مواجهة روسو وأتباعه، سطع كوندورسيه Condoreet، رجلاً نسويًا منعزلاً، في هذا العصر، نظرًا لدعمه للتوسع في الفرص المطروحة أمام النساء([3]).

على أن الحجج المتعلقة بدونية المرأة، ربما لم تكن عند بعض اليعقوبيين مجرد تطور محتوم لرؤى النظام القديم، بل بالأحرى تمثل تراجعًا عن مواقفهم السابقة. سوف يركز هذا المقال على حالة محام شاب من آراس، يُدعى ماكسيميليان روبسبيير، دافع عن قبول عضوية النساء في الأكاديميات الملكية في عام 1787. ورغم أن خطاب روبسبيير حول الموضوع قد لقى تجاهلاً شبه تام في الدراسات الحديثة([4])، لكنه حظى في زمانه بالمديح، وبالإدانة أيضًا، من جميع أنحاء البلاد. وقد استخدمت مواد أرشيفية من أكاديمية آراس، ومصادر إضافية نشرها المؤرخ ليون برت Leon Berthe([5])، لأركز على قبول الأكاديمية في عضويتها لامرأتين سنة 1787، وعلى حماس روبسبيير في دعم هذا القرار، وما ترتب عليه من إثارة للجدل حول آراء روبسبير.

من الجدل الذي ثار في آراس، نستطيع أن نتعلم الكثير حول أفكار الجندر في أواخر النظام القديم والثورة الفرنسية. فهو يقدم لنا، أولاً، نافذة خلابة على الأفكار المتعلقة بالجندر والعلم في السنوات الأخيرة من عمر النظام القديم. فيوضح لنا المدي الذي وصل إليه القبول بقدرات المرأة كباحثة، وفي أي الظروف كانت تلك القدرات تلقى التشكيك؛ ويثبت، على وجه الخصوص، أن الآراء البيولوجية- الطبية التي تجزم بدونية المرأة طبيعيًا لم تكن قد سادت بعد في ثمانينيات القرن الثامن عشر. وتشى المبادرات التي تبنتها أكاديمية آراس وأكاديميات أخرى بأن المجال العام كان قد بدأ يتيح للمرأة فرصًا جديدة، قبيل أن تغير اضطرابات الثورة المشهد المتعلق بالجندر. ويتيح لنا الجدل الذي ثار في «آراس» أيضًا أن نرى في لمحة لافتة الشاب روبسبيير، ليذكرنا بأن كوندورسيه لم يكن وحيدًا في رؤيته للظلم الواقع على النساء.

ومما لا يقل أهمية عن كل ذلك، أن هذا الجدل يدعونا إلى إعادة النظر في التحركات التي اتخذتها الثورة، فيما بعد، تجاه النساء. فالواقع أن النقاشات الثورية المتعلقة بالمرأة تشى بحضور للآراء الكارتيسية أكبر مما يعتقد بوجه عام؛ إذ استمرت العديد من الخطابات في مرحلة الثورة نفسها، ولم تُكتب الغلبة للخطابات البيولوجية إلا بعد أواخر 1793. بل إن «الروسوية» Rousseauism – كما آمل أن أثبت – لم تسفر تلقائيًا عن جهود لإقصاء النساء؛ حيث إن المعجبين بـ«روسو» لم يكونوا بالضرورة مؤيدين لكل أفكاره حول الجندر. إن النظر إلى المناقشات الثورية حول المرأة بوصفها امتدادًا للجدل الذي كان دائرًا في ثمانينيات القرن الثامن عشر، من شأنه أن يساعدنا كثيرًا على أن نرى مدى الارتباط بين إقصاء المرأة وظهور أيديولوجية «الفضاءات المنفصلة».

كانت أكاديمية آراس – محور حديثنا هنا – حلقة في نظام أوسع للأكاديميات، والذي كان عنصرًا محوريًا في جمهورية الأدب في القرن الثامن عشر، في فرنسا وفي أوروبا بأسرها، على حد سواء. وعلى عكس الصالونات، التي حظيت باهتمام أكبر في السنوات الأخيرة، كانت الأكاديميات مؤسسات ملكية رسمية. وكان لقب «أكاديمي»، كما لاحظ جميس ماكليلان، من الألقاب التي تتوق إليها الأفئدة وتسعى؛ إذ كان حامله يحظى "بموقع رسمي ومتميز" في الملكية. وعلى عكس معظم الصالونات أيضًا، كانت الأكاديميات فضاءً للرجال فقط. فرغم أن لوائح الأكاديميات الفرنسية لم تكن تمنع قبول النساء، فإن تلك الأكاديميات لم تكن، في واقع الحال، تقبل النساء في عضويتها([6]). وقد أشارت ميرى تيرال، فيما يتعلن بأكاديمية العلوم الباريسية، إلى أن الاجتماعات العامة للأكاديميات كانت مفتوحة، في بعض الأحيان، أمام الجنسين، بل كانت نساء الطبقة الأرستقراطية يُعتبرن «معجبات ومشاهدات من علية القوم، يضفى اهتمامهن قيمة على مؤسسة العلوم». ورغم ذلك، فقد ظل الحرم الداخلي لأكاديمية العلوم، كما هو حال كل الأكاديميات تقريبًا، مقتصرًا على الرجال([7]).

ولكن كانت هناك بعض الاستثناءات. ففي إيطاليا، تم قبول حفنة من النساء، مثل: لورا باسى Laura Bassi، في الأكاديميات منذ فترة مبكرة في القرن الثامن عشر، رغم استمرار الحديث عنهن من منظور جندر([8]). وفي فرنسا، كانت الأكاديميات الباريسية الثلاث الرئيسية ترفض دخول النساء، ولكن بعض أكاديميات المقاطعات انتخبت نساء بشكل منعزل، مثل مدام دى هوليير Mme de Houlières في أرلس في ثمانينيات القرن السابع عشر، ومدام دى بوكاج Mme du Bocage في ليون وفي روان في خمسينيات القرن الثامن عشر ([9]). وقد أثبت جون إيفرسون John Iverson، وماري-باسكال بيريتي Marie- Pascale Piretti وجيريمي كارادوناJeremy Caradonna أيضًا، أن النساء دخلن الأكاديميات، بل واستطعن الفوز بجوائز مسابقاتها. وقد استطعن ذلك، في العديد من الحالات، بفضل التقليد المتبع من عدم ذكر الجنس عند التقدم؛ ولكن في حالات أخرى مُنحت النساء جوائز، حتى بعد الإشارة إلى نوعهن الاجتماعي عند الدخول، كما اكتشف كارادونا([10]). وقد حظيت جهود تضمين المرأة بدعم فكري من الكارتيسيين الذين استلهموا آراء فرانسوا بولان دي لا بار François Poullain de la Barne (1723-1647)، الذي ذهب في سنة 1673 إلى أن مخ الرجل ومخ المرأة لا اختلاف بينها، وأن ما يُنظر إليه على أنه "طبيعة المرأة" ليس سوى نتاج التاريخ والرؤى الاجتماعية ([11]).

ورغم أن قبول النساء في النظام الأكاديمي كان متقطعًا، فسوف أحاول أن أثبت أنه بحلول ثمانينيات القرن الثامن عشر كانت هناك حركة وليدة لجعل هذا القبول أكثر انتظامًا. وقد كانت أكاديمية آراس الملكية للآداب مركز تلك الجهود. لم يكن يُنظر إلى أكاديمية آراس على اعتبار أنها إحدى أهم أكاديميات فرنسا، ولم تكن بالمكان الذي يمكن أن نتوقع فيه ابتداء رؤية التحول في الأكاديمية. فدانيال روش Daniel Roche يصنفها في المستوى الثالث بين الأكاديميات الفرنسية، بعد تلك التي تقع في مدن المقاطعات الرئيسية، مثل بوردو، ومثيلاتها في عواصم المقاطعات المهمة مثل ميتز. ولكن، كما أكد برت في ستينيات القرن الماضي، تزايدت أهميتها بعد تعيين فردينيان ديبوا دي فوسو Ferdinand Dubois de Fosseux (1817-1742) سكرتيرا دائمًا لها في 1786. فقد انخرط ديبوا دي فوسو – الأرستقراطي ذو العقلية التقدمية الذي أمضى سنوات عديدة في فرساي – في العديد من المبادرات لرفع مكانة أكاديمية آراس. وكان من أهم تلك المبادرات إنشاؤه لمكتب المراسلات، الذي سعى من خلاله للم شمل الأكاديميين والمثقفين الفرنسيين عبر تواصل منتظم، وكان ذلك أمرًا غير مسبوق. وقد وصف روش إنجاز ديبوا في إنشاء هذه الشبكة بأنه «رائع»، بينما أشار ماكليلان إلى أنه دشن «أخيرًا... بزوغ تنظيم وطني للعلوم في فرنسا»([12]).

وقد جعل ديبوا من إشراك النساء علامة على رعايته لشئون أكاديمية آراس. فحتى قبل أن سكرتيرًا دائمًا للأكاديمية، كان يخصص خطابه السنوي، بوصفه عضوًا، للحديث عن قضايا متعلقة بتعليم المرأة. وفي 1786 عندما كان يتصفح الصحف الفرنسية بحثًا عن كتاب واعدين يضمهم لشبكة المراسلات، بدأ في مراسلة أوليمب دى جوج Gauges.Olympe de وعندما قررت الأكاديمية، في 1787 إنشاء فصل دراسي للأعضاء الشرفيين، أعضاء يتيح للمثقفين البارزين المقيمين خارج آراس الانضمام إلى الأكاديمية، تقدم ديبوا الأكاديمية في تبنى قرار بضم امرأتين شهريتين، هما: المؤرخة لويز دي كيراليو Louise de Kéralio (من باريس؛ 1758-1821)، والعالمة ماري لوماسون-لو جولف Marie LeMasson-LeGolft (من لو هافر؛ 1749 ـ 1826)، في القائمة الافتتاحية لخمس عشرة شخصية شرفية. وقد اختيرت المرأتان، إلى جانب باحثين رجال مثل المحامي مورو دو سانت-ميرى Moureau de Saint-Mery من سان- دومينج، من قائمة ضمت 39مرشحا ([13]).

وكان يُنتظر من كل عضو، عند اختياره، أن يلقى «خطاب القبول» والذي ترد عليه الأكاديمية برد رسمي. وهنا يدخل روبسبيير إلى القصة. فهذا المحامي الشاب الذي استطاع أن يحفر اسمه في آراس وفي جميع أنحاء البلاد، اختير عضوًا في الأكاديمية سنة 1783، ثم مديرًا في 1786.([14]) ورغم غيابه عن الاجتماع الذي تم فيه إعلان عضوية كيرالبر ولوماسون-لوجولف، فإنه كتب بعد ذلك ردًا على خطاب القبول لكيراليو، دافع فيه عن ضم النساء إلى الأكاديمية بوصف ذلك مبدأً عامًا.

قد يبدو رد روبسبيير، للوهلة الأولى، بغير ذي أهمية، خاصة في نسخته الأكثر شيوعًا. فهذا الرجل، الذي سيصبح يعقوبيًا فيها بعد، لم يُدل بأي ادعاءات شمولية عن مساواة الرجال والنساء، وتحدث عن الرجل والمرأة على أنها مختلفان بطبيعتيهما، وأن الطبيعة حبت كلاً منهما بمواهب مختلفة عما حبت به الآخر، وأن لكل منها مسؤوليات اجتماعية مختلفة عن مسئوليات الآخر. فقد قال بأن سمت الرجل «القوة والحكمة» بينما تمتاز المرأة «بالرقة وحسن الطلعة». نستطيع أن نقرأ جوانب كلمته على أنها عذبة في تمايز، مليئة بالإشارات

إلى كون «جاذبية» المرأة تجعل حضور الاجتماعات أكثر متعًة، وتدفع الرجال لإنجاز أعمال أعظم من أجل إبهار النساء. فقد ادعى أن «تشجيع المواهب يعد من أول واجبات المرأة». بل ويذهب إلى أن النساء، بما أن الرجل يرى فيه النصف الأكثر إثارة للاهتمام في الجنس البشري، «فإن حب الأمجاد هدفه الأساسي الفوز برضائهن»([15]).

قد تؤدى بنا تلك اللغة إلى أن نظن في روبسبيير رجلاً غير ملتزم حق الالتزام بقبول عضوية النساء، وأنه إنما كان مجبرًا على الدفاع عن القرار بأثر رجعي، بدافع احترام زملائه في الأكاديمية. على أن هناك مشكلتين تعترضان تلك الرؤية. فرغم أن الأكاديمية قبلت المرأتين في اجتماع غاب عنه روبسبيير، فليس من المستبعد أبدًا أنه كان سيدعم هذا القرار لو حضر، ولا أن يقرر كتابة خطاب يمتدح فيه هذا القبول بوصفه قاعدة عامة. وذلك أن روبسبيير، في ذلك الوقت، لم يكن بالمسئول الأكاديمي الملتزم. فقد أشار برت إلى أنه كان مشغولاً بمهنته، كمحام، وبكتاباته، حتى أنه كثيرًا ما كان يتهرب من واجباته الأكاديمية، ولم يكن يحضر سوى اجتماع واحد من بين ثلاثة. في ربيع 1787 كان قد قارب على إنهاء مدة شغله لمنصب المدير - سنة واحدة – وكان قد سئم زملاءه الذين رآهم مغالين في التقليدية. والواقع أنه – كما يقول برت – كثيرًا ما أثار حنق ديبوا لتملصه من مهام يوكلها إليه. ومع ذلك، فحتى لو كان روبسبيير قد شعر بأنه مجبر على تنفيذ تعليمات ديبوا بدقة، فإن كتابة خطاب عام حول المرأة لم يكن جزءًا من مسؤولياته. فديبوا لم يطلب منه سوى أن يرد على خطابات القبول التي ألقاها ثلاثة أعضاء شرفيين ذكور جدد والآنسة دى كير اليو([16]). لم يشر روبسبيير في خطابه أية إشارة محددة للجندر، وذلك على النقيض من لوماسون-لوجولف([17]). ولم يكن عليه إلا أن يمتدح الأعضاء الجدد على مواهبهم الخاصة فقط لا غير. ولكنه اختار أن ينتهز تلك الفرصة ليصدر إعلانًا عامًا حول قبول النساء في جمهورية الأدب.

المشكلة الثانية في التركيز على عذوبة حديثه عن المرأة في الخطاب تتضح عند دراستنا للنسخة الكاملة له، والتي نشرها برت سنة 1974. ففي هذه النسخة يطرح روبسبيير حجة لإشراك النساء، أقوى بكثير من القول بأنهن قد يجعلن الاجتماعات أمتع؛ حيث أظهر شغفًا حقيقيًا بتلك القضية. والواقع أن الكثير من حججه كانت إرهاصات لحجج مشابهة سوف يطرحها كوندورسيه فيما بعد في تلك السنة نفسها، وفي سنة 1790. ([18]) فقد بدأ روسبيير بشجب الواقع الذي تندر فيه «النساء الأكاديميات» في فرنسا، ويشكو من أن «قبول امرأة في جمعية أدبية يُنظر إليه، حتى الآن، على أنه حدثٌ جلل. ولا تقدم فرنسا، بل وأوربا كلها، إلا أمثلة قليلة جدًا على هذا الحدث». وهو أمر يرى فيه خطأً فادحًا ينبغي تصحيحه؛ حيث يرى أن «العادة وربما قوة الأحكام المسبقة» قد جعلت النساء تهبن التقدم كمرشحات لمناصب الأكاديمية الشاغرة. ولكن تلك الأحكام المسبقة يجب التخلص منها. «جنسهن لا يجعلهن يفقدن الحقوق التي كفلتها لهن قدراتهن». «الأحكام المسبقة هي مصيبة العالم" ([19])

ثانيًا، أصر روبسبيير على أن المرأة، بوصفها كائنًا ذكيًا، من حقها أن تطور عقلها: «لن يستطيع أحد أبدًا أن يقنع العالم بأن كائنًا ذكيًا لا يستطيع شحذ عقله والاتساع بحدود ذكائه...فلو سلمنا للمرأة بالعقل والذكاء، فهل نستطيع أن ننفى عنها حقها في رعاية هذا الذكاء؟" على أن روسبيير، بوصفه مؤمنًا بالتكامل بين الجنسين، لم يكن يرى أن المرأة والرجل يجب أن يدرسا الموضوعات نفسها، فقد كان يسمى المرأة «الجنس الأكثر رقة وحساسية" ويقول بأن الرجل أ كثر ملائمة لدارسة "تعقيدات العلوم التجريدية". ومع ذلك،

فقد أكد أن ذلك لا يعني أن المرأة لا ينبغي أن يسمح لها با لمساهمة في تلك الميادين التي "تتطلب الحساسية والتخيل" فقط، مثل الأدب، و التاريخ، والأخلاق([20])

وقد أوضح روبسبيير بجلاء قناعاته حول هذا الموضوع أقوى حتى من زملائه من الأعضاء الذين اختاروا كيراليو ولوماسون-لوجولف، فقد حياهم لما أبدوه من شجاعة في "الوقوف في وجه الأحكام المسبقة الغوغائية". ولكنه انتقدهم لعدم الذهاب لما هو أبعد من ذلك. فإنشاء فصل دراسي للأعضاء الشرفيين غير المقيمين، لا يُلزمون فيه بحضور أي اجتماعات بشخوصهم، يعني أن تفقد الأكاديمية الفائدة من ضمهم إليها. فقد كان يشعر بأن حضور العضوات، حتى وإن كان غير منتظم، أمر حيوي:

الخيار الذي ارتضيتموه يجعل...نظامنا غير مثالي. فأيًا كانت قدرات نسائنا الأكاديميات الشرفيات، فسيتسمن بمثلبة أساسية دائمًا: وهي البعد عنا، وعدم منحنا مزية أن تزدان اجتماعاتنا بحضورهن.

نقرأ لهن، ونسمع كلماتهن، ونتحدث إليهن، ولكننا لا نراهن أبدًا...للوصول إلى الهدف الذي ناقشته، نحتاج إلى الذهاب لمدًى أبعد... نحتاج إلى ضم المزيد من النساء الأكاديميات في أكاديميتنا.

وقد أكد روبسبيير أن النساء تقدن التقدم وأن وجودهن ضروري لانتشار التنوير «أنوار الأدب بدأت تعاود الظهور( بعد العصور الوسطى)، والنساء من اللائي ستسرعن من وتيرة الثورة السعيدة التي ستنتج عن ذلك». وقد كان روبسبيير أبعد ما يكون عن التأكيد على اختلاف طبيعة المرأة الذي يقتضي استبعادها من مثل تلك التجمعات، ورأى أن «جهود العقل البشري» ستتحسن كثيرًا بالجمع بين الصفات المختلفة للرجل والمرأة وأن «السبيل إلى تنفيذ ذلك هو ضم النساء إلى الجمعيات الأدبية»([21]). وهنا كان موقف روبسبيير نقيضًا لموقف روسو([22])

وأخيرًا، قد أعلن روبسبيير أن موقفه يصدر، وبقوة، عن قناعاته الفلسفية الخاصة، وأنه لا يستند إلى لياقة تجاه المرأة أو إلى سماح لجمالها بأن يحجب منطقه. وقد تأسى على أن «الرأى الذي يأتي في صالح المرأة عادة ما يكون مثار شك»، مُصرًا على أن «من يذهب إلى حد الشك في أني أضحي بالحرص على الحقيقة لاعتبارات من نوع آخر، فهو مخطئ تمامًا». وقد أعلن أيضًا أن الأمر نفسه ينطبق على زملائه: «لا يظنن أحد أن الأكاديمية، بتبنيها هذا التجديد، كانت تسير وراء مشاعر طائشة؛ فالقرار استند إلى رؤى حكيمة وعميقة». وبعد أن أكد أنه لم «ينجرف وراء حماس أعمى» أو يقع أسير «أحكام مسبقة آسرة»، احتج بأن مجرد الاتفاق على أمر ما لا يعني أن هذا الأمر لم يكن عقلانيًا في المقام الأول. كذلك قال إن الأحكام المسبقة ضد المرأة إنما هي «فضيحة قرن تنويري»؛ وحث الأكاديميات الأخرى على أن تحذو حذو آراس ([23])

رغم أن لغة روبسبيير لم تصدر عن منطلقات النسوية الحديثة نفسها، واستندت، عوضًا عن ذلك، على أفكار التكامل، فقد كانت قناعاته واضحة: الأحكام المسبقة وحدها تقف وراء إقصاء المرأة؛ أما هي فتستحق الحقوق نفسها التي يحظى بها الرجل في تنمية ذكائها، وسوف يستفيد المجتمع من ضمها.

ويلفتنا موقف روبسبيير أكثر فأكثر، عندما نعرف أن الرجال الـذين كـانوا يسـتخدمون لغـة عذبة في نقاشات مشابهة كانوا عادة ما يحتجون بها لإثبـات العكس. فعلى سـبيل المثـال، في أثناء نقاش أكاديمية ريكو فراتي Ricovrati، المحتفى بها، سنة 1723، لمسألة ما إذا كان يجب السماح للنساء بدراسة العلـوم والفنـون الحـرة، كـانت اللغـة الـتي تتحـدث عن عذوبة خصـال المـرأة تسـتخدم لإقامـة الحجـة على اسـتبعادها. فجيوفـاني أنطونيـو لـوبي Giovanni Antonio Vlopi، المتخصـص البـارز في الكلاسـيكيات، على سـبيل المثـال، يمتـدح المـرأة بأنهـا «مخلـوق محبب» ولكنـه يحتج بـأن التعليم من شـأنه أن «يشـحن رؤوسهن فيربكها»، فيجعلهن «عدوانيات من خلال التظاهر والسلوك المبالغ فيـه». كـانت إسبانيا سنة 1786، أي قبل سنة واحدة من نقاش آراس، قد شهدت خطوة فارقـة عنـدما جـرى التصـويت في جمعيـة مدريـد الملكيـة الاقتصـادية Madrid Royal Economic Society على قبول عضوية النساء، فكان القرار بالسماح بعضويتهن. على أن أعضاء تلك الأكاديميـة اسـتخدموا اللغـة العذبـة ليؤكـدوا أن العضـوات من النسـاء لا ينبغي أن يلتقين بالرجال، وأن بإمكانهن أن يكنَّ جزءًا من كيان تـابع فقـط. وقـال أحـد الأعضـاء إن النسـاء ليس لهن أن يحضـرن اجتماعـات الأكاديميـة الدوريـة لأن «خفـرهن» و«رقـة طبعهن» لن تتيحا لهن الاختلاط مع الرجال في مكان عام؛ وأكد آخر أن النساء لا ينتمين للفضـاء العـام وعليهن الالتقاء في اجتماعات خاصة في بيوت النساء([24])

ويتضح لنا خروج موقف روبسبيير عن المألوف، بشـكل أكـبر، عنـدما ننظـر في رد الفعـل على خطابه. فقد تهلل ديبوا دي فوسو عند قراءة رد روبسبيير حتى أنه سـعى لنشـره في جميع أنحاء المملكة. فقد طبعه مع خطاب كيراليو في طبعة واحـدة بوصـفها "مقتطفـات" من آخر اجتماع للأكاديمية، ووزع نسخًا منها على أكاديميات أخـرى، ومسـئولين حكومـيين، ومثقفين. وقـــد نشـــرت ثلاث صـــحف، على الأقـــل، تقـــارير عن الخطـــاب - Journal d’histoire Nouvelles de la république des Journal littéraire de Nancy, .naturelle lettres et des arts([25])

كذلك رأى ديبوا أن الخطاب صادم إلى درجة تكفى لاتخاذه موضوعًا رئيسيًا في أحد أعـداد الكولكتيف Collectives المبكرة، والتي كانت أحد ابتكارات الأكاديمية: كان ديبـوا - الـذي يسميه برت أبا الرأي العام – يبعث بالأبحاث، والخطابات، والأسئلة إلى مجموعـة مراسـلة واسـعة في المملكـة لخلـق فضـاء تخيلي للمناقشـة. وقـد أصـاب خطـاب روبسـبيير وتـرًا حساسًا؛ فحسب برت، شملت عينة من 11 مراسل 9 معارضين لموقفه واثنين مؤدين لـه (26) ورأى من عارضوه أنه يدعم تغييرًا مدويًا في وضـع المـرأة في المجتمـع، بينمـا عـبر ممتدحاه عن ميل قوى لمساواة المرأة. على أن من قرؤوا الكلمـة وصـفوها بأنهـا أحـدث صيحة في قضايا الجندر، سلبًا كان ذلك أم إيجابًا([27]).

وربما كان تناوله للصور التقليدية لاختلاف المرأة وراء امتداح بعض معارضـيه لمـا أسـموه "غواية" حجته، مؤكدين أن أسلوبه في إقامـة الحجـة كـاد أن يقنعهم بصـحة موقفـه. ومن هؤلاء جان-جاك أنطوان نوجان Jean-Jacques Antoine Nogent (ولد سـنة 1745)، والحـائز على مرتبـة سـامية من «يـون»، والـذي كتب أن روبسـبيير «أغـواني» و«كـاد يحولـني». وعلـق القس جـاك رو Jacques Raux (كـاهن من شـاتودان سـوف يعـدم بالمقصلة سنة 1794) على الخطاب بقوله: «قراءة خطاب السيد روبسبيير أمتعنى كثيرًا. فهذه الخطبة، رغم بعض الصعوبة في الأسلوب، خلبتني كثـيرًا». وكثـير من الكتـاب الـذين عارضوا رؤى روبسبيير امتدحوا اختيار الآنسة دى كيراليو، مثبـتين لهـا التبجيـل الـذي يليـق

بمن لها نبل مولدها وخاصةً ما يليق بابنة المفكر المحترم لوي-فيليكس جينومون دي كيراليو Louis-Felix Guynement de Kéralio. فكما كتب جان – فرانسوا جيوتان Jean-François Guyetant (1746- 1816)، وهو طبيب من جورا،: «خطاب الآنسة دي كيراليو يكفي وحده مبررًا لقرار الأكاديمية، لو لم تكن لها مؤهلات أخرى لهذا القرار... لا ينبغي أن تخشى الأكاديميات من تقديم تنازلات عند الإقدام على خيارات تلقى ترحيبًا عام؛ كذلك الذي ينبغي للقرار الخاص بالآنسة دى كيراليو». وقد أشار القس رو إلى أنه «قرأ وأعاد قراءة" خطاب الآنسة دى كيراليو «برضا غامر»([28]). تشى تلك اللغة بالتفريق التقليدي بين نساء النخبة الاستثنائيات وعامة النساء، حتى بين الكثير من مؤيدي تعليم المرأة. بل إن أحد المعارضين بوجه عام لقبول النساء امتدح اختيار لوماسون-لوجولف، رغم افتقارها لنبل محتد «دى كبر اليو»، مشيرًا إلى المتعة التي شعر بها عند قراءة بعض مراسلاتها مع الأكاديمية.

ومع ذلك، فلا استخدام الخطاب لأفكار التكامل، ولا إنجازات الآنسة دي كيراليو ونبل أصلها كانا كافيين لتغاضى أولئك الكتاب عما رأوا فيه دلالات خطيرة لحجة روبسبيير. فها هو جورج-لوي-مارى ديمون دى كورسيه Georges-Louis-Marie Dumont de Courset (1824-1746)، وهو مهندس زراعي من منطقة أرتوا، يقول لديبوا: «إنى منزعج من أنك لا ترى رأيي حول قبول النساء في الأكاديميات. أنت لا تريد أن تعترف بالعواقب الأوسع [الحجة روبسبيير وحجتك]». كذلك كتب جيوتان أن روبسبيير «دافع عن قضية المرأة دفاعًا جيدًا، ولكن بلاغته لم تقنعني. فأنا لن أحرص، بوجه عام، على أن أرى النساء تنخرط في الفنون الجميلة أو الآدب». أما شارل-مارى دى لافون دى كوجولا Charles-Marie de Lafont de Cujula (1811-1749) – وهو من أعيان «آجن»، وسوف يصبح فيما بعد نائبًا بالجمعية التشريعية – فقد امتدح الآنسة لوماسون-لوجولف ولكنه قال: «من الصعوبة بمكان أن تدفن النساء أنفسهن في العلوم التجريدية والصعبة». وبالنسبة للقس رو فإن روبسبيير «دافع عن قضية المرأة دون مواربة، ولكن فيما يتعلق بقبولهن في الأكاديميات، أعتقد أن الكثيرين لن يذهبوا مذهبه».

على أي أساس رأى هؤلاء الكتاب أن آراء روبسبيير مثيرة للاعتراض؟ في ضوء الحجج التي يمكن أن تكون قد صدرت أثناء الثورة وفي القرن التاسع عشر فيها يتعلق بإقصاء المرأة من المناقشات العامة، قد يكون لنا أن نتوقع الادعاء بأن المرأة غير مؤهلة بطبيعتها للنشاط الأكاديمي.وقد عبر بعض الكتاب بالفعل عن هذا التوجه. فقد ذهبت جان أونريكية( مسئول قضائي من لورين، 1728 – 94)، على سبيل المثال أن النساء ليس لديهن«مكون الجدية» الضروري لدراسة العلوم. وأشار «لافون دي كوجولا» إلى ضعف المرأة «رقة أحاسيسها»، وهو ما يجعلها غير قادرة على العمل الجاد في العلوم؛ ورأى التحاور مجالاً أكثر ملاءمة لها. وقال القس رو إن «ضعف تكوينهن» لن يسمح لهن بمتابعة البحث المستمر.

على أن تلك الإشارات، العرضية، للطبيعة، تضاءلت أمام خطاب النفعية الاجتماعية. فقد رأت ليزلوت شتاينبروجي Liselotte Steinbrugge أن أواخر القرن الثامن عشر تميزت بصعود الخطاب البيولوجي (الذي نشره بيير روسيل Pierre Roussel)، الذي يعرف المرأة من خلال أعضائها التناسلية ويراها أقل فكريًا من الرجل([29]). تشى الرسائل التي ضمتها دراسة ديبوا بأن مثل تلك الأفكار لم تكن قد سادت بعد وبأن حجج بولان دي لا بار، ثم الكارتيسيين بعد ذلك، أقنعت بالفعل العديد من المثقفين بأن قدرات المرأة

متساوية مع قدرات الرجل. والواقع أن قلة قليلة من الكتاب الرافضين لموقف روبسبيير استندوا إلى طبيعة المرأة، واتفق معظمهم على أن المرأة قادرة على تحصيل التعليم العالي. فقد كتب جيوتان: «أنا على اقتناع – كما هي حال السيد روبسبيير – بأن المرأة قادرة على كل أنواع التعليم، وأنه لا يوجد فرع من فروع العلم يفوق قدراتها»ـ كذلك أقر لافون دي كو جولا بأن «الطبيعة لم تحرم المرأة من القدرة» على تحصيل العلوم. ورغم ذلك، فقد أصر هؤلاء الكتاب على أن المرأة لا ينبغي أن تحاول أن تحقق إنجازات في عالم الأدب. وهنا أشاروا إلى الاضطراب الاجتماعي الذي يمكن أن ينجم، لا عن مجرد قبول النساء في الأكاديميات فحسب، بل وعن سعيهن أيضًا لتحصيل المعرفةـ وفى أصداء حجج مفكري القرن الثامن عشر الإيطاليين الذين كانوا يؤمنون بأن النساء –بتعبير لوسيانو جويرسى Luciano Guerci = "sono capaci, ma non devono يستطعن ذلك ولكن لا ينبغي أن يقمن به ([30])

وكان من بين العناصر المتكررة في الحجج المناهضة لقبول النساء في الأكاديميات، تلك المتعلقة بأدوارهن الاجتماعية كزوجات وأمهات. ومن ذلك أن دومون دي كورسيه Dunount de Courset سال دپيوا دي فوسو، عن شعوره «إذا قررت مدام دى فوسو، بدلًا من تربية الأبناء وتكوين شخصيتهم..ـ أن تنحنى فوق كتاب في المتيافيزيقا... وتهمل تلك الواجبات على ما لها من رقة وعذوبة في أدائها». وقال جيوتان إن «الطبيعة خصت المرأة بوظائف أسمى وأنبل [من أن تكون مثقفة]. فهي مسئولة عن المهمة الشريفة المتمثلة في منح الوطن مواطنين، وتربيتهم، ورعايتهم منذ أيامهم الأولى». ومنح المرأة مذاق الأفكار سوف يجعل أعمال المنزل عندها مملة: «عليها أن تتغلب على الأجزاء المقززة في العمل المنزلى ورتابته. عندما تتفهم الأم واجباتها وتؤديها يمر الوقت سريعًا... وللمرء أن يخشى بالفعل من أن يؤدى تذوقها للآداب إلى إلهائها بشكل مضر عن مشاغل البيت». أما القس «رو» فيرى أن: «النساء، بما لهن من قوة في الرغبات، بادئ ذي بدء، لو قررن أن تبزّ كلٌ منهما الأخرى لتصبح باحثة حتى تقبل في الأكاديمية...فأي فوضى ستحل داخل بيوتهن!»

ثانيًا، ذهب مراسلو الأكاديمية إلى أن النساء اللاتى يصبحن مثقفات قد يتحولن إلى مسوخ. فقد يصبحن كائنات أقل جاذبية، نُزع عنهن خفر المرأة. ومن ذلك ما يراه نوجنت: «أعجب بالمرأة المتعلمة، ولكنى أفضل أن تكون زوجة رجل آخر، لا زوجتي». وبالنسبة للافون دى كوجولا: «المرأة المتعلمة لن تُسعد أحدًا أبدًا لأنها متعلمة، سوف تثير حنقنا، وسوف تجعلها معرفتها متغطرسة. ولو كانت متعلمة ومتواضعة في آن معًا،...سوف تسعدنا، لا لأنها متعلمة، ولكن لأنها متواضعة. التواضع فضيلة يطلبها الرجل من هذا الجنس...لا تستطيع العلوم أن تزيد قدرة المرأة على الإمتاع، بل توشك أن تجعلها مغيظة للرجل».

أخيرًا، ذهب الكتاب إلى أن النساء قد تقوضن الأكاديميات بتحويلهن النقاشات الجادة إلى نقاشات تافهة. وعند جيوتان: «عندما تقبل النساء سوف تختفى الجدية. لن تناقَش سوى سفاسف الأمور، وسوف تقتصر الاجتماعات على المجاملات، وعذوبة الحديث الغبي سوف تحل محل النقد الصحي، وفي محراب الفنون الجميلة سوف يتحدث المرء لغة التزين»ـ أما روبسبيير، فقد كان موقفه عكس ذلك: سوف تزيد الجدية عندما تنضم النساء إلى الأكاديميةـ وقد أشار إلى وجود انخفاض في نسبة حضور جلسات الأكاديمية، ورأى أن ذلك مرده إلى سعى الرجال إلى تحاشى اللقاءات أحادية الجنس. أما إشراك

النساء، فلن يؤدى فقط إلى حضور الرجال بشكل أكثر انتظامًا، بل وسيحول اهتمام النساء من الأمور الثانوية إلى الأمور الجادة. فهو يرى أن إشراك المرأة، سيؤدى إلى إسراع وتيرة تقدم التنوير بإعادة الأهمية إلى الأكاديميات ([31]).

ورغم معارضة هؤلاء الكتاب لخطاب روبسبيير، فلم يكن الرجل أبدًا وحيدًا في الدفع في اتجاه قبول النساء في الأكاديميات. فقد كان لديه، بالطبع، تأييد المتحمس من ديبوا، السكرتير الدائم واسع النفوذ، الذي كان يعمل على صياغة اندماج أكثر انتظامًا للمرأة في العالم الأكاديمي. وكانت لديه أيضًا مساندة العديد من أكاديمية آراس الذين أيدوا اقتراح ديبوا وصوتوا في صالح اختيار لوماسون-لوجولف وكيراليو. كذلك حيا موقفه اثنان من مراسلي «الكوليكتيف»، وهما ميشيل دى ساسى Michelle de Sacy من باريس، ودوم بيير-فيليب جرابان Dom Pierre-Philippe Grappin من بيزانسون. وساسى (1746 - 95) هذا شخصية مدهشة لم يُكتب عنها إلا القليل. فقد كان رقيبًا ملكيًا، وسكرتيرًا للوزير فيرجين Vergennes، وشخصية قليلة الشأن بين الإنسيكلوبيديين، ثم أصبح فيها بعد عضوًا في لجنة الكونفونسيون Convention. وقد رأى أن كلمة روبسبيير شديدة التقدمية، وعبر تجاهها عن مشاعر لم تصدر من قبل بهذه المباشرة والجرأة:

أشارك السيد روبسبيير الرأي، وبقوة... لقد عالج موضوعًا جديدًا، وناقشه بشبه تلقائية، ولكنه عالجه كما لو كان قد أمعن الفكر فيه لسنوات طويلة. لقد نسف، بضربة واحدة، مقولة قديمة لم يكن قد هاجمها أحد بعد. فلو كانت النساء قد أنتجن بالفعل العديد من الأعمال الممتازة، دون أن تكون لهن أي نقطة تجمع، أو أي بيت أكاديمي يمكن لعقولهن أن تتطور فيه، فكم من الأعمال الرائعة ستستطعن أن تُخلِّفن لو كُنَّ قد انضممن إلى النظام الأكاديمي منذ إنشائه! كان حجم كتبنا الجيدة سيتضاعف عما هو عليه الآن.... هل تعتقدون أن الطبيعة لم تنتج سوى دى شاتليه واحدة فقط؟ إنى على اقتناع أنها أنتجت الكثيرات، ولكن مواهبهن اضمحلت في شبه المنفى الذي حكم عليهن به الأكاديميون.

دوم جرابان (1738 -1833)، والذي سيصبح فيها بعد عضوًا في مجموعة الكهنة القانونيين constitutional clergy، وكان أيضًا أحد الأعضاء الشرفيين الذين اختيروا مع كيراليو ولوماسون – لوجولف، لم يكن أقل حماسًا لأفكار روبسبيير. وقد قال لديبوا إنه لطالما كان «أحد أشد مؤيدي روبسبيير»، وكتب يقول: «ولذلك أرى، وباقتناع تام، أن ما قاله هذا الكاتب القدير حقٌ، وأن أسلوبه في الكتابة سوف يجتذب من لم يكونوا على اقتناع"، بتلك القضية. وأشار جرابان إلى أن رأى روبسبيير زاد انتشاره وأن «الأكاديميات بدأت تنشغل بقضية المرأة» ([32]).

وحظى موقف الأكاديمية أيضًا بتأييد واحد من أشهر مراسلي ديبوا، الذي سيصبح فيما بعد من الثوار، وهو فرانسوا – نويل (جراكشوس) بابو (Gracchus) François-Noël Babeuf. ورغم أن بابوف لا يبدو أنه قد شارك في الكولكتيف نفسها، فقد كان من أشد مؤيدي فكرة مساواة المرأة فكريًا، وذلك في مسودة رسالة إلى ديبوا سنة 1786، أكد: فيها لا توجد قدرة لدى الرجل لا تملكها المرأة أيضا»([33]). كذلك أيد بابوف قبول النساء في الأكاديميات في رسالة بعث بها إلى ديبوا في فترة مبكرة سنة 1787، وامتدح كيراليو ولوماسون-لوجولف بعد اختيارهما([34]). ويرى أحد الباحثين أن التراسل مع ديبوا كان له بحق "أكبر أثر فكرى على الشاب بابوف» ([35]).

لم يكن توفير فرص أكبر أمام النساء أمرًا ينادي به مراسلو ديبوا فقط؛ إذ يبـدو أن مقولـة جرابان بأن القضية كانت متداولـة على نطـاق واسـع في عـالم الأدب سـنة 1787 مقولـة صحيحة. فرغم أن «آراس» كانت مركز حركة دمج المرأة في جمهورية الأدب، إلا أنهـا لم تكن حالة منعزلـة؛ فتلـك الحركـة يبـدو أنهـا – كمـا اقـترحت – كـانت تتجمـع وتحتشـد في 1787. وقد كان لهذا الجهد سوابق خـارج الأكاديميـات. فقـد ذهبت العديـد من الجماعـات الماسونية بعيدًا في مسألة المساواة – كما أثبتت مارجريت جاكوب Margaret Jacob – فوصلت إلى حد قبول أعضاء دون النظر لاعتبـارات الـدين أو الطبقـة، بـل والجنـدر أيضًـا. فكثيرًا ما كان يتم تدريس العلوم الجديدة، مثل الفيزياء والفلك، في أماكن عامة ولجمهور مختلط، كذلك كانت الموزيه musées (جمعيات شـعبية لمناقشـة أمـور العلـوم) - والـتي سجل حولياتها مايكل لين Michael Lynn – تضم نساء في بعض الأحيان. بل توصل لين إلى أنه في حين كانت بعض تلك الموزيه مقتصرة على النساء، كانت النساء تشكل ما بين 10 –ـ 20 بالمائة من أعضاء مـوزي دى موسـيو Musée de Monsieur (أكبرهـا على مستوى فرنسا) ([36]).

كذلك كانت بعض الأكاديميات، والأكاديميين، قد بـدؤوا يعيـدون النظـر في قـدرات المـرأة في السنوات التي سبقت 1787. وقد لقيت فكرة جعـل الأكاديميـات تعليمًـا مشـتركًا بين الجنسين دعم مفكرين فرادي مثل دالامبير D'Alambert،، كما تم قبول بعض النساء في أكاديميـات بعض المقاطعـات في فرنسـا، وأكاديميـات أخـرى أكـثر رسـوخاً في إيطاليـا. ويذهب برت إلى أن حركة مؤيدة للمرأة نشأت في «ديجون» سنة 1762 بعض أن عرض القس بيكارديه Picardet دراسة، ذهب فيها إلى أن «النسـاء متسـاويات مـع الرجـال في الاستعداد لدراسة العلوم والفنون»، بيد أن تلك الأكاديمية لم تذهب إلى حد قبـول عضـوية النساء. وفي 1777 نظمت أكاديميـة بيزانسـون مسـابقة حـول مـا إذا كـان تحسـين تعليم المـرأة من شـأنه أن يسـاعد على تحسـين أحـوال الرجـل. وفي 1782 طـرحت أكاديميـة شالون سير – مارن Chalons-sur-Marme، الصغيرة حجمًا الواسعة تأثيرًا، سؤالاً حـول كيفية تحسين تعليم المرأة. وكان من بين المجيبين عن السؤال جان-فرانسوا دوما Jean-François Dumas الذي يعقوبيًا فيما بعد، والـذي اتفـق مـع الـرأي القائـل بـأن قـدرات المـرأة مسـاوية لقـدرات الرجـل وأن فضـائلها سـتزيد لـو تعلمت([37]). كـذلك ذهبت لونـدا شـيبينجر Londa Schiebinger إلى أن أكاديميـة غـير رسـمية للنسـاء ربمـا تكـون قـد أنشئت في فرنسا سنة 1772، ولكن كان على عضواتها الدفاع عن وجودها([38]).

هذه النقاشات العامة حول المرأة – ومناقشات شبيهة خارج فرنسا – أوجدت إمكانية، في ثمانينيات القرن الثامن عشر، لتزايد أعداد الأكاديميين الذين يشعرون بارتياح لضم النساء. كذلك أنشئت جمعية علمية للنساء في هولندا (1785)، وأسست جمعية مدريد الاقتصـادية فرعًا للنساء (1786)ـ ([39]) أما بالنسبة لفرنسا، فرغم أننا نحتـاج إلى جهـد أكـثر تنظيمهـا لتحديـد عضـوات الأكاديميـات، فـإني أقـدر أن عـددهن قـد تضـاعف ثلاث مـرات في تلـك الفترة. فقد اختارت «نيم» امرأة سنة 1782 (مدام دى بـوردى de Bourdie) واختـارت «ليـــون» امـــرأة في 1782، وأخـــرى في 1788 (فـــانى دى بوارنيـــه anny de Beauharmais، ثم فيكتوار لالييه Victoire Lallite)، واختارت بيزييـه امـرأة في 788 (نيكـول لوبـوت Nicole Lepaute). كـذلك اختـارت «آراس» امرأتهـا الثالثـة سـنة 1789الآنسة دي شاتولييه de Chatellier). ([40]) وفي أوائل ذاك الصيف، قبل أن تطـرأ التطورا الثورية مباشرة، بدأت أكاديمية آراس كوليكتيف عمل استطلاع ضخم حـول elles est ? la science la plus utile aux femmes (أي العلوم أنفع للمرأة؟) وأرسل –

الاستطلاع إلى 182 مراسلًا، أي أكبر من أي كوليكتيف حتى هذا التاريخ، باستثناء ذلك الخاص بمجلس طبقات الأمة[41].

في تلك الفترة، تزايد عدد المنشورات في هذا الميدان – ومنها اثنان كتبتها نساء في 1787 – التي شككت في الأفكار القائمة حول الجندر، كما أثبت ذلك كارين أوفين Karen offen وكلير موزس Claire Moses [42]العام نفسه اعترفت قمة النظام الأكاديمي الفرنسي بالقدرات الفكرية للمرأة. ففي 1787 كتب كوندورسيه Lettres d’un Bourgeois de New Haven (رسائل بروجوزاى من نيوهافن). وذهبت تلك الدراسة إلى أن أجساد النساء لا تؤهلهن لأعمال من قبيل الانخراط في سلك الجندية، ولكن الاختلافات الأخرى بين الجنسين جاءت «نتيجة التعليم» وليس الطبيعة. وقد استشهد كوندورسيه بفولتير الذي «أثبت لهن كل موهبة عدا الاختراع»، ليصرح بشكل مباشر بأن أنبه النساء لا ينبغي أن يكون حظها من اختيار الأكاديمية بأقل من الكثير من الرجال المنضمين بالفعل إليها.[43] لم يكن كوندورسيه في هذا الوقت مجرد رياضي يحظى باحترام واسع وأرستقراطي، بل كان يشغل منصبًا، ربما يكون الأرفع في هيكل الأكاديمية الملكية الفرنسية، ألا وهو منصب السكرتير الدائم لأكاديميات العلوم. وقد ذهب البعض إلى أن مكانته الرفيعة في المجتمع هي التي مكنته من اتخاذ موقف، ربما كان ليحط من قدر غيره إن اتخذه[44].

كانت تلك، بالقطع، لحظة طرحت فيها التساؤلات حول رؤى الجندر، خاصًة ما يتعلق منها بالعقل. لم يكن القرن الثامن عشر، إذن، بالفترة التي يجمع فيها المثقفون، دون تفكير، على الرؤى التي كان لآمار أن يعبر عنها خلال الثورة؛ بل على العكس من ذلك، كان تأييد قدرات المرأة الفكرية قد وصل إلى نقطة لم يكد لمعارضي روبسبيير في «كوليكتيف» آراس أن يجرؤوا معها على القول بأن النساء غير قادرات على التعلم. فمثل هذا القول، في ظل نماذج باحثات بارعات مثل الآنسة كيراليو ولوماسون-لوجولف، ومع انتشار الكارتيسية، لن تثير إلا الضحك. لذلك كان معظم من يسعون إلى منع تقدم المرأة يتحاشون الحجج المتعلقة بطبيعة المرأة، ويركزون على الادعاءات المتعلقة بما يجب أن تكون عليه أدوارها الاجتماعية. وبعد أن أصبح قرار «آراس» أمرًا واقعًا، بل ويحظى بدفاع قدير من أحد أمهر المحامين الشبان بالمملكة، وجدت تلك المجموعة [الرافضة] نفسها في موقف دفاعي. فكما أشار روش، كان التساوي الرسمي بين الأكاديميات يعني أن ما تقرره إحداها يؤثر على الأخريات [45]. فبمجرد تصويت أكاديميات مثل آراس لصالح قبول النساء، دخلت السيدات الدارسات الشبكة الوطنية، وحق لهن الاحترام الواجب لبقية أعضاء الأكاديمية على مستوى البلاد.

يتيح لنا النقاش الذي جرى في «آراس»، والنقاشات الأوسع التي أفرزت هذا النقاش، أن نراجع فهمنا للجندر في أواخر النظام القديم. فقد ذهب دارسسون مثل شتاينبرج وتوماس لاكور Thomas Laqueur إلى أن الفهم البيولوجي – الطبي للجندر أصبح هو السائد بين المثقفين في أواخر القرن الثامن عشر[46]. على أن النقاش الذي جرى حول خطاب روبسبيير أوضح أن التفكير الكارتيسي حول المساواة بين الرجل والمرأة ظل قويًا طوال ثمانينيات القرن الثامن عشر. كذلك تشى التغيرات التي شهدتها آراس وأكاديميات أخرى من بأن المجال العام، بحلول 1787، لم يكن يتقلص لإقصاء المتعلمات النساء بل ينفتح لاستيعابهن. فالواقع أنه حتى مع بدء توارى الصالونات بوصفها المؤسسات الثقافية الأبرز، لم يتم – كما أشارت دينا جودمان Dena Goodman، [47] إقصاء النساء إلى أطراف

جمهورية الأدب. بل على العكس، كانت التطورات الجديدة تعد بالمزيد من التقدم لهن؛ إذ قد يُقبلن كمثقفات جديرات بتلك الصفة، ولا يُنظر لقيمتهن من زاوية تأثيرهن الإيجابي في الرجال وحملهم على التحضر.

كـذلك تلقى مناقشـات «آراس» أضـواء جديـدة مهمـة على سياسـات النـوع في الثـورة الفرنسية. فكثـيرًا مـا تتنـاول الثـورة على أنهـا لحظـة أخضـعت فيهـا الـرؤى العرفيـة إلى تمحيص دقيق، لتجعلها أنوار العالمية الثورية الجديـدة، وبشـكل مفـاجئ، رؤى باليـة. ولكن كما رأينا، كانت طبيعة قدرات المرأة تلقى بالفعل معارضة قوية في 1789، بمـا في ذلـك من روبسـبيير نفسـه. وكـا كتب سـييب شـبتورمان Siep Stuurman عن المناقشـات المبكرة حول المرأة في القرن الثامن عشر، «لم تعد سلطة الرجل أمـرًا مسـلمًا بـه، بـل أصــبح من المتعين أن يُحتج لهــا – أو، بــالطبع، عليهــا»(48). وبالتــالي، فسياســات الكونفونسيون حول قضايا مثـل نـوادي المـرأة السياسـية لا تمثـل اسـتمرارًا لـرؤى حـول الجندر كانت واضحة لرجال القرن الثامن عشر، بل هي بالأحرى جهدٌ يروم ارتكاس التقدم الذي أحرزته المرأة ويجعل الأمومة دورها الأهم.

كيف لنا إذن أن نفسر غلبة تلك السياسـات؟ أولاً، كمـا أوضـح العديـد من مـؤزخي الجنـدر والثورة، كان حظر نوادي النساء السياسـية رد فعـل طارئًا نشـأ عن ظـرف ثـوري خـاص. وكان دافعه الأساسـي خلاف نشـب بين مجموعـتين من النسـاء – نسـاء السـوق وجمعيـة النساء الثوريات الجمهوريات – حول مشـاكل السـيطرة على الأسـعار، ومـا إذا كـان يجب إلزام المرأة بارتداء الرمـوز الثوريـة مثـل شـارة الكوكيـد أو قبعـات التحـرر. وبعـد انـدلاع شجارات صـاحبة بين الفـريقين في خريـف 1793، طـالبت نسـاء السـوق بـإغلاق جمعيـة النساء الثوريات الجمهوريات. وجاء رد فعل الكونفونسيون الوطـني في 30 أكتـوبر 1793 بتجريم نوادي المرأة كليًة.

وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن اليعقوبيين شعروا بالتهديد من وجود الجمعية لأن عضواتها كُن تدفعن في اتجاه سياسة اقتصـادية لم يكن اليعقوبيـون راغـبين في تطبيقهـا، وبالتـالي فقد صدر القرار عن رغبة في تحييد الجمعية أكثر من كونه جاء لأسباب أيديولوجيـة بحتـة(49). على أن الإشارة لظروف 1793 لا تكفى وحدها لتفسير قبول الكونفونسـيون لأحكـام آمار المطلقة. كـذلك يحتـاج تفكـك القـوة المناوئـة المحتملـة، النسـوية الكارتيسـية الـتي اعتنقها روسبيير في فترة أسبق، إلى تفسـير. والواقـع أن الحركـة الـتي اسـتهدفت زيـادة فرص المـرأة لم تختـف تمامًـا أثنـاء التحـول من النظـام القـديم إلى الثـورة. فالمبـادرات الناجحة لمنح المرأة مساواة أكـبر في المـيراث، والتعليم، وفي طلب الطلاق نشـأت كلهـا عن جهود للنساء وداعميهن استهدفت تصحيح أوجه عـدم المسـاواة المتعلقـة بالجنـدر في النظام القديم. وقادت أندية، مثل الـدائرة الاجتماعيـة Cercle Social، الـتي ضـمت في عضويتها نساء، الجهـود الراميـة إلى إلغـاء عـدم الأهليـة القانونيـة للمـرأة(50). ولم ترتكـز حججهم على المنطلقات القديمة للنسوية الكارتيسية فحسب، بـل وعلى خطابـات جديـدة متعلقة بحقوق الإنسان.

كذلك شهدت سـنوات الثـورة مقترحـات جديـدة لمسـاواة المـرأة. بعض تلـك المقترحـات رفعتها نساء استخدمن لغـة الحقـوق للمطالبـة بحقـوق أكـثر جـرأة ممـا كن يسـتطعن أن يرفعن في ظل النظام القديم؛ وضمت شخصـيات أصـبحت الآن شـهيرة مثـل أوليمب دى جوج Olympes de Gouges وإيتا بالم دايلدير Etta Palm d’Aelders ومجموعـات

غير معروفة الأسماء مثل نساء بومون الجمهوريات، اللائي قلن للكونفونسيون إن «حقوق الرجل هي أيضا حقوقنا»([51]). وأيدهن الرجال الذين يشاركونهن الرأي. وبعيدًا عن نشرة كوندورسيه في 1790، كان من المدافعين عن حقوق المرأة أيضًا بيير جيومار Pierre Guyomar، عضو الكنفونسيون الوطني من مقاطعة كوت- دي- نور. ففي نشرة صدرت في أبريل1793 استخدم جيومار حجج الكارتيسيين للمطالبة بتوسيع حقوق المرأة السياسية. وأكد أنه ليست هناك اختلافات طبيعية جوهرية بين الرجل والمرأة – وأن اختلاف الجنس لم يعد بأكثر مغزيً من اختلاف لون البشرة. وتعجب من أنه رغم قضاء الثورة على الإقطاع، فلا يزال النظام الجديد يحتفظ «بطبقة مميزة، بارستقراطية رسمية للذكور». وتأكيدًا على أن إعلان حقوق الإنسان إنما ينطبق على «الإنسان من الجنسين»، استدعى جيومار روسو للذاكرة، ليعلن أن المرأة جزء من العقد الاجتماعي أيضًا. وأخيرًا، دعا زملاءه إلى «تحرير المرأة من عبوديتها» ليقدموا لشعوب العالم نموذجًا لأنقى ديمقراطية» ([52]).

وعلى أرض الكونفونسيون، أكد جيلبير روم: Gilbert Romme مبادئ مشابهة. وكان «روم» قد عمل في فترة سابقة خلال الثورة مع الثائرة الجسور آن-جوزيف تروانى دى ميريكور Anne-Joseph Théroigne de Méricourt ودافع عن تعليم المرأة ([53]). وفي أبريل 1793 تحدث روم باسم اللجنة (لجنة التحليل، وأطلق عليها أيضًا لجنة الستة) التي شكلها الكونفونسيون لوضع خطة نسخة جديدة من الدستور؛ وكان الأعضاء الخمسة الآخرين هم برتران دى بارير Bertrand de Barere، وجان دييبرJean Debry، وشارل إليونور ديفريش-فالازيه Charles Eleonor Dufriche-Valaze، وجان-دونى لانجوينيه Jean Denis Laujuinais، ولوي-سيباستيان ميرسييه Louis-Sebastien Mercier. ألقى روم تقرير اللجنة نيابة عن الآخرين فقال: إن للنساء نصيبًا متساويًا في تصنيف الإنسان صاحب الحقوق («لكل الناس حق متساوٍ في الحرية، بغض النظر عن السن أو الجنس أو اللون). وزاد على ذلك فأكد أن كل إنسان يجب أن يكون حرًا في «ممارسة إمكاناته الجسدية، والفكرية والأدبية على النحو الذي يراه هو صالحًا ومفيدًا»، فضلاً عن الترشح في الانتخابات والتصويت. وعلى الرغم من أن عضوًا واحدًا، على الأقل، من أعضاء اللجنة الآخرين لانجوينيه Lanjuinais) اختلف مع هذا الجزء في التقرير، فإن الأرشيف البرلماني Archives parlementaires يشى بأنه في نهاية الاستماع لكلمة روم، صاح «عدد كبير من الأعضاء» قائلين «اطبعوها، اطبعوها!». ورغم أن تقرير اللجنة لم يركز على المرأة فقط، فإن حماس الأعضاء يشي بأن هذا الجزء، على الأقل، من التقرير لا يستحق إبداء اعتراض حقيقي ([54]).

ولكن، رغم مطالبات «جيومار» و«روم»، لم يرد بالدستور الذي أقر في يونيو 1793 ما ينص على أن المرأة «إنسان» متساوٍ؛ بل وذهب مرسوم أكتوبر 1793 مدًى أبعد، فنص تحديدًا على حرمان المرأة من حق مدنى رئيسي. بعض دارسي الجندر والثورة البارزين فسروا فشل الأفكار التي طرحها جيومار وروم بأن الرجلين كانا وحيدين في قناعاتها. وفى رأى دومينيك جودينو Dominique Godineau «لم يكن للقضية حضور أصلاً عند الغالبية الساحقة من النواب»، بل إن النواب «لم يفكروا حتى في تحدى العلاقات القائمة بين المرأة والرجل» باستثناء ما يتعلق بالطلاق. كذلك وصفت إليزابيث بادينتر Elizabeth Badinter كلمة روم بأنها كلمة ألقاها بشخصه إنسان نادر ([55]).

هـذه الرؤيـة تتجاهـل، من ناحيـة، السـياق الـذي جـاء فيـه تقريـر روم وكيفيـة اسـتقباله؛ وتتناقض، من ناحية أخرى، مع ما رأيناه من طبيعة خلافية ميزت قضايا الجنـدر في مرحلـة ما قبل الثورة. وفي رأيي، فإن موقفى جيومار وروم ذهبا سدًّى، لا لتفردهما بـرؤى معينـة عن المرأة، بل بفعل عوامل أخرى، تمثلت في أن الكيفية التي تطـورت بهـا الأحـداث في صيف وخريف 1793 غيرت النقاشات حول الجندر، فضلاً عن أن تلك النقاشات غابت عنها تمامًا شخصيات ثورية بارزة كانت قد حملت لواء المساواة للمرأة في السنوات السـابقة. فقـد صـمت تمامًـا أعضـاء في الكونفونسـيون مثـل روبسـبيير وكوندورسـيه (ناهيـك عن ساسي)، خلال مناقشات يونيو 1793 حول ما إذا كـان يجب أن يشـتمل الدسـتور الجديـد على مواطنة متساوية للمرأة، وكذلك خلال مناقشات أكتوبر حول نـوادى المـرأة. والواقـع أنه رغم أن المزيد من الدراسات يمكن أن تجرى على تحركات روبسبيير الفردية المتعلقة بمسار سياسات الجندر الثوريـة، فمن الواضـح أنـه رغم عـدم كونـه من اليعقوبـيين الـذين كانوا هم الأعلى صوتًا في معارضة قدرة المرأة على المشاركة في الحياة السياسية، فإنه لم ينهض أيضًا للدفاع عن المرأة. وحتى عندما تبوأ مقعده في لجنة الأمن العام، وكان في قمة سلطانه، لم يتدخل لمنع حظر شامل على انخراط المرأة في العمل السياسي. كذلك أقصت الاحتفالات التي أدارهـا روبسـبيير آراءه خلال فـترة الأحكـام الاسـتثنائية Terreur، المـرأة إلى دور ثـانوي([56]) فهـل غـير روسـبيير آراءه بين 1787 و1793؟ ولمـاذا لم تعـد القضية التي كان مولعًا بها في 1787 على الأهمية نفسهاعنده؟.

على أحد المستويات، نستطيع أن نفهم إحجام روبسبيير عن الإفصـاح عن نفسـه، اعترفنـا بأن قضية المرأة كانت دائمًا عنده – كما كانت عند معارضيه في مناقشـات آراس - مكونًـا ثانويًا من مشروع أكبر. فالواقع أن الطرفين في 1787 كانا أكـثر اهتمامًـا بإزالـة العقبـات أمام التقدم الاجتماعي، منهم بوضع المرأة وحده. فقـد كـان أحـد التحـديات الكـبرى الـتي تواجـه فرنسـا، في نظـر معارضـى روبسـبيير من الرجـال، وجـود نسـاء «غـير طبيعيـات" تتجــاهلن دورهن «الطــبيعي» كأمهــات. ويمكن أن يُنظــر إلى معارضــي روبســبيير من المنتمين إلى النظام القديم على أنهم جزء من الحركة الـتي أرخت لهـا مـادلين جـاتويرث حين كتبت: «عندما كان «روسو» يتحـدث، فقـد كـان يخـاطب جمهـرة كبـيرة من الرجـال التقليـديين الغاضـبين المعـادين للأرسـتقراطية الـذين نزعـوا عن أنفسـهم أي حب لكـل الطبقات، والذين تمس عندهم فكرة منع المرأة عن أي دور فعلى في الثقافة وتر رد فعل شديد الامتعاض». فعند هؤلاء، المتأثرين بروسو، كانت أدوار المـرأة خـارج الأسـرة علامـة على انحراف المجتمع الذي يجب رده إلى جادة الصواب حتى تتحسن أحواله ويصـبح أكـثر طبيعيًة ([57])

ولكن روسبيير كان على النقيض من ذلك، صـاحب رؤيـة بديلـة للتقـدم الاجتمـاعي - ولكن رؤية يمكن أيضًا ربطها بروسو ولكن بـالتركيز على جـانب آخـر. ويتضـح ذلـك بجلاء عنـدما نقارن دفاع روبسبيير عن ضم المرأة في الأكاديميات بدفاع ديبوا دي بوسو. فبينما تمحــور موقف ديبوا النسـوى حـول منح النـبيلات ذوات المقـام الرفيـع الاحـترام الـواجب للرجـال المنتمين للطبقة نفسها، استند روبسبيير إلى أن ضمهن للأكاديميات سوف يفيد المصــلحة العامة. فرغم أن ديبوا حرَّف كلمات روبسبيير في النسخة الـتي نشـرها من خطابـه، فـإن روبسبيير كان قد طلب من ديبوا أن يقول إن كلمته تلك تسعى إلى توضيح "أنه المفيـد أن يتم قبـول النسـاء في الجمعيـات الأدبيـة، وأن نثبت أن هـذا القبـول سـوف يفيـد النسـاء، والأكاديميات، والصالح العام» ([58])

فقد كان روبسبيير يحلم بمجتمع جديد ينتظم حول دفع الصالح العام؛ وقد شعر، في هذه المسألة، بأن الصالح العام للمجتمع يعوقه أولئك الذين «يريدون الحكم على كل النساء بالجهل والتفاهة». فقد كان قلقًا أن تغرى حالة الإقصاء الحالية النساء «بأن تهدرن من حماستهن الثمينة بتوجيهها نحو أمور تافهة أو سفيهة» بدلاً من «توجيه نواياهن الطيبة نحو القيِّم من الأشياء والرجال ([59]).

وقد كان إعلاء شأن «الصالح العام» الذي وجدناه عند روبسبيير هو أيضًا الإطار الذي استخدمه مدافعون آخرون عن توسيع فرص المرأة من عصر التنوير. فقد أشارت ثمريسا آن سميت Theresa Ann Smith إلى أن المثقفين الإسبان الذين صوتوا لصالح ضم المرأة إلى جمعية مدريد الاقتصادية في 1786، كانوا يتحدثون عن أن المجتمع الإسباني التقليدي قد أبقى المرأة متعطلة تافهة، فأوقف بذلك التقدم. فكما أطلق أحد أعضاء تلك الجمعية، وهو إخناثيو لوبيس دى آيالا Ignacio Lopez de Ayala، التساؤل عنها إذا كان من الأفضل أن نظل نصف إسبانيا «بلا فائدة كما هي الحال حتى الآن» أو أن «يتسلحن بالتنوير والمعرفة فساعدن الرجال ويدرن شئون ثرواتهن وأسرهن بذكاء، إنما يساوى التساؤل عما إذا كان هذا الجنس قادرًا على إثبات أنه مفيد بالفعل». فقد كان آيالا وآخرون يرون أن النساء لو استطعن تغيير حال التعطل الذي يعشن فيه والذي كان من سمات إسبانيا القديمة، فيصبحن مفيدات، ستستطيع إسبانيا أن تتقدم «نحو مستقبل أكثر استنارة». كذلك استلهم الإيطاليون الذين سعوا لإدخال المرأة الكيانات الأكاديمية أيضًا فكرة «المصلحة العامة». فقد ارتبطت تلك الرؤى بعقيدة التنوير ترى ضرورة القضاء على الجهل قضاء مبرمًا ونشر المعرفة([60]).

على أن روبسبير وآخرين كانوا يعملون، في الوقت الذي كانت تجرى فيه أحداث الثورة، في ظل نظام يعد بسُبُلٍ عديدة لتحصين الصالح العام، أكثر من مجرد إضافة النساء إلى التجمعات الأكاديمية. فالواقع أنه كان هناك شعور متزايد بعدم جدوى الأكاديميات، سوف يؤدى إلى إغلاقها في تلك السنة بموجب مرسوم صادر عن الكونفونسيون؛ ولم يكن كاتب التقرير الذي صدر على أساسه المرسوم سوى القس جريجوار، الذي انبهر في شبابه سنة 1788 بدخول شبكة مراسلات ديبوا دي فوسو ([61]). لقد جاءت الثورة بفُرص التغيير المجتمع كانت جذرية على نحو أكبر بكثير من مجرد إقصاء الملكية، لتخلق عقيدة وطنية جديدة. وربما كانت قضية المرأة، حينذاك، أقل إلحاحًا من قضايا جماعات مقموعة أخرى كانت أوضاعها تستحق التغيير. وقد أدهشني، في الواقع، أن ثلاثة من بين الرجال الأكثر حماسًا في الدفاع عن ضم المرأة إلى جمهورية الآداب في ثمانينيات القرن الثامن عاشر، كانوا أيضًا من أشد المنادين بالقضاء على الرق، وهم: كوندورسيه، وريسبيير، وساسي. وقد كتب الأخير قصيدة رائدة في المناداة بإلغاء الرق سنة 1775، وظل مخلصًا للقضية حتى وفاته سنة 1794([62])ومع أجتياح الحرب لسانت دومينج في أوائل التسعينات من القرن الثامن عشر، برزت قضية الرق بقوة على السطح في فرنسا ضاغطةً للحل، بشكل أكبر بكثير من قضية المرأة - خاصَّة وأن معظم المثقفات كُنَّ من الطبقة الأرستقراطية. كذلك انجذب انتباه الشخصيات الأخرى المؤيدة لضم النساء في نقاش آراس إلى قضايا أخرى؛ حيث غرق جرابان في المعركة بين مؤيدي الكاثوليكية ومعارضي الثورة. وذلك في الوقت الذي تعين فيه على ديبوا دي فوسو – أرستقراطي أيًا كانت تقدمية رؤاه – أن يظل مراقبًا عن كثب للتغيرات متحاشيًا للقبض عليه. وقد انتُخب في البداية عمدة لآراس، ثم سُجن، ولم يفرج عنه إلا لكثرة أصدقائه في الكونفونسيون([63]).

وبحلول خريف 1793 دفعت تحركات النساء أنفسهن روبسبيير ومن كانوا مؤيدين تلك لمساواة المرأة حتى ذلك الحين إلى فقدان الحماس للاستمرار في الدفاع عن تلك القضية.فنسوية روبسبير، كما أشرت، كانت ترتكز إلى رؤية للتكامل بين الجنسين تركز على الفائدة الاجتماعية لجمال المرأة وجاذبيتها. فقد دعم روبسبيير حقوق المرأة، ولكنه سلّم أيضًا بعذوبتها ورقتها. هذا فضلاً أن رؤيته لحضور الجنسين في المجتمع كانت تستند إلى التكاملية بأكثر من استنادها إلى المساواة الكاملة. فجمعية النساء الثوريات الجمهوريات لم تتصرف بأدب وعذوبة، بل كانت عضواتها غير قابلات للسيطرة ومستقلات؛ وبدلاً من تشجيع السياسات اليعقوبية هدد نشاطهن سلطة اليعقوبيين؛ وبدلاً من أن تكُن «رقيقات» أو «مليحات» حملن السلاح. مثل هذا السلوك الذي يسير على خطى اغتيال شارلوت كورداى Charlotte Corday لمارات Marat في يوليو 1793، كان في الأغلب صادمًا لرويسبيير، كما كان للعديد من رجال تلك الفترة ([64]).

لذلك ربما يكون روبسبيير قد التزم الصمت، ليس فقط لأن هؤلاء النساء كُن تهددن اتجاه الفريق الذي ينتمي إليه في الثورة، ولكن أيضًا لأنه بدأ يتشكك في انعكاسات حججه السابقة. على أنه لم يكن، بالتأكيد، أول نائب يحجم عن مقولاته التعميمية بعد أن أدرك انعكاساتها الاجتماعية. فيبدو أن أحداث أكتوبر قد جعلت حتى روم Romme نفسه والذي كانت أفكاره في هذا الموضوع أكثر راديكاليّة من أفكار روبسبيير، يتراجع عن مواقفه السابقة ([65]). وربما جاء تحول هؤلاء الرجال على النحو نفسه الذي جاء عليه الانقلاب على أفكار ميرى ولستونكفارفت Mary Wollstonecraft في أوائل القرن التاسع عشر في أوربا.

فقد لقيت حججها حول مساواة المرأة جمهورًا مرحبًا قام زوجها ويليام جودوين William Godwin، بعد وفاتها بنشر تفاصيل حياتها غير العادية، مما جعل الكثير من المثقفين الرجال ينظرون إلى النسوية على أنها تقود إلى سلوك غير لائق([66])، ولكن بالنسبة لروبسبيير، فربما لم يكن تخليه عن دعواته السابقة بالتخلى عن كل الأحكام المسبقة ضد المرأة وتبنى خطاب الأمومة الجمهورية تحولاً تامًا في الموقف؛ إذ ربما يكون قد شعر فقط بأنه إنا يعيد نشر حجته بأن النساء يجب أن يبتعدن عن توافه الأمور من أجل الصالح العام(67) ويجب أن نؤكد هنا أنه، على حد علمنا حتى الآن، لم يستبدل روبسبيير، أبدًا، كارتيسيته برؤية بيولوجية – طبية للمرأة، فهو، على خلاف اليعقوبيين الآخرين، لم يصدر مقولات تعميمية حول الدونية الطبيعية للمرأة. ولكن، رغم ذلك، فقد بدأ وصفه للمرأة المثالية يلتقى مع وصف معارضيه السابقين، مع تحوله إلى موقف «يستطعن ولكن لا ينبغي أن يفعلن».

وربما كان الرمق الأخير للنسوية الكارتيسية في أواخر النظام القديم في أكتوبر 1793 عندما هب النائب لوي-جوزيف شارلييه Louis-Joseph Charlier متحديًا الحظر الذي فرضه آمار على إمكانية تجمع النساء متسائلاً «طالما أنك لا تعارض كون النساء جزءًا من الجنس البشري، فهل يكون لك أن تنتزع منهن حقًا يشترك فيه كل كائن مفكر؟» ولكن في تلك اللحظة فشلت حجة شارلييه في شحذ همم زملائه؛ وأضحت وجهة نظر آمار هي سياسة الثورة([68]).

لم يكن إذن استبعاد اليعقوبيين للنساء من الحياة السياسية نتيجة لا مفر منها لشوفينية غير منعكسة مستندة إلى رؤًى بيولوجية – طبية شائعة عن المرأة في النظام القديم.

فالنسوية الكارتيسية، والخطابات البيولوجية كانتا على تنافس أثناء الثورة، كما كـان حالهـا في ثمانينيات القرن الثامن عشر، وعلا كعب الثانيـة لظـروف طارئـة، وكـذلك للاضـطراب الذي طرأ على مؤيدي الاتجاه الأول في ضوء سلوك سياسي غير متوقع من النســاء. ومن المهم أن نشير هنا أيضًـا أن دعم حجج آمـار لم يكن نتيجـة لا فكـاك منهـا للحـاس الثـوري لأفكار روسو. فسر أولوين هافتون Olwen Hufton عداء الثوار للمرأة بقوله: «لـو كـان لأعضاء المجلس رؤية للمرأة... فهي نابعـة مباشـرًة من إميـل Emile ومن التنـوير»(69). على أن وآخرين مثل بابوف، لـو كـانوا قـد تـأثروا كثـيرًا بروسـو، فليس من الضـروري أن يكونوا قد تبنوا رؤاه حول أدوار الجندر أيضًا. وقد بـدأ جيومـار دفاعـه عن مسـاواة المـرأة باقتباس من روسو «أنطق بما يعتمل في نفسي، أيًـا كـان، ومـا أؤمن بأنـه حـق»، واختتم باقتباس آخر روسو من العقد الاجتماعي. وقد كان روسو أيضًا الكاتب المفضل لـدى روم(70). على أن الروسوية يمكن أن تتعدد تأويلاتها فيما يتعلق بالجندر، كما أن النظـام القـديم قد خلَّف للثورة بقايا متعـددة من الأفكـار المتعلقـة بـالمرأة. لم يكن انتصـار موقـف آمـار المناهض للكارتيسية إذن خلف أمراً مقدرًا.

ورغم ذلك، فمع التغيرات التي أحدثتها الثورة، انهـارت الحركـة الهادفـة إلى الانس بمكـان المرأة في الفضاء العام في أوائل القرن التاسع عشـر. وقـد حـدث ذلـك في فرنسـا وفي بقاع أوربا الأخـرى، حيث التقت مناهضـة تزايـد الفـرص أمـام المـرأة مـع مناهضـة المُثُـل الثورية بشكل أعم"(71). ورغم أن نظـام «الفصـل بين الفضـاءين» ربمـا كـانت حدتـه في أوائـل القـرن التاسـع على أقـل ممـا كـان يعتقـد دارسـو الجنـدر(72)، فالمؤكـد أن مشـهد مناقشـة قضـية المـرأة ابتعـد، في أعقـاب الثـورة، عمـا كـان عليـه الوضـع في مناقشـات «آراس». فقد احتلت الحجج الطبية محل الكارتيسية، ولم يعد حديث المثقفين عن طبيعـة المرأة المختلفة مـدعاة للضـحك والسـخرية. ولم يعـد خطـاب «يسـتطعن ولكن ينبغي ألا يفعلن» على أى أهمية؛ حيث أضحت الحجج المؤيدة لدونية المـرأة الطبيعيـة فكـرًا تحظى باحترام كامل(73). وعندما سعت مارى لوماسول - لوجولف للالتحـاق بأكاديميـة روان بعـد إعادة تنظيمها في عهد نابليون، قوبل طلبها بالرفض، والسبب، كما أخبرهـا أحـد الأعضـاء، هو أن «الأكاديمية عندما أصلحت نفسها منذ خمسة أعوام، قررت استبعاد النسـاء». ورغم أن هـذا العضـو، دوم فرانسـوا - فيليب جـوردان bon François-Philippe Gourdin، نعت هذا القرار بأنه «مؤسف» وأكد لهـا أنـه «شخصـيًا أغضـبه هـذا القـرار»، فقـد أصـبح موقفه هذا استثنائيًا(74). فقد كانت الرؤى الأكثر تـأثيرًا هي رؤى شخصـيات مثـل جوليـان-جوزيف فيرى Julien-Joseph Viery وبيـير كابـانى Pierre Cabanis، كـانت تـرى أن «الأمور العقلية عند المرأة رخوة كأجزائها الأخـرى»(75). ولم يكن امـام روبسـبيير فرصـة للتعبير عن رؤاه في هـذا التحـول الثقـافي؛ حيث كـان مثلـه مثـل مبـادرة أكاديميـة آراس، ضحية من ضحايا الثورة التي لعب هو نفسه دورًا كبيرًا في بعثها.

**الهوامش:**

(*) «مجلة التاريخ الحديث » Journal of Modern History العدد 2 8 (مارس 2010 ) ص 1 – 29.

(**) أدين بالشكر العميق إلى جان - إيريك لانج، مـدير أرشـيف بـا- دي – كاليـه، وميشـيل بيرنايير، والفقيـد ليون برت من أرشيف الأبرشية التاريخي بـآراس، لسـاحهم لي بـالاطلاع على المصادر التي استخدمتها في هذه الدراسـة. كمـا أدين بالشـكر إلى «جيـنيفر هـوير»

على جهودها المتعددة في تحسين تحليلي لهذه المـادة. والشـكر موصـول أيضًـا على دينـا جودمان، وبـولا فنـدلين، وكـاريـن أوفين، ومارجاريـت جـاكوب، وجـيـريمي كارادونـا، ولـورا ماسون، ودومينيك روجرز، وجو زيزيك على ما أبدوه من اقتراحـات أثنـاء الدراسـة، وعلى ماريسا لينتون، وكيث مايكل بيكر، ومـارى لويز روبرتسـن وسـوزان ديسـان، ولين هـانت، وليزا موريس ليـف، وكنت ورايت، وكـاثلين ويليـان، ومينـا شـودهورين وجـيريمي بـوبكين، وديل فان كلاي، وجوليا لانفيير على تعليقاتهم على المسودات الأولى لهذا المقال.

1- انظر/ي علي وجه الخصوص

Suzanne Desan, The Family on Trial in Revolutionary France (Berkely.2004); Carla Hesse, The other Enhightenment: How Frence Women Became Modern(Princeton,NJ, 2001); and JenniferHeuer ,The Family and The nation: gender and citizenship in Revolutionary France, 1789-1830 (Ithaca,NY,2005)

2- انظر/ي

Archives Parlementaires de 1787 a 1860, 1e se rie (paris, 1879-1913) (hereafter AP), 78 (9 brumaire II/ October 30, 1793), 49-51; translation from Darline Gay Levy and harriet B . Applewhite, “Women and Militant citizenship in revolutionary Paris, “ in Rebel Daughters: Women and the franch Revolution, ed. Sara E. Melzer and Leslie W .Rabine (New York, 1992), 96

3- استخدم مصطلح "نسويه" هنا بمعناه المحدود , متبعا في ذلك اوائل الباحثين المحدثين مثل كارولين لوجي

Carolyn Lougee.

"فلوجي" تذهب الي انه رغم ان المصطلح لم يكن معروفا في تلك الفتره وان القارئ ربما يربطه , عن غير عمد , مع مدلوله الغريب عن عقليه القرن السابع عشر" فإنه " اختصار" مفيد للاشاره الي " رد الفعل الايجابي علي التساؤل حول ما اذا كان ينبغي ان تلعب المرأه دور في الحياه العامه في المجتمع الفرنسي."انظر /ي

Carolyn C. Lougee, Le Paradis des femmes: Women, Salons, and social Startification in Seventeenth-Century france (Princenton, NJ, 1976), 7; also Erica Harth, Cartesian Women: Versions and subversions of Rational Discourse in the Old Regim (Ithaca, NY, 1992), 215

4- بفضل الاهتمام الشديد لدي الباحثين وجامعي الاثار الفرنسيين بكل ما يمت لروبسبير بصله , ولو من بعيد , لم يعد هناك اي نص مجهول تماما له. وقد اعيد طبع نسخ من خطابه في عده فترات , منها علي سبيل المثال:

In H.Duval, “Robespierre et I, admission des femmes, “ Revuehistorique de Ia Re volutionfranceaise 5 (1914): 324-26; Le on Berthe , “Un in edit de Robespierre: Sa re Ponse au discours de re caption de Mademoiselle de Ke ralio-18 avril 1787, “ Annaleshistoriques de la revolutionfranceaise 46 (1974): 261-83;and most recently Florrence Gauthier, ed ., Ouevres de Maximilien Robespierre, Tome XI: Complements (1748-1794) (Paris, 2007), 185-201.

Biographers of Robespierre Occasionally mention the speech while discussing his( youth(e.g..j.M. Thompson, Robespierre {New york, 1936}, 1:21-22.

ولكن يبدو ان دارسي الجندر والثوره الامريكيين لم يكونو علي درايه بها كذللك و فرغم درايــه الباحثين الفرنسيين بخطابه و الا ان دلالاته ظلت خارج نطاق اهتمامهم. رغم ان تحليـل بـرت للخطاب كان رائدا الا انه لم يكن له تأثير علي تاريخ الجنـدر اثنـاء الثـوره. كـذلك حمـل تقـديم جوتييـه لخطـاب روبسـبيير عـددا من الملاحظـات القيمـه, من بينهمـا اشـاراته الي رقي لغـه روبسبيير وتشابهها نسبيا مع بولان دي لا بار

; Poulan de Barre

ولكنه, رغم ذلك لم يشتمل الا علي تحليل مختصر للخطاب.

5- كان باسـتطاعته "بـرت" الوصـول ,. بحريـه كاملـه الي اوراق ديبـو دي فوسـو , السـكرتير الدائم للاكاديميه آرس, عندما كانت محفوظه كملكيه خاصه. وقد نشـرت دراسـته عن خطـاب روبسبيير في

Dubois de Fosseux, secretaire de وكــذلك في كتابته , Un inedit de Robesbierre; 1, Academie d, arras, 1785-1792 et son bureau de correspondence (Arras, 1969); and his Dictionnaire de correspondants de 1, Academie d, arras au temps de Robesbierre (Arras, 1969).

ورغم ان اوراق ديبـو دي فوسـو محفوظـه حاليـا في ارشـيف بـا- دي- كاليـه, فلا تـزال ملكيـه المجموعه بيد احفـاده كمـا ان إقراضـها لارشـيف الدولـه يخضـع لشـروط صـارمه ليس لتلـك المجموعه فهرسه عامه وليس هناك من وسيله لطلب وثيقه الا بمعرفـه كاتبهـا وتاريخهـا وهـو يعني بشـكل اساسـي ان البـاحثين ليس بمقـدورهم ان يطلبـو سـوي تلـك الوثـائق الـتي كـان "برت" قد اشار لها فقط ورغم ان تحليلي هنا يتخطي بـرت (الـذي كتب دراسـته قبـل العقـود

الثلاثه الاخيره كمن الدراسات حول الجند والثوره وبالتالي فهي لا تطـرح نوعيـه الاسـئله الـتي اطرحها هنا) فإني ادين لاعماله بالفضل الكبير.

6- انظر/ي

James E. McClellan, science Reorganized: Scientific Societies in the Eighteenth Century(new york,1985), 234ff.; Londa L. Schiebinger, the Mind Has No Sex? Women in the Origins of Modern Science(Cambridge, MA,1989),23ff.; and Daniel Roche, Le siecle des Iumie res en Province (Paris,1978).

7- Mary Terrall, "Metaphysics, mathematics, and the Gendering of science in Eighteenth-century france

' in The sciences in Enlighteenth Euroupe, ed. William clark, jan Golinski, and Simon Schaffer (Chicago.1999), 247.

كما اشار بولان دي لا بار نفسه سنه 1673, "( الرجال ) انشأو الاكاديمـات الـتي لا تـدع اليهـا المراه وبذلك تستبعد (المراه) من التعليمو كما هي مستبعده منة كل شي اخر

(cited in paulaFindlen, "Science as a Career Strategies of Laura Bassi," Isis 84, no. 3 {1993}: 444).

ومن المفارقات ان مضيفات بيوت الازيـاء كـان لهـا تـأثير كبـير من خلـف السـتار علي اختيـار اعضاء الاكاديميات

1633-1642(Making Science Social: the Conferences of the ophraste Renaudot,), ({Norman, Ok, 2003}, 347.

رغم عدم قبولهن فيها.

8- انظر/ي

,Findlen, Sience as a Career

وكذلك مقالاتها الاخري مثل , "A"

Forgotten Newtonian: Women and Science in Enlightened Europe, ed, Clark et aI., 313-49, and “The Scientist’s Body: The Nature of a women philosopher in Enlightenment Italy,” in the Faces of Nature in Enlightenment Europe, ed. Lorraine Daston and Gianna Pomata (Barlin,2003), 211-36.

9- رغم عدم وجود قائمه كامله بأسماء بعضهن في

Francisque Bouillier, L ‘Institut et les academies de province (Paris,1879), 85: and Berthe “Un indiet de Robespierre, “ 271

10- John I verson and Marie- Pascale Pieretti, “ToutesPersonnes {…} serontadmises a concourir’: La Participation des femmes aux concoursacademiques, “ Dix-huitie me siècle 36 (2004): 312-32; and JermyCaradonna, “The Enlightenment in Question: Prize Contests and the Francophone RePublic of Letters, 1670-1794” (PhD diss., Johns Hopkins University, 2007), chap. 3 and App. A

11- انظر/ي علي وجه الخصوص

Siep Stuurman, France ois Poulain de Ia arre and the Invention of ; Modern Equality (Cambridge, MA,2004),114ff,

وحول الخطاب الكارتيسي والخطاب الافلاطوني الجديد حول المـراه في تلـك الفـتره بشـكل عام, انظر\ي

Dena Goodman , “Women and the Enlightenment, “ in Becoming Visible: women in European History, ed Renate Bridenthal, Susan Mosher Stuard, and Marry E. wisesner (Boston,1998),233-62.

12- انظر\ي

Roche, Le siècle des Iumieres en province, 1:89, 69; Berthe, Duobois de Fosseux; and McClellan, Reorganized,185-86.

13- انظر\ي

Berthe, "Un inedit de Robespierre, "272ff.;Berthe, Dubois de Fosseux, 151 and Berthe, Dictionnaire des correspondants, 108;176

كانت لوماسون- لوجولف قد اختيرت في الجماعه الاكاديميه في سان-دومينج

Cercle des philadelphes,

رغم ان تلك الجماعه لم يكن لها علي ما يبدو موقف من الجندر. مراسلاتها مع تلك الاكاديميه محفوظه في المكتبه البلديه براون

ms . g. 15 (63), fols. 79-279.

14- انظر\ي

Berthe, Dubois de Fosseux, 120,146

15- انظر\ي

H. Duval, " Robespierre et I' admission des femmes

هذه النسخه من الخطاب هي اعاده طبع عن

{Robespierre}, "Des avantages de I' admission des femmes dansIesSocietesLitteraires, " La nature consideree sous sesdifferens aspect, ou Journal d' histoire naturelle 3 (1787): 417-20.

باستثناء فقرتين اضافيتين في البدايه كتبها ديبو دي فوسو

(Berthe, 'Uninedit de Robspierre"),

فهذا النص هو نفسه النص الذي نشرته الاكاديميه في ذلك الوقت في

Extrait des deux séances Publiques de l' Academie royal des Belles Lettres d' Arras tenues le 18 avril et le 25 mai 1787 ({Arras}, {1787}),14-18.

16- انظر\ي

Berthe, "Un inedit de Robespierre," 263-64, 267; and Berthe, Dubois de Fosseux,202.

كان مطلب ديبو المحدد الوحيد هو ان يحضر روبسبيير اولا الترحيب بعض جديد, وهو دي كورسيه.

17- لم يورد برت ذكرا لخطاب الاستقبال للوماسون- لوجولف كما ان جوتبييه لم يكن يعلم حتي بوجوده

(Oeuvres de Robespierre, 189 n. 3)

المواد الخاصه بلوماسون- لوجولف ، والمتاحه في ارشيف با-دي-كاليه تشمل رسائل شكر غير رسميه علي ديبوا والاكاديميه.

(LeMasson-Le Golft to Dubois, February 13, 1787, and LeMasson-LeGolft to the academy, February 13, 1787 cote proviso ire for all LeMasson-LeGolft materials, 32J 345, doss. 685.

وقد كانت لوماسون- لوجولف ، وعلي خلاف كيراليو سليله العائله الادبيه, ابنه قطبان بحريو ولم تكن تعي ان عليها كتابه خطاب رسمي حتي نبهها ديبو الي ضروره ذلك

(Dubois, to LeMasson-LeGolft, fevrier 4, 1787, in BMr, founds LeMasson-LeGolft, ms . g. 15 {63}, fol. 149)

ورغم ان هذا الخطاب ربما لم يتم ارسالهو فقد احتوت اوراقها علي نسخه نهائيه راقيه البلاغه

(BMR, ms . g. 15{63} , fol. 147 {“Copie du discours ou Plutotremerciment de Mlle Le Masson Le Golft a l’Academie R 17 des B-Lettres d’ Arras ...”}, undated

ولكن هناك رساله في اوراق ديبو دي فوسو توحي بانها ارسلت الخطاب حيث تشير الي خطاب مرفق يقول عنه ديبوا لو لم يف بما يتوقعه المرء فارجو ان تعلم سيدي انه بالنسبه لي شي جديد

(345,doss. 685 LeMasson-LeGolft to Dubois, March 10, 1787 , ADPC, cote proviso ire 32J)”

18- انظر\ي

Condorcet, “On the Admission of Women to the rights of Citizenship(1790), in Codorcet: selected Writings, ed. Keith Michael Baker(Indianapolis,.1976),97-104

(خاصه اشاره كوندورسيه الي مساواه المراه والرجل في حق تطوير الفكر ودور قوه العدالـه في سلب المراه هذا الحق ). تحدث كوندورسيه بلغه التكامل المشابهه لروبسبيير ولكنهعنـدما تحدث عن حقوق المراه اشار ايضا الي مفاتنها واختلافاتها فرآها ارقي من الرجـل في فضـائل الرقــه والفضــائل المنزليــه ولكنهــا اقــل منــه في قواهــا الذهنيــه والجســديه " (on the admission,” 101)

وفي مؤلفه

Lettres d’un bourgeois de New Haven,

سنه 1787, يعبر عن استيائه من اثر العـاده في خنـق تطـور المـراه الفكـري وبالتـالي تطـور المجتمع.

)Oeuvres de Condorcet, ed. A. Condorcet O’Connor and M.F.Arago {paris, 1847},9:19

19- انظر\ي

Leon Berthe, ed., “Repons de Maximilin de Robspierre, avocet au parlmentetdirecteur de l’Academie, au discours de Mademoiselle de KeralioAnnaleshistoriques de la revolution francaise 46(1974): 274-83.

(والتي جائت بعد مقال برت الافتتاحي

Un inedti de Robespierre,73-261)

الاقتباسات الوارده في هذه الفقره من صفحات 76-274ز وقد ذكر برت ان هذه المخطوطـه (نسخه نسخها سكرتير ديبوا دي فوسو عن الاصل الذي كتبه روبسبييرو والذي يبـدو انـه فقـد) موجوده في المجموعه الخاصه لدي ميشيل دي لانجر

Michel de Langre;

فهي اذن , علي حد علمي, ملكيه خاصه.

20- Ibid .,276

21- Ibid.,275, 282, 280-81, 276

وحول ارهاصه مدهشه ولكنها غير معتاده لهذا الموقف انظر\ي المتحدث في مؤتمرات رينودو (1636) الذي دعم اشتغال المراه بالعلوم رغم انه لم يقترح ادخالهـا الاكاديميـات لـو انضـمت النساء الي الرجال في اكتشاف تلك الاجزاء (من العلوم الـتي لم تكتشـف بعـد) فمن ذا الـذي يشك في ان الفضول النسائي سوف يشـحذ بديهـه الرجـال الـتي تشـتتها امـور اخـري فيحـرز تقدما رائعا ويكتشف اسرارا نادره غير معروفه لنا حتي الان "

(Wellman Making Science Social, 358-59)

22- قد يكون افضل تعبـير عن اعلاء روسـو من قيمـه الاجتماعـات الـتي يقتصرحضـورها علي الرجال هو ذلك الذي نجده في :

Politics and the Arts, Letter to M. d’ Alembert on the Theatre, trans. Allan Bloom (Glencoe, IL, 1960),105:

" يســتطيع الرجــال , لــو خلي بينهم وبين انفســهم ولم يكن عليهم ان يتــدنو بأفكــارهم الي مستوي النساء , ويلبسو العقل والمنطق رداء اللياقه ان يكرسو انفسهم للنقاش الحاد والجـاد دون خشيه تأفف ( النساء)" (اورد جزء منها ايضا في

Claire Moses, French Feminism in the Nineteenth Century (Albany, NY, 1984),4)

وكما لاحظت سوزان ديسان  ايضا لم يتبين كل تلاميذ روسو رؤاه عن المراه فقـد كـان تـأثيرا غير متماثل ومتنوع بشكل مدهش فدعاه الاخلاق والنشطاء عاده مـا كـانو يتبنـون بعض افكـار روسو ويرفضون له افكار اخري

(the politics of Intimacy : “Marriage and Citizenship in the French Revolution in Women, Gender, and Enlightenment, ed. Sarah Knott and Barbara Taylor {new york, 2005},640)

23- Berthe ,ed ; Reponse de Maximilien de Robespirre, “275, 278

وحول عمق روبسبيير بالحقوق الطبيعيه , انظر\ي علي وجه الخصوص

Marisa Linton,” Robespierre’s political Principles, in Robespirre, ed. Colin Haydon and Wiliam Doyle (new york, 1999),37-53

24- Rebecca Marie Messbarger and Paula Findlen, eds., the Contest for knowledge: debates over Women 's Learning in Eighteenth-Century Italy (Chicago, 2005), 92; and Theresa Ann Smith, the Emerging Female Citizen: Gender and Enlightenment in spain (berkely, 2006), esp. 91-95

25- نشر ديبو دي فوسو خطاب قبول كيراليو مع نسخه مختصره من رد روبسبيير في
Extrait des deux séances Publiques (Cited in n.15 above; ADPC, cote Provisoire 32J 317)

وكان من بين من تلقو هذا المطبوع عميد اكاديميه روانز وقد اعيد طبع هذه النسخه من خطاب روبسبيير في :

La nature Consideree sous sesdifferensaspects, ou Journal d'histoire ;naturalle 3 (1787): 417-20;

كما ظهرت تقارير مختصره عنها في

Nouvelles de la republique des letters et des arts, 28 aout 1787, t.8, no. 35, 398, and Journal litteraire de nancy {t. 22, 176-78 (BN, cote 8-LC9-90}BIS

26- كما اشرنا في هامش 5, ليس بمقدور الباحثين ان يطلبو سوي الوثائق التي ذكرت برت بعد اطلاعه علي المجموعه في مقرها السابق في قصر دي فوسو ورغم انه ذكر ان الكوليكتيف تلقت 11ردا

Berthe, "Un inedit de Robespierre, " 270),

فلم استطع الاطلاع سوي علي الثماني التي ذكرها وسته من بين تسعه ردود تعارض موقف روبسبيير (لافون دي كولاجولا, وإنريكيه, والقس رو ، ونوجان، وديمون دي كورسيه، وجوتيان ) والردين المؤيدين لموقفه (ميشل دي ساسي ودوم جرابان )ز ورغم القيمه التي سيحملها وصول باحث اخر الي رسائل الثلاث المتبقيه المعارضه لروبسبييرو لو تغيرت ظروف الاتاحه فإني لااتوقع ان تختلف الحجج الوارده فيها تللك التي ناقشناها هنا.

27- لتحاشي التكرار في الهوامش التاليه ، سوف اورد هنا بيان الرسائل الثماني التي استطعت الاطلاع عليها ، وهي جميعا في ارشيف كا-دي-باليه،

Founds Dubois de Fosseux: Nogent to Dubois, August 9, 1788 (cote provisiore 32 J 348); abbe Raux to Dubois, June 24, 1788 (cote provisiore 32 J 348); Guyetant to Dubois, September 29, 1788(cote provisiore 32 J 343); Lafont du Cujula to Dubois, October 23, 1787 ( cote proviso ire 32 J 344); Dumont de Courset to Dubois, May 23, 1788 (cote provisiore 32 j 241); Henriquez to Dubois , May 23, 1788 (cote provisiore 32 J 343); Michel de Sacy to Dubois, August 17, 1787 ( cote provisiore 32 J 355); Dom Grappin to Dubois December 16, 1787 (cote provisiore 32 J 342).

كل التحليلات الـتي اوردتهـا لتلـك الرسـائل ، هي تحليلات البـاحث، ياسـتثناء التحليـل الخـاص بإنريكيه . فخط إنريكيه تصعب قراته للغايه الي درجه ان الارشيفين لم يستطيعو ان يؤكدو ان الاسم هو اسمه بل كتبو عنه "إنريكيه, يراجع الاسم" ( اي انهم قبلو نسبه بـرت تلـك الرسـاله الي إنريكيه دون ان يؤكدو ذلك) وقد اعتمدت علي قدرات برت في فك طلاسم هذا الخط في الاقتباس الذي اوردته فيما بعد , عن إنريكيه والذي قدمه برت في 270"

Berthe, “Un inedit de Robspierre, .

كل المعلومات البيوجرافيه عن كتاب تلك الرسائل (باستثناء ساسي وجرابان) مأخوذه عن

Dictionnaire des Correspondants

لبرت

28- ملخص رساله كيراليو الذي نشر في 12-14

Extrait des duexSeances,

اعيد طبعه في,

Berthe, “Uninedit de Robespierre, “266-67.

وقد اشـارت في خطتهـا لوضـع " تـاريخ عـام لعـادات الانسـان وتقـدم معرفتـه " من العصـور القديمه الي العصر الحديثز ورغم ان نقاد روبسـبيير قـد امتـدحو تلـك الرسـاله, فـإن تعليقـات برت عليها كانت قاسيه نوعا ما , حيث وصفها بأنها عاديه وشـجبها لأنهـا افضـل قليلا من بحث مدرسي بل واقتراح ان يكون والدها هو الذي كتب تلك الدراسه .

29- انظر\ي

LieselotteSteinbrugge, the Moral sex: Women’s Nature in the French Enlightenment, trans. Pamela E. Selwyn (New york,1995), esp. chap. 3

30- اقتباس جويرسي من

Messbarger and Findlen, The Contest for knowledge

حول رؤي القرن الثامن عشر للاختلاف بين فضيلتي الرجل والمرأه انظر\ي ايضا

Marisa Linton, virtue Rewarded? Women and the politics of Virtue in Enlighteenth-century France, Pts. I and II, History of European Ideas 26, no. l (2000): 35-49 and 51-65

31- Berthe , ed., “Re ponse de Maximilien de Robespierre ,”277-78

(الحماس الاكاديمي عاده مايهدا... نوع من الخمول يبدو انه يتشبث بهذا النوع من الاجســاد ", افتحو الاكاديميات للنساء لتنزعو عنهن في الوقت نفسه الاهمال والكسل اللذين ابتلين بهما... وسترون لهيب التقليد المفيد تستعر جذواه ... ولن نري بعد ذلم عبقريـه تضـجر حـتي المـوت في مقاعد الاكاديميات ")

32- انظر\ي

Michel de sacy to Dubios, August , 17, 1787 (ADPC, cote provisiore 32 J 355); Dom Grappin to Dubois, December 16, 1787 (ADPC, cote provisiore 32 J 342). On Sacy, Claude-Louis-Michel, “ in August Kuscinski, Dictionnaire des ConventionnelsBerthe, Dubios de

وقد ناقش برت آراء ساسي عده مرات في .

(paris, 1916), 199-200. Fosseux

حيث انه كان من اشد المتحمسين لمكتب المراسلات الذي انشاه ديبوا حـول جرابـان نظـر\ي علي وجه الخصوص

Bernard Plongeron,ed., Dom Grappin {Pierre Philippe (Grappin, 1738-1833} correspondant de l’abbeGregoire (1796-1830)(paris, 1969 Berthe, “Un inedti )

تعليق ساسي علي كلمه روبسبيير دقيق للغايه لان روبسبيير كتبها علي يومين

(de Robespierre, “ 267)

33- مسوده من بابوف الي ديبو دي فوسو ن بتاريخ 1 يونيو 1786 اعيد طبعها  في

Oeuvres de Babeuf, ed. V. M. Dalin et al . (paris,1977), 1:79-118

34- Babeuf to Dubios de Fosseux, January 24 and February 24, 1787, in correspondence de Babeuf avec l'Academia d' Arras (1758-1788), ed. Marcel Reinhard (paris, 1961,55-56 and 63-64.

كان تخوف بابوف الوحيد من قبول النساء يتمثـل في خشـيته من تـذرع الاكـاديمين التقليـدين بوجودهن لتحاشي مناقشه الموضوعات الاخلاقيه

(Dubios de fosseux to Babeuf, January 18, 1787 , in ibid,. 54-55)

ويذهب ملخص احدي الاوراق البحثيه التي كتبها جوتييه

Les femmes dans l' espace public: L 'idee d' unegalanteriedemocratique chez Robespierre, " athttp://revolution-francaise, net\2008\04\12\228-colloque-republicanismes-droit-naturel)

الي ان بابوف شارك بشكل مباشر في كوليكتيفز علي ان تلك الرسائل لاتدل علي ان بــابوف تلقي نسخه من خطاب روبسبيير (الذي لم يكتب حتي ابريل 1787 ولا علي انـه علـق بسـكل مباشر عليه. وبشئ ماكتبه ايان بيرشال

Ian birchall

بان دعم بابوف لمساواه المراه قد كتب بعد تلقيه خطاب روبسبيير

(Birchall, "Babeuf and the Oppression of women," British January for Enighteenth-Century Studies 20, no. 1 {1997}:66.

غير ان الرساله التي يشير اليها بيرشال (مسوده يونيـو 1786, الـتي اشـرنا اليهـا في هـامش 33) تسبق الخطاب وقبـول الاكاديميـه للنسـاء بنحـو سـنهز لـذلك يبـدو ان بيرشـال خلـط بين خطاب روبسبيير في ابريل 1787 حول اللقطاء (والذي ناقشه بالفعل بابوف في رساله يونيـو 1786, 102-4).

35- Birchall, "Babeuf and the Oppression of Womenm "66

36- Margaret C. Jecob, Living the Enlightenment: Freemasonry and politics in Eighteenth-Century Europe (new york, 1991), ewsp. Chep. 5; Michael R. Lynn, popular Science and public Opinion in Eighteenth-Century France (new york, 2006), esp. 46-47, 75-89.

يقول لين

Lynn

ان مؤسس Musee de Monsieur

بيلاتر دير وزييه

,Pilatre de Rozier

كان من اشد مؤيدي تعلم المراه للعلوم وكان يري انـه يـدل علي التقـدم اليـومي في قرننـا ( 89) حول المتاحف والمراه انظر\ي ايضا.

Dena Goodman, The Republic of letters: A Cultural History of the French Enlightenment (Ithaca, NY, 1994), 259-71

37- Roland G. Bonnel and Catherina Rubinger, Introduction, “ in Femmes savants et femmes d’ esprit: women Intellectuals of the French Eighteenth Centurey, ed. Bonnel and Rubinger (new york, 1997), 20-21, 24-2; Berthe, “ Un inedit de Robespierre,”270-71

رغم عدم وجود شبكه رسميه تربط بين الاكاديميـات في اروبـا فقـد كـانت التطـورات المهمـه مثل اختيار مدام دي شاتليه  في الاكاديميات الايطاليه تنتشـر بين الاكـاديمييت في فرنسـا من خلال المراسـلات الشخصـيه بين المثقفين وكـذلك عن التقـارير الصـحفيه كـذلك اصـبح نشـر التقارير عن الاحداث المتعلقه بالاكاديميات امرا مطردا بفضل جريده

Nouvells de la republique des letters et des arts,

التي بدات بنشر اعدادا في فرنسا بعد 1777. حول دراسه دوماس انظر\ي

Linton, ‘ virtue Rewarded?”pt . II. 57

38- Schiebinger, the mind Has No sex, 35.

عثرت شبينجر علي محاضرات لمؤسسه الاكاديميه وهي امراه تسمي نفسها فيلوتي

,Philothee

ولكنها غير متاكده مما اذا كانت تلك الاكاديميه حقيقه ام خياليه"

39- Margaret Jacob and Dorothe e Sturkenboom, A Women ‘s Scientific Society in the West: the Late Eighteenth century Assimilation of Science, Isis 94 (2003): 217-52; smith, Emerging Female Citizen, chaps. 3 and 4

40- انظر\ي

Bouilier, L ‘Institut et les academies de Province, 85 ;Berthe, “Un inedti de Robispierre, “271-72; and Schiebinger, the Mind Has No Sex, 30

احصي روش اسماء بوكاج وكيراليو ولوماسـون- لوجولـف واربـع نسـاء اطلـق عليهن سـيدات اكاديميه جو فلورو

,JeuxFloraux

فذهب الي ان القرن يأسره شهد اقل من نحو عشر سيدات اجمالا في الاكاديميات

(Le siècle des lumieres en Province, 1:193-94, II:63 n. 33)”

رغم اعتقادي بانه هذا التقدير كان اقل من الواقع فانا اؤيد فكره مضاعفه الرقم ثلاث مـرات , حيث احصيت بوكاج , وسيدتين من جو فلورو في فتره ماقبل الثمانينات القـرن الثـامن عشـر مقارنه بسبع سيدات استطعت التعرف عليهن في ثمانينات القرن بالاضافه الي اثنـتين حصـلتا علي لقب سيده جـو فلـورو في هـذا العقـد لقبـه سـيده اكاديميـه جـو فلـورو لم يكن مسـاويا لعضويه الاكاديميه بل كان لقبا تحصل عليه من تفوز ثلاث مرات بجائزه السابقات التي تنظمها الاكاديميه وقـد تعـرف كارادونـا علي امـراه واحـده اخـري علي الاقـل حملت لقب سـيده في القرن الثامن عشر ولكنها لم تظهر عند روش وهي الانسه شارلوت دي بيرمان

Charlotte de Bermann

(in Question, in chap .3 ,App. A Caradonna, the Enlightenment)

41- انظر\ي

Berthe , Dubois de Fosseux , 416; and Berthe , “Reponse de Robespierre, “ 276 n.7 Dubois de Fousseax

الي ان ساسي كان اول من ارسل برد في 22 يونيو 1789 وفي مقال الاخير قال ان الغالبيـه العظمي من نحو 90 مراسلا اجابو عن السؤال في 1789-1790 ... اتفقـو مـع روبسـبيير في ان التاريخ والاخلاق هما التخصصان الاكثر ملاءمه للنساء ولكن قله قليله فقط شجعت النسـاء ايضا ( كما فعل روبسبير ) جمع زهور الادب.""

42- انظر\ي

Karen M. Offen, European Feminisms, 1700-1950: A political History (Stanford, CA, 2000), chap. 2; and Moses , French Feminism, 9)

43- Jean –Antoine-Niclaos de CaritatCondorecet, “Lettres d’un bourgeois de New Haven a un citoyen de Virginie {1787}, “ in Oeuvres de Condorcet, ed. O’Connor and Arago {1847}, 9:3-93 (esp. 18-19 )

44- انظر\ي

Constance Row, The present-Day Relevance of condorcet , “ in Condorcet Studies I, ed. Leonora Cohen RosenField (Atlantic Highlands, NJ, 1984),24

ومع ذلك تشير مادلين جوتويرث الي ان حتي كوندرسيه كان مجبرا علي التخلي علي حججه حول النساء بعد الصمت الرهيب العنيد الذي قوبلت به دعوته للاخرين لمناقشه مقترحاته"

(Gutwirth, the twilight of the Goddesses: Women and Rebresentaion in the French Revolutionary Era {New Brunswick,NJ,1992}, 203

45- Roche, Le siècle des lumieres en province, 1:74.

46- Stienbrugge, The Moral sex, and Thomas W. Laqueur, Making Sex: Body and gender from the Greeks to Freud (Cambridge, MA 1992)

47- انظر\ي

Goodman, the Republic  of Letters, chap, 6.

48- Stuurman, Francois poulian de la Barre, 19

49- انظر\ي علي وجه الخصوص

Levy and Applewhite, “Women and citizenship in Revolutionary, Paris”; OwlenHuffon, Women and the Limits of Citizenship in the French

Revolution (Toronto, 1992), esp. chap. l; Shanti Maria Singham, “Betwixt Cattle and men : Jews, Blacks, and Women and the Declaration of the Rights of Man “ in the French Idea of freedom : the old regime and the Declaration of Rights of 1789, ed . Dale Van Kley (Stanford, CA, 1994), 114-53; and Dominique Godineau, the Women of Paris and their French Revolution , trans. Katherine Streip ( Berkeley, 1998)

حول اختيار الإحياء

Regeneration

برنامجا للثوره وكيف لعب دورا مضادا لتضمين المراه , انظر\ي

Alyssa Goldstein sepinwall, the Abbe Gregoire and the French Revolution : the Making of Modern Universalism (Berkeley, 2005), esp. 97-102 and 120-23.

50- انظر\ي علي وجه الخصوص

Gary Kates, The Cercle Social, the Girondins , and the French Revolution (Princeton, NJ, 1985), 118-27.

حول مشاركه المراه في النوادي الاخري و انظر\ي

.Godineau, the Womn of Paris

51- لمناقشه رائعه لهؤلاء النساء انظر\ي

Godineau, The Women of Paris, 282ff

52- Pierr Maria AugustinGuyomar, Le Partisan de l’ egalitePolitique entre les individus, ou problem tres-important de l’egalite en droits et de l’inegalite en fait (Paris , 1793), 2, 4, 6, 18, 14, 20, J.-M

كان هناك مشروع اخر – غير معروف علي نطاق واسع للاتساع بحقوق الموطنه لتشمل بعض النساء في ابريل 1793 وكان وراءه ج.م. روزيه انظر\ي

http://www.assembleenation.fr\historire\femmes\citoyennete-Politique-revolution asp.)

حول الجوانب الاخري من النقاش حول المراه والتي لم تلق مناقشه كبيره انظر\ي علي وجه الخصوص

SergoAberdam,”Deux Occasions de Participation feminine en 1793 Le vote sur la Constitution et le Partage des biensCommunax, “ Annaleshistoriques de la revolution francaise, no. 339 (2005): 17-34

53- حول انشطه روم مع ثيرواني دي ميريكور

Theroigne de Mericourt

في جمعيه اصدقاء القانون المشتركهو انظر\ي

GalanteGarrone , Gilbert Romme et les de la Societe des Amis de la Loi, ‘ in Gilbert Romme (1750-1795) et son temps, actes du Colloquetenu a Riom et Clermont, les 10 et 11juin 1965(Paris1966), 98-111

حول تقرير وضعه روم في ديسمبر 1792 يحث فيه علي تحسين تعليم النساء بما في ذلك التعليم المشترك في المدارس الابتدائيه و انظر\ي

M. J. Guillaume, ed,.Proces-verbaux du Comite d’ instruction Publique de la Convention nationale (paris, 1891-1907), 1:201-20 .esp.207 and 214

يبدو ان روم قد نشا في بيئه مشابهه لتلك التي نشأت فيها العديد من الشخصيات المسانده للمراه في مناقشات آراس حيث كان مؤدبه ارستقراطيا روسيا يعيش في باريس وكان من مريدي روسو الذي دافع رغم كل شئ عن مساواه الفتيات في التعليم انظر\ي

Galantegarrone, Gilbert rommem histoire d’ un revolutionnaire, 1750-1795{Paris, 1971},59ff)

54- انظر\ي

Gilbert Romme, Rapport fait au nom du Comite d’ analysesur des differents projects de declarations des droits envoys a cette commission, avec un project de declaration des droite, “ inAp 62:263-69.

القسم الختامي للتقرير والذي اشتمل علي البنود التي ناقشناها نشره الكونفونسيون تحت عنوان

Convention nationale: TroisiemePartie du rapport fait au nom de la Commission des six , Par G .Romme, sur la declaration des droits. Dans la séance du 17 avril 1793, l' an 2 de la Republique (Paris, 1793)

حول تردد لانجويتييه

Lanjuinais

المتعلق بالجزء الخاص بمنح المراه حقوقا سياسيه متساويه في التقرير واعتقاده بان الاخرين يشاركونه الراي انظر\ي تعليقاته في

AP63(April 29, 1793): 564

55- Godineau, The Women of paris, 290;ElisabethBadinter, Paroles d' hommes(1790-1793): Condorcet, Prudhomme, Guyomar (paris, 19890, 23, 136-40ff

56- علي سبيل المثال

(Lynn Hunt, The family Romance of the French Revolution (Berkely, 1992)

ليس لروبسبيير الا ظهور قليل في هذا العمل, حتي في مناقشات "رابطه الاخوه

Band of Brother

نظرا لان مواقفه الاقصائيه كانت اقل من مواقف بعض اليعوقبين الاخرين ومن ناحيه اخري كما يشير هانت , الاهم ... من الاقصاء الصريح للنساء من الفضاء السياسي العام هذا التغيير في الاتجاه الذي حدث فيما يتعلق بدور الاسره ودور الام داخل الاسره وقبل نهايه الاحكام الاستثنائيه

Terreur

كان روبسبيير وشخصيات يعقوبيه رائده اخري قد اتخذو خطوات صغيره ولكنها مهمه تجاه تعزيز الصوره الخصبه للثوره والتقليل من اهميه اي جمعيه نسائيه تلعب ادوار سياسيه نشطه ولم يكن اختيار هرقل ليحل محل الهه الحريه المقاتله علي ختم الدوله الا اوضح تلك القرارات "(153)

57- انظر\ي

Gutwirth, The Twilight of the Goddesses, 77-78, 120ff,.quote from 132; and also maryJacobus , Milk: Breast-feeding and the French Revolution , " in Rebel Daughters, ed, Melzer and Rabine, 54-75

حول دور الافكار الجديده المتعلقه في تعزيز الصوره المثاليه للامومه انظر\ي

Steinbrugge, the Moral sex , 4

58- انظر\ي

Berthe, "Uninedti de Robespierre,"264

عندما لخص ديبو دي فوسو رد روبيسبيير علي الانسه كيراليو في اطار التفاعل في الاكاديميه كتب ان روبسبيير امتدح شخصيه " تخطي بحمل اسم يختفي بمواهبه العظيمه وخاصه قدر ابيها المحترم الذي احيت ذكراه في خطابها علي نحو نبيل ومؤثر ولكن روبسبيير لم يمتدح نبل اصل كيراليو علي الاطلاق ففي نسخته من الخطاب امتدح فقط جاذبيتها ومدي تعلمها لمعرفه المزيد حول المحتوي الافلاطوني الحديث لرؤي ديبو حول المراه , انظر\ي وصف خطابه حول عقول النساء وحديث النساء في Memoires de l'Academie d' Arras 29(1856): 185-90

59- Berthe, Reponse de Maximilien de Robespierre," 275,279-80

60- انظر\ي

Smith, Emerging Female Citizen, 88, 96, and Messbarger and Findlen, .eds,. The Contest for Knowledge,5,122.

61- انظر\ي

Henri Gregoire , Convention nationale: Rapport et project de decret presents au nom du comite d' instruction Publique a la séance du 8 aout 1793 (paris, 1793).

امتدح جريجوار الانتاج العلمي لبعض الاكاديميات , ولكنه كان يري ان اكاديميات اخري اصيبت بغرغرينا الارستقراطيه التي لاشفاء منها "(4-5)

حول جريجوار وديبو دي فوسو انظر\ي

Berthe, Gregoire, e le ve de l’ abbe Lamourette, “ Revue du Nord44 (1962): 39-46

62- اراء كوندرسـيه وروبسـبيير في القضـاء علي الـرق اشـهر من ان تحتـاج الي مزيـد من التوضيح . اما ساسي فقد لاقي نسيانا كبيرا في تاريخ القضاء علي الـرق الفرنسـي فقـد كتب ساسـي قصـيده رائـده في القضـاء علي الـرق شـارك بهـا في مسـابقه الشـعر الـتي نظمتهـا الاكاديميه الفرنسيه سنه 1775 ورغم ان القصيده لم تفز بالجائزه فقد نشرها تحت عنوان

M. de sacy , L’ esclavage des americains et des negres: Piece qui a concouru pour le prix de l’ AcademieFrancaise, en 1775(paris,1775)

واعيد نشرها في

La Revolution francaise et l’ abolition de l’ esclavage (paris, 1968), vol, l, and is mention by David Brion Davis in the problem of slavery in Western Culture (New york , 1988), 420, 423-24.

ويشهد علي استمرار توجه ساسي المنادي بالقضاء علي الرق ذلـك الاقـتراح الـذي قدمـه الي لجنه الامان العام في 20 بلوفـيرز 2(8 فـبراير 1749) وذهب فيـه الي المسـتعمرات بتمويـل عوده العبيد المحررين الي افريقيا (انظر\ي

Kuscinsik, Dictionnaire des Conventionnels, 200)

كذلك توازي دعم بابوف لمساواه المراه مع دفاعه عن السود واليهود : انظر\ي

Birchall, “ Babeuf and the Oppression of women,”68

63- انظر\ي

Plongeron , ed., Dom Grappin ; and GhislainBouchet , Cinquante figures du Pas-de Calais Pendat la revolution (Dainville, 1989),55-56

64- حول المخاوف من النساء حاملات السلاح و انظر\ي

,Godineau, The women of paris;

حول الربط بكورداي و انظر\ي علي سبيل المثال

,Offen, European Feminisms

65- عندما امار تقريره الذي يحظر نوادي النساء , تحدث روم ليس لتاكيد عالميه الحقوق بـل للتاكيد علي منع النساء ايضا من الالتقاء سرا بمثيري الاضطرابات .انظر\ي

AP 78 (9 brumarie II\ Octpber20 , 1793):49 n. 2

في تلك اللحظه تحول انتباه روم الي امور اخري ففي اواخر سبتمبر كـان ينشـأ تقويمـا ثوريـا ويعمل في اتجاه القضاء علي المسيحيه انظر\ي

Albert Soboul, Presentation de Gilbert Romme, “ in Gilbert (Romme{1750-1795} et son tembs, 16ff

حول الهوه الواسعه التي تفصل بين مقولات الثوار بعالميه الحقـوق وتطـبيقهم لتلـك الحقـوق انظر\ي علي سبيل المثال

Sepinwallm The Abbe Gregoire and the French Revolution chap, 4, and singham, “ Betwixt Cattle and men , “ 114-53

66- حول استقبال ولستونكرافت بعد نشر جودوين لمذاكراتها انظر\ي علي سبيل المثال

Barbara Taylor, Mary Wollstonecraft and the Feminist Imagination (new york, 2003),27-28

67- حول كفـاح روبسـبيير , بشـكل عـام للحفـاظ علي مبادئـه المتعلقـه بالنظـام القـديم في مواجهه ظروف الثوره المتغيره , انظر\ي

”Linton, “Robespierre s’ Political Principles

68- AP 78( 9brumarie II\October 30, 1793): 51

كان شارلييه قد انهي مده ولايتـه رئيس كونفونسـيون قبـل ذلـك باسـابيع قليلـه وهـو مايشـئ بدرجه كبيره من الشعبيه ولكن في اواخر اوكتوبر كان يقف وحده في هذه القضيه .

69- Hufton, Women and the Limits of Citizenship ,4

70- Guyomar, Le Partisan de l’ egalitePolitique, 1, 20; Soboul, “ Presentation de Gilbert Romme,” 9, 17

حول نأي بابوف الموازي عن افكار روسو عن المراه انظر\ي

Birchall, Babeuf and the Oppression of women , “ 66

علي ان التاثير بأفكار روسو مـع الاختلاف مـع رؤاه حـول الجنـدر لم يكن مقتصـرا علي رجـال العصر: فميري ولسـتونكرافت واخريـات تبـنين افكـار روسـو في العديـد من النـواحي ولكنهن رفضن رؤاه حول الجندر انظر\ي علي سبيل المثال

Wollstonecraft, Maria, or the wrongs of Women (1798; New york, 1994), 22

(روسو فقط , المؤمن الي حد التشبع بالمشـاعر كـان يملـك جـذوه العبقريـه اللازمـه لوصـف العاطفـه الـتي تمس حقيقتهـا شـغاف القلب المباشـر ") بالاضـافه الي العديـد من الاشـارات المؤيده والناقده لروسو تجدها في

Vindication of the Rights of Women .

حول القراءات المتعدده والمتناقضه لروسو حول الجندر انظر\ي ايضا

Mary Trouille , Sexual Politics in the (Enlightenment: Women Writers Read Rousseau(Albany, NY , 1997)

71- حول الارتكاز العام انظر\ي

, Offen, European Feminisms

حول القضاء علي اكاديميات الناء في اسبانيا و انظر\ي

Smith, Emergin Female Citizen , esp. 198-99

وحول التحول الايطالي في اواخر القرن التاسع عشر نحو فكـره ان المجتمـع العلمي المثـالي ينبغي ان يكون عالما خاليا من النساء " انظر\ي

Findlen , “Science as a Career”

حول كيف ادي تحول العلم الي مهنه وانتزاع من الفضاء المنزلي الي مزيد من إقصـاء المـراه في جميع ارجاء اوروبا , انظر\ي علي وجه الخصوص

LondaSchiebinger, “Maria Winkelman at the Berlin Academy: A Turning Point for Women in Science, “ in History of Women in the Science: Readings from Isis, ed . Sally Gregory Kohlstedt (Chigago, 1999), 39-65

72- حول هذه المنطقه , انظر\ي علي وجه الخصوص,

Hesse, the other Enlightenment ; and Denise Z. Davidson, france after Revolution : Urban Life , Gender , and the New (Social Order 9Cambridge, MA, 2007)

73- حول الصعود بالحجج الطبيه المتعلقه باختلاف المراه عن الرجل في اواخر القـرن انظـر\ي عل وجه الخصوص

Steinbrugge , The Moral Sex

حول استخدام هذا الخطاب لاستبعاد المراه من المواطنه انظر\ي

Hunt, The Family Romance of The French Revolution , 203

74- انظر\ي

Gourdin to LeMasson –LeGolft, August 15, 1809 , in BMR, ms. 119({'{"876

حذت الاكاديميات الاخري حذو روان في هذا القرار علي المسـتوي الوطـني باسـتثناء منـاطق قليله

Davidson, France after revolution , 143 ; and Edmond Reboul , Regardssur l' Academie des science , belles-letters et arts de Lyon [Nimes, 1991}, 131

ولم تعد النساء يقبلن في عضويه الاكاديميات المعترف بها بسبب قـرارات صـريحه او ضـمنيه حول الاستبعاد الفكري للنساء المسـكوت عنـه او المتفـرق في اوائـل القـرن التاسـع عشـر و انظر\ي

GenevieFranisse , Reason s' Muse : Sexual Difference and the Birth of Democray (chicagpm 1994), esp. 59 and 170-71

75- Cabains Relations Between the Physical and Moral (1802), in Fraisse Reason's Muse, 85

## النوع الاجتماعي والثورة البرتقالية(*)

**ألكسندرا هريكاك**

**ترجمة: شهرت العالم**

يستخدم المقال منظور النوع الاجتماعي في السياسة لتوضيح لماذا لم تؤد الثورة البرتقالية في أوكرانيا حتى الآن إلى زيادة هائلة في النفوذ السياسي للجمعيات المدنية، أو إلى مقرطة أوسع نطاقًا لعلاقات القوى داخل النظام السياسي. لقد دخلت النساء إلى النظام السياسي ما بعد الشيوعية في وضع هامشي. كما لم يقدرن أبدًا على تطوير القدرة على المساومة السياسية في ظل النظام السياسي الاستبدادي الذي ظهر بعد استقلال أوكرانيا. وقد أدت إمكانية الاندماج في الاتحاد الأوربي إلى زيادة بروز عدم المساواة بين الجنسين، ذلك أن الدول التي تسعى للانضمام إلى الاتحاد الأوربي يجب أن تسن تشريعات شاملة حول الفرص المتساوية. لكن انقسام النخبة حول التوجه السياسي- الجغرافي لأوكرانيا يُقلص من أرجحية نجاح تنفيذ التدابير التي أدخلت للمساواة بين الجنسين.

تنظر تقييات الثورة البرتقالية إلى هذا الحدث باعتباره خطوةً إيجابيّةً نحو تحقيق المقرطة. لقد جرى تفسيره على نطاق واسع كعلامة على أن نمو المجتمع المدني في أوكرانيا أصبح أكثر قوة وأكثر حيوية، وأن المواطنين في هذا البلد يشعرون بثقة أكبر في رفض الفساد والممارسات غير الرسمية للسيطرة الاجتماعية التي تقوض الأسس الهشة للعملية الديمقراطية في بلدان ما بعد المرحلة السوفيتية([1]). على أن شعارها «معًا نحن كثيرون، ولا يمكن هزيمتنا» Razom) (!nas bahato! Nas ne padolaty يتناقض والنتائج السياسية المُخيبة للآمال التي أسفرت عنها الثورة البرتقالية. فبالفعل لا تزال هناك العديد من الأسئلة المطروحة حول ما إذا كانت قوة المجتمع المدني وتماسكه في أوكرانيا تكفي لإجبار نخبتها على الانتقال بالبلد إلى الاقتراب من التحول إلى دولة ديمقراطية موحدة، مثل الدول الغربية المجاورة، والابتعاد بها عن غالبية دول ما بعد المرحلة السوفيتية والتي أصبحت أنظمة استبدادية بالفعل([2])

ومثل معظم الدراسات حول التحولات الديمقراطية في المرحلة ما بعد السوفيتية، لا تزال تقييمات الثورة البرتقالية تركز أساسًا على الشخصيات السياسية الكاريزمية، وعلى الذي تقوم به النخبة في المؤسسات السياسية الرسمية. إن التركيز على علاقات النوع الاجتماعي يُعد بمثابة تصحيح لتحليلات من القمة إلى القاعدة». أما منظور "من القاعدة إلى القمة» الذي يستخدم تحليل النوع الاجتماعي، فيمكن أن يصل إلى فهم أفضل وأكمل للفرص التي يمكن أن يجلبها مثل هذا التقدم الديمقراطي للمواطنين. وتبحث هذه الدراسة تأثير الثورة البرتقالية من هذا منظور، ويكمن غرضها في حفز مزيد من البحوث التي تتجاوز تحليلات التحول الديمقراطي بالتركيز أساسًا على مواقف النخب السياسية، على أن هذه الدراسة لا تتناول تحليل الحدث نفسه بعمق، وإنها تستخدمه بالأحرى لاستكشاف معضلة ضعف الحركة النسائية السياسي في أوكرانيا.

كثيرًا ما تتجاهل أدبيات مراحل الانتقال النوع الاجتماعي، ذلك أنه لا يعتبر من الأقسام الانتقائية الأساسية المحتملة مثل المنطقة، أو الأصل العرقي، أو اللغة([3]). بيد أن دراسة

الدور الهامشي الذي تقوم به النساء، كفاعلات مـدنيات وسياسـيات، يمكن أن يسـاعد في إلقاء الضوء على الممارسات والمؤسسـات الـتي تواصـل منـع المجموعـات المنظمـة من المواطنين في البلدان الناميـة من تطـوير تـأثير فعَّال على الدولـة ونخبـة السـلطة. فعلى الرغم من مشاركة النساء بطرق عديـدة في الثـورة البرتقاليـة والحركـات الشـعبية، مثـل «التضامن» في بولندا، التي ساعدت على تحقيق التحـول الـديمقراطي، فـإن مشـاركتهن في سياسـات مرحلـة مـا بعـد ذلـك الشـيوعية، بعـد المرحلـة الانتقاليـة، غالبًـا مـا يشـوبها الغموض. ويرجع ذلك جزئياً إلى مشاركة النسـاء في الحيـاة السياسـية على أسـاس أدوار النوع الاجتماعي - كأمهات وزوجات – وبالتالى ترتبط بالبيت والحياة الخاصة. ونتيجة لذلك، فإن مشاركتهن في الحياة العامة ما بعد الشيوعية تُغطيها أساسًـا التحليلات العلميـة الـتي تجريها مشاريع المعونة الغربية والمشاريع «غير السياسية» لبناء مجتمع مدني ([4])

وكما سأوضح أدناه، لم تكن النساء – كجماعة منظمة من جماعات المصلحة – غـير قـادرة – على الاستفادة من إعادة تنظيم السياسات المحيطة بـالثورة البرتقاليـة. لقـد اسـتفادت الحركة النسائية، بوجه خاص، من وصـول يوليـا تيموشـينكا (Yulia Tymoshenko) إلى السلطة، وهي امرأة يمكن الجدال بأنها أول سياسية تقود الجماهير في جميع أنحـاء البلـد. وفي داخل البرلمان، وأيضًا في جميع مستويات المجتمع تقريبًا، توجد في أوكرانيا مقاومـة لأطروحة الحركة النسائية القائلة إن النساء كجماعة يعانين عدم المسـاواة بين الجنسـين، وينبغي أن يتحدث سياسـيًا للـدفاع عن مصـالحهن المشـتركة([5]). وفي المقابـل، وبـدلاً من النظر إلى نساء أوكرانيا باعتبارهن ضـعيفات للغايـة ويحتجن إلى التمكين، فـإن التقييمـات الشعبية للنساء في السياسة الأوكرانية تفـترض عـادة وجـود تفـاوت مختلـف تمامًـا للنـوع الاجتماعي يقع في قلب الاضـطرابات الـتي تشـهدها البلـد: أي أن نسـاء أوكرانيـا، ونظـرًا للتاريخ الكولونيالي، يتمتعن الآن بالقوة - ربما بـالقوة الشـديدة – ورجـال أوكرانيـا ضـعفاء للغايــة الآن([6]). وفي الواقــع، تُصــور نســاء أوكرانيــا خلال أســطورة الكيــان النســائي ( womanhood) المتمتع بالقوة، كما يركز الخلاص الوطني على بيريهينيا (Berehynia) – وهي شخصية اخترعها مُنظرو حركة الاستقلال([7]) ووفقًا لهذه الأسطورة، كان رجال ونساء أوكرانيا يتمتعون بمكانة سياسية واجتماعية على قدم المساواة في فترة بعينهـا. ولكن مـا أن سرقت الكولونيالية المكانـة التقليديـة للرجـال، أصـبحت النسـاء الحـاملات الرئيسـيات للأمة والهوية الوطنية، وتفوقن على الرجال بوصفهم «الجنس الأقوى». وتُعتبر المسـاعدة التي تقدمها النساء أمرًا حيويًا لتعافى الأمة. وعليهن مواصلة إحياء التقاليد الأسرية، وأيضًـا مساعدة رجال أوكرانيا للتغلب على مُركب النقص المتبقى والذي نتج عن في ظـل الحكم الكولونيالي). الاستغناء عنهم في ظل حكم الكولونيالي([8])

وغالبًا ما توجد عناصر هذا السـرد في مناقشـات حفنـة من نسـاء يتمتعن ب"القـوة" مثـل «يوليا تيموشينكا» التي دخلت مجـال السياسـة «الـذكوري». ومن خلال هـذه الأسـطورة، أصبح وصول تيموشينكا للسلطة يُطرح كالتالي: شابة أوكرانية موهوبة ونشطة (ناهيك عن أنها جميلة)، وُلدت في ظـل فقـر نسـبي وغمـوض، حققت ثـروة تثـير الشـك داخـل عـالم الأعمال التجارية القاتم (فازت بلقب «أميرة الغاز»)، ثم تحرر نفسـها بـأن تتحلى بـالوعي الوطـني و تناضـل كـ «إلهـة الثـورة» و«أم بلـدها» لإحضـار فيكتـور يوشـينكو (Victor Yushchenko) مُسمَمًا ويحتضر، إلى السلطة([9]). وعلاوة على ذلـك، يُعـاد سـرد سلسـلة الفشل الـتي تلت الثـورة البرتقاليـة كقصـة ملحميـة للتفـاوت بين الجنسـين: قصـة امـرأة أوكرانية، ومرة أخـرى، شـديدة القـوة (تيموشـينكا) ورجـل أوكـراني يعـاني ضـعفًا مرضـيًا موجودًا في جميع ساسة أوكرانيا الذكور.

يتجاوز هذا المقال الأساطير والعقائد، فيما يتعلـق بتمكين المـرأة الأوكرانيـة، لاستكشـاف لغـز: لمـاذا تقـوم النسـاء الأوكرانيـات، رغم أهميتهن الرمزيـة، بـدور هامشـي كفـاعلات سياسيات؟ فـالثورة البرتقاليـة تُعـد تتويجًـا لفـترة من التجـريب السياسـي، تمكنت خلالهـا حركـة الاسـتقلال الوطـني والأحـزاب السياسـية والدولـة في أوكرانيـا من تطـوير ذخـيرة جديـدة مـن استراتيجيات تعبئة وإدارة الدعم الانتخابي بين النسـاء، فضلاً عن مجموعــات أخــرى مــن المواطـنين (على سـبيل المثـال: الشـباب وأصـحاب المعاشـات) ([10]). وأدى الدعم الدولى السخي، المقدم من البرامج الأجنبية لإثارة قضـايا المـرأة، إلى خلـق مزيــد مــن فــرص تحسـين الوصــول السياسـي إلى النسـاء وتلـك المجموعـات الأخـرى من المواطنين. على أن النسـاء لا يـزلــن حـتــى الآن غـير مُهيئـات للحشـد كمجموعـة باسـم مصـالحهن. ولا تـزال المنظمـات النسـائية عرضـة لاختيـارات الدولـة. فـدعم الحكومـة لمطالبهن حول زيادة اهتمام الدولة بالقضايا الرئيسية – مثل رفـاه الأم والطفـل، والصـحة الإنجابية والمساواة بين الجنسين – لا يزال ضعيفًا وغير فعَّال ([11]).

تستعرض هذه الدراسة الديناميات المؤسسية والتنظيمية المركزية التي منعت النسـاء من تطوير السلطة السياسية خلال 15 عامًا منذ استقلال أوكرانيا. وسأعرض، فيما يلي أدنـاه، للدراسات العلمية الاجتماعية الـتي طـرحت مجموعـة من عوامـل السـببية الـتي أدت إلى اختلاف مستوى تمثيل النساء في الهيئات التشريعية ما بعـد الفـترة الاشـتراكية، ثم أوضـح كيف توفر الدراسات الخاصة بالآليـات غـير الرسـمية للسـيطرة الاجتماعيـة نقطـة انطلاق مفيدة لفهم لماذا لا يزال تأثير نساء أوكرانيا، مقارنة بغيرها من بلـدان مـا بعـد الشـيوعية، أدنى سياسيًا. واستكشف، في القسم التالي، دور الممارسات غير الرسـمية لهيمنـة النـوع الاجتماعي في حصـر النسـاء بموقـع هامشـي في النظـام السياسـي في أوكرانيـا مـا بعـد المرحلة السوفيتية. وأوضح أن النساء، خلال فترة التكـوين في أواخـر الثمانينيـات وأوائـل التسعينيات، كُن في وضع بـنيوي وإيـديولوجى سـيء داخـل أمـاكن العمـل، وكـذلك داخـل الأحزاب والمنظمات التي انبثقت عن المؤسسة السياسية السوفيتية، وحركـة الاسـتقلال. وفي القسمين التاليين، أتناول بالتحليل العـواقب الـتي تـرتبت على ضـعف أوضـاعهن في تلك المواقع الثلاثـة خلال فـترة الفرصـة السياسـية المحيطـة بـالثورة البرتقاليـة. أمـا في القسم الثالث، فإنني أوضح لماذا لم ينجح حتى الآن تشريع الفرص المتساوية، الذي أدخله فيكتـور يوشـينكو أوكرانيـا لإعـداد البلـد للانضـمام إلى الاتحـاد الأوربي، في تعزيـز الوضـع السياسي للحركة النسائية. ويبحث القسم التـالى لمـاذا لا تقـوم قضـايا النـوع الاجتمـاعي سوى بـدور قليـل في الانتخابـات البرلمانيـة لعـام 2006، ومن غـير المـرجح أن تـبرز في البرلمان الجديد.

**النوع الاجتماعى والتحول الديمقراطي**

يتفـق علمـاء الاجتمـاع بشـكل عـام على أن النسـاء كُن مُهمشـات في السياسـة مـا بعـد السوفيتية، كما أن نساء وسط وشرق أوربا، بشكل أكـثر عموميـة، وجـدن أنفسـهن خـارج الحيـاة العامـة بعـد سـقوط الشـيوعية([12]). لكن أوكرانيـا ظلت متخلفـة كثـيرًا، قياسًـا إلى معظم بلدان ما بعد الشـيوعية. ويتجلى ذلـك بوضـوح من خلال التـدني المحبـط لمسـتوى تمثيل المرأة في البرلمان، وقد حددت الدراسات عدة مجموعات رئيسية من القيود الــتي أعاقت تطوير زيادة القوة السياسية بين نسـاء جميـع بلـدان مـا بعـد الاشـتراكية، وهـو مـا يتضمن إنهاء حصص النوع الاجتماعي (الكوتـا)، وعـودة تقاليـد جديـدة تتعلـق بـأدوار النـوع الاجتماعي، وضعف الحركات النسائية المحلية، وميل نسـاء مجتمعـات مـا بعـد الاشـتراكية

إلى إخضاع جماعات المصلحة المحتملة الخاصة بهن لقضايا أخرى، وانتشار التمييز بين الجنسين في سوق العمل بما يُسفر عن انعدام الأمان الاقتصادي ومشكلات تتعلق بالموارد([13]). وقبل أن أنتقل إلى دراسة التأثير، داخل أوكرانيا، الناجم عن قيود مشتركة بين جميع بلدان ما بعد الشيوعية، سوف أتناول بالبحث البني السياسية الرسمية وغير الرسمية التي أثبطت بقوة العمل الجماعي لجميع المواطنين، وضيقت الفرص السياسية بين النساء في أوكرانيا.

**النوع الاجتماعي والتأثير السياسي في برلمانات ما بعد الاشتراكية**

كان وضع النساء سيئًا بجميع بلدان ما بعد الشيوعية تقريبًا في أول انتخابات بعد التخلى النوع الاجتماعي. بيد أن هناك اختلافات كبيرة ظهرت في قدرتهن على الدخول في النظم السياسية ما بعد الشيوعية والتأثير عليها. وفيها يتعلق بالنوع الاجتماعي، أسفرت هذه الاختلافات عن تباين كبير عبر البلدان في تكوين الهيئات التشريعية ما بعد الاشتراكية. وبداية، تساءل العلماء الذين درسوا هذه التباينات عما إذا كانت يمكن أن تُعزى إلى بنية النُظم الانتخابية. وطرحت نظريات مستمدة من حالات في أوربا الغربية أن تمثيل النساء في ظل نُظم التمثيل النسبى (proportional representation) يكون أفضل من تمثيلهن في ظل انتخابات فردية بالدوائر المحلية أو في ظل النُظم المختلطة التي تتضمن عناصر من النظامين([14]). ويرجع ذلك إلى زيادة قدرة الأحزاب، في ظل نظم التمثيل النسبي، على تضمين النساء لتحقيق التوازن بين القوائم الحزبية، أكثر مما عليه الحال في ظل الانتخاب الفردي. على أن نظام التمثيل النسبي يساعد على نجاح بعض، ولكن ليس كل، الحالات التي شهدت نموًا كبيرًا في تمثيل المرأة منذ انهيار النظم الشيوعية. وطبقًا لأكبر دراسة مقارنة، فإن «البلدان ذات التمثيل الكبير للمرأة، أي التي شهدت زيادة ملحوظة في التمثيل منذ أول انتخابات ما بعد الشيوعية، [تتقاسم] عددًا من السمات المشتركة... نُظم التمثيل النسبي بالقوائم الحزبية، مجتمعة مع «الرغبة في الانضمام إلى أوروبا الغربية» ومستويات مرتفعة من حشد النساء داخل وخارج الأحزاب السياسية ([15]).

في أوكرانيا، وغيرها من البلدان ما بعد السوفيتية التي ظلت مترددة حول تبنى المؤسسات والنماذج الأوروبية، عانت النساء صعوبة الوصول إلى السلطة السياسية، حيث لم يوجد اتجاه قوى لتصعيدهن للتمثيل في الحياة السياسية منذ انهيار الشيوعية، واستمر عجزهن السياسي حتى بعد الأخذ بالقوائم الحزبية. ففي الانتخابات الأوكرانية الأولى والثانية، منذ فتح باب التنافس الانتخابي في عام 1990، اعتمد البلد نظام العضوية الفردية بـ «الأغلبية» في الدوائر المحلية. وفي عام 1998، تحولت إلى النظام المختلط، حيث يتقرر نصف المقاعد من خلال الانتخابات الفردية بالدوائر المحلية ويتقرر النصف الثاني من خلال قوائم الأحزاب الوطنية، وفي الانتخابات البرلمانية الخامسة عام 2006، تحولت إلى النظام الانتخابي عبر التمثيل النسبي فقط – وهو النظام الذي لا يزال ساريًا حتى اليوم. وتباينت طوال تلك الفترة نسبة النساء المُشرعات المُنتخبات، لكنها كانت متخلفة كثيرًا عن جميع دول ما بعد الاشتراكية تقريبًا في شرق أوربا([16]). لقد وصلت نسبة النساء المُنتخبات عام 1990 إلى 3% من المقاعد في برلمان أوكرانيا؛ وارتفعت حصتها في عام 1994 إلى 5%. ونتوقع زيادة التمثيل البرلماني للمرأة، في حالات مثل أوكرانيا، عقب الانتقال إلى القوائم الحزبية. ولكن، وربما بسبب «التحول نحو الغرب» وعدم نهوض الحركات النسائية القوية، ظل تمثيل النساء في البرلمان أدنى من نظيره في

البلـدان المجـاورة. لقـد ارتفعت النسـبة الإجماليـة للنسـاء المُنتخبـات، في ظـل النظـام المختلط الذي كان ساريًا عام 1998، إلى 8% مـع زيـادة احتمـالات انتخـاب النسـاء عـبر القوائم الحزبية في نظام التمثيل النسبي أكثر من نظام الانتخاب الفردي بالدوائر المحليـة ([17]) ثم انخفضت النسبة مرة أخرى في عـام 2002 إلى 5%(ممـا جعـل أوكرانيـا الموقـع الأخير في وسط وشرق أوروبا من زاوية تمثيـل النسـاء في البرلمـان). وفي عـام 2006، أي بعد الثورة البرتقاليـة، ارتفعت النسـبة إلى مسـتواها الحـالي البـالغ 8،7%. وعلى هـذا البحر تصبح الفجوة بين الجنسين في أوكرانيـا اليـوم أقـل قليلاً عمـا كـانت عليـه في ظـل النظام المختلط الذي كان قائمًا قبل الانتقال إلى الاقتصار على نظام التمثيل النسبي.

**الآليات السلطوية الجديدة للسيطرة الاجتماعية**

إن التردد تجاه أوروبا، علاوة على البنية الرسمية للنظام الانتخابي، ليست جـوانب النظـام السياسي الوحيدة التي تُميز أوكرانيا عن غيرها من بلدان ما بعد الشيوعية، وتخلق عقبات أمام العمل الجماعي بين النساء. كما أن الممارسات السلطوية وضعت حـدودًا أيضًـا على حشد النساء والمجموعات الأخرى من المواطنين في السياسة والحياة العامة. والأهم، أن النخب و أوكرانيا ما بعد السوفيتية قد أحيت الآليات غـير الرسـمية للسـيطرة الاجتماعيـة، والتي كانت تُسـتخدم على نطـاق واسـع خلال المرحلـة السـوفيتية للحيلولـة دون حصـول النساء ومجموعات المواطنين الأخرى على السلطة السياسية.

لقد تناولت بحوث عديدة، خلال السنوات الأخيرة، مسألة إحياء الممارسات السـلطوية في بلــدان مــا بعــد الســوفيتية([18]). وللإشــارة إلى النتــائج المختلطــة والمتناقضــة للتحــول الديمقراطي في أوكرانيا، طرح الباحثون تصنيف النظام السياسي الجديـد باعتبـاره نظـام «السلطوية التنافسية»([19])، أو «الديمقراطية التفويضـيـة»([20])، أو حـتى «دولـة الابـتزاز»([21]). ويقـع في القلب من هـذه التحليلات افـتراض بسـيط: يعرقـل حـراس النخبـة توطيـد الديمقراطيـة ومأسسـتها عن طريـق اسـتغلال سـيطرتها على المـوارد. وقـد أولت هـذه الأدبيات اهتمامًا كبيرًا في بالآليات غـير الرسـمية للسـيطرة، وخاصـة باسـتخدام «المـوارد الإدارية» للتلاعب في النظام الانتخابي من أجـل الفـوز بالسـيطرة على البرلمـان وفـرض مختلـف التفضـيلات الموضـوعية والإجرائيـة على الفـاعلين السياسـيين الآخـرين([22])، لكن السيطرة على البرلمان وإجراءاته، كما توضح نتائج كل من الثـورة البرتقاليـة والانتخابـات البرلمانية «النظيفـة» في عـام 2006، يمكن تحقيقهـا أيضًـا بوسـائل أخـرى غـير توظيـف الموارد الإدارية للتلاعب في الانتخابات.

ومن المفيد التركيز على سـيطرة النخبـة على المـوارد – وبخاصـة «المـوارد الإداريـة» – وذلك لفهم الأسباب البنيوية والمؤسسية الأوسع نطاقًا وراء أسباب اسـتمرار عـدم تـوازن القوى بعـد الثـورة البرتقاليـة، ومجيء انتخابـات وطنيـة «أنظـف». لقـد اسـتمر اسـتخدام حُراس النخبة، منذ الاستقلال، للميزات البنيوية لمنع تعبئة النساء كمواطنات. وأدت الأفكار الأبوية حول كيف يجب على القادة السياسـيين والمواطـنين «النظـر والعمـل» إلى زيـادة دعم، أو إضفاء الشرعية على، التبعية المادية المتوطنة وعلاقات المحسوبية التي تشل، أو تنتقي، أو تدمر، تحدى القواعد الشـعبية للفسـاد في أوكرانيـا ([23]). وكمـا تطـرح دراسـات النوع الاجتماعي والتمثيل النسبي، التي عرضناها أعلاه، يُعد تبـنى القيم الأوروبيـة واعتمـاد نماذج المساواة بين الجنسين شرطًا مسبقًا مهمًا ليس ببسـاطة لتمكين النسـاء بوصـفهن

فاعلات مدنيات وسياسيات، بل ليساعدن أيضًا على مأسسة مجموعة من القواعــد والقيم التي تدعم المؤسسات السياسية الديمقراطية الرسمية.

### عدم المساواة بين الجنسين قبل الثورة البرتقالية

لدخول المعترك السياسي، يجب أن تكون أي مجموعة تملك قليلاً من القوة السياسية قـد أكملت سلفًا قدرًا كبيرًا من العمـل اللازم لتوليـد العناصـر الأساسـية للحركـة الاجتماعيـة: بلورة هوية جمعية مشتركة، وبناء منظمات فاعلة، وتطوير تحالفات مستقرة مع السياسية وجماعات الدعم([24]). يتناول القسم التالي بالبحث العقبات التي خلقها حراس النخبة لمنـع النساء من إنجاز العمل المطلوب للتحول إلى حركة اجتماعية، كما يحلل بالتفصـيل آليـات هيمنة النوع الاجتماعي، والتي تعمل على تهميش المرأة والتمويه على عدم المسـاواة بين الجنسـين، ويبحث أيضًـا الأثـر التهميشـي النـاتج على النسـاء في أمـاكن العمـل، والنظـام الحزبي، وحركة الاستقلال؛ وبشكل أوسع، داخل النظام السياسي الذي برز خلال ســنوات الاستقلال الأولى.

### طبقات النوع الاجتماعي في مكان العمل: ميراث سوفيتي خفي

رسميًا، يُعد التمييز ضد المرأة غير قانوني في أوكرانيا، على أن أشكال التميـيز الخفيـة لا تزال واسعة الانتشار، وخاصة في مكان العمل. تشـغل النسـاء كموظفـات مواقـع معيوبـه بنيويًا، ومع ذلك تظل شكاويهن خفيـة. ويُعتـبر الوجـود غـير المـرئي للتمـيز بين الجنسـين ميراثًا مؤسسيًا للحقبة السوفيتية. فسياسـات الدولـة السـوفيتية لتشـجيع توظيـف النسـاء ودعم «الأم العاملة» تجعل من الصـعب اعتبـارهن مجموعـة محرومـة. فقـد أدت إجـازات الأمومة الطويلـة، وغيرهـا من التـدابير الراميـة إلى تشـجيع الإنجـاب وعمالـة النسـاء، إلى تعزيز التصورات التي تعتبر النساء مجموعة متميزة تتمتع بوضع متميز في ظـل اشـتراكية الدولة. وهـو مـا سـاهم في نـزع شـرعية النشـاط السياسـي للنسـاء في مرحلـة مـا بعـد الشيوعية ([25]).

لقد أدى العبء الثقيل لواجبات الأمومة في أوكرانيا السوفيتية إلى تقليص الوقت والطاقة اللذين كان يمكن أن تكرسها النساء في أوكرانيا السوفيتية للنهوض بحياتها الوظيفية، ممـا أضفى عليهن صفة العمالة التي لا يعتمد عليها. وكان صـعبًا على النسـاء أكـثر من الرجـال إلى حد كبير الترقى إلى مستويات السلطة في مكـان العمـل وفي الحـزب. وفي الواقـع، وخـارج الـدوائر الفكريـة، كـانت الإشـارة إلى المـرأة بوصـفها «سـاعية إلى حيـاة مهنيـة» تتضمن كونها ذات أخلاق ماجنة، وأنها تنام مع رئيسها لتحصل على معاملة ممـيزة. ونتيجـة لذلك، ظلت المناصب التنظيمية القوية في أمـاكن العمـل خلال المرحلـة السـوفيتية تحت هيمنة الرجال كلية. وعلى الرغم من أن المرأة في أوكرانيا السوفيتية كانت أفضـل تعليمًـا بوجه عام من الرجل، فإنها نادرًا ما توجد في مواقع صـنع القـرار ([26]). كـان وجـود النسـاء حاشدًا في الوظائف ذات الطريق المسدود، حيث يقمن بـأداء «الأعمـال النسـائية». فقـد عملت نساء كثيرات في القطاعـات الاقتصـادية منخفضـة الأجـر مثـل المطـاعم، وصـناعة المنسوجات، ورعاية الأطفال، والزراعـة. كمـا واجهت النسـاء المهنيـات أيضًـا التميـيز بين الجنسين. ومثلهن مثل سائر النساء العاملات، كُن يملن إلى العمل في وظـائف «تـأنثت»: في التعليم، والرعايـة الصـحية، وغيرهـا من المهن الـتي أغلب عمالتهـا من النسـاء وأغلب مديريها من الرجال.

كان ينبغي أن يقود الانتقال بعيدًا عن اشتراكية الدولة إلى إنهاء مركزية السيطرة على الموارد الأساسية، وزيادة الفرص المتاحة لمعارضة أو إنهاء نظام سيطرة النوع الاجتماعي، لكن هذا الانتقال أدى، على المدى القصير، إلى زيادة تأثير عدم المساواة القائمة منذ أمد بعيد بين الجنسين، فقد كانت معاناة النساء من البطالة، وغيرها من المشكلات العديدة المقترنة بالخصخصة، أكثر قسوة من معاناة الرجال(27). وتوضح الدراسات أن النساء يحصلن، في قطاعات الاقتصاد الرئيسية، على أجور تقل بنسبة 25-40% تقريبًا عن أجور الرجال(28) كما في تزيد بدرجة كبيرة أيضًا احتمالات معاناة النساء من البطالة(29). إن إغلاق المصانع التحويلية،ومراكز الرعاية النهارية، ووحدات البحوث العلمية، فضلاً عن العديد من الهيئات الأخرى التي كانت تستعين بقوة عمل أغلبها من النساء، قد دفع بالنساء بصورة أسرع من الرجال إلى خارج وظائف القطاع العام، ونحو النشاط الاقتصادي الخاص أو غير الرسمي. والفرص الاقتصادية المتاحة للنساء العاملات في القطاع الخاص قليلة؛ ذلك لأن المديرين لا يزالون يعتبرون النساء «أمهات أولاً»، وبالتالي عمالة «لا يُعتمد عليها». وواجه عدد كبير من النساء، أكثر من الرجال، صعوبة في العثور على وظائف جديدة بأجور مناسبة. أما النساء الحاصلات على مستوى أعلى من التعليم، فكانت احتمالات حصولهن على عمل في مجال التجارة الصغيرة وداخل هذا القطاع أكبر من احتمالات حصول الرجال المؤهلين تعليميًا على قدم المساواة، وانخرطن في أنشطة أقل ربحًا وأقل أمانًا(30). كما كانت النساء المنخرطات في الأعمال التجارية يملن إلى إدارة تجارة أصغر حجمًا وأكثر خطورة، ونادرًا ما يمكن إيجادهن بين المسئولين التنفيذيين في الأعمال التجارية الكبيرة أو المتوسطة([31]).

وبإنجاز، يُعد الفصل بين الجنسين في قوة العمل ميراثًا مهمًا، وإن كان خفيًّا، للاتحاد السوفيتي. لقد عززت برامج الدولة باسم «الأمهات العاملات» القوالب النمطية التي تضرب بجذورها في أدوار النوع الاجتماعي التقليدية؛ إذ تضع النساء في وضع بنيوي وإيديولوجي سيء إلى حد كبير. فعلى الرغم من الانتشار الفعلي لعدم المساواة بين الجنسين، فإن طبيعته ومداه تظل خافية نتيجة الاعتقاد واسع النطاق بأن الدولة السوفيتية شجعت النساء ومصالحهن. وكانت الروابط القوية بالأمومة عائقًا كبيرًا بالنسبة للنساء في القوة العاملة. وبالتالي، عانت النساء في أوكرانيا انعدام الأمان الاقتصادي أكثر من الرجال. فضعف فرص العمل يترك النساء أكثر عرضه لطائفة من أشكال الاستغلال والتحرش، بما فيها إساءة استخدام الموارد الإدارية التي تسلب حقوقهن كناخبات ومواطنات ([32]).

**النوع الاجتماعي واليسار السياسي: الحزب الشيوعي في أوكرانيا**

يواصل إرث الاتحاد السوفيتي في الفصل بين الجنسين تقييد قدرة المرأة على القيام بدور نشط في الحياة السياسية في العصر ما بعد السوفيتي. فقد هيمن الرجال الذين شكلوا نخبه مغلقة على النظام السياسي السوفيتي. ولم توجد نساء في المكتب السياسي أو الدائرة الداخلية لقيادة الحزب. كما لم تقبل أبدًا نخبة الحزب في أوكرانيا السوفيتية النساء، ومنع قادة الحزب النساء كجماعة من تطوير تأثير سياسي، أو إثارة عدم المساواة بين الجنسين كقضية سياسية ([33]) ووجهوا الرموز النسائية نحو المواقع التنظيمية «المؤنثة» داخل الحزب الشيوعي وخلفائه في مرحلة ما بعد السوفيتية، وكانت ترقية الرموز النسائية في سياق قنوات الحزب تسهم في تقديم تصورات عامة تطرح أن

النساء ممثلات تمثيلاً جيدًا في النظام السياسي، وأن الدولة السوفيتية قد حلت مشاكلهن الأساسية.

وفي فترة ما بعد الحرب، دخلت النساء عالم السياسة الحزبية بإعداد كبيرة؛ وشكلن، مع حلول الثمانينيات، حوالي ربع عضوية الحزب الشيوعي الأوكراني و30% من عضوية مختلف منظمات وهيئات الحزب المنتخبة([34]). وضمنت الحصص شغل النساء لحوالي نصف المقاعد في المجالس المحلية ومجالس الأوبلاست في أوكرانيا، وثُلث المقاعد في مجلس نواب الجمهورية (البرلمان). ومع ذلك، ظلت الغالبية العظمى من النساء أعضاء الحزب تحتشد في قاع النظام السياسي، وبصورة نمطية، كلف قادة الحزب عددًا قليلاً من الرموز النسائية بمواقع ذات أهمية ثانوية كانت «محجوزة للنساء» بشكل غير رسمي([35]). وكان يُطلق عليها عادة الأمين «الثالث»، أو الإيديولوجي، للمكتب المحلى أو الإقليمي للحزب. كما عين قادة الحزب النساء أيضًا في مواقع ثانوية، وعادة أنثوية، في السياسة: مثل نائب رئيس البلدية؛ وهو المنصب الذي يتناول عادة قضايا الثقافة والتعليم. وكانت النساء اللاتي شغلن هذه المواقع محصورات، في واقع الأمر، في مكاتب صغيرة ومحدودة السلطة، ولا تضم سوى فرص قليلة للترقي.

لقد أُختيرت النساء كمجموعة، وشجعن على الحشد خلال «الجلاسنوست» و«البيريسترويكا» (الشفافية وإعادة البناء)، وقد أقر ميخائيل جورباتشوف (Mikhail Gorbachev)، بوصفه قائدًا للحزب، بأن مستويات دعم السياسات السوفيتية للنساء لم تكن كافية. كما تعهد بتخفيف الضغوط التي تواجهها النساء في مكان العمل وفي المنزل، ووعد بترقية مزيد من النساء إلى مواقع في السلطة. والأهم من ذلك، أن جورباتشوف أنشأ قناة تنظيمية لزيادة نفاذ النساء سياسيًا. وفي عام 1987، أحيا المنظمات الرسمية التي تسمى «المجالس النسائية»، ووضعها تحت اختصاص مجموعة صغيرة من القائدات الحزبيات اللاتي يُشكلن «لجنة المرأة السوفيتية». وقد قامت هذه اللجنة بتمثيل المرأة السوفيتية على الصعيد الدولي، وبالتالي كان لديها إمكانية تطوير وتوسيع الروابط بالجماعات النسائية الدولية، والتي كانت الناشطات في البلد معزولات عنها لفترة طويلة.

إن إصلاح المؤسسات الرسمية – الحزب الشيوعي، وعصبة الشبيبة الشيوعية، ومنظمات أخرى مرتبطة بالحزب – جنبًا إلى جنب مع إعادة إحياء مجلس المرأة، كان يجب أن يعطى عددًا كبيرًا من النساء فرصة الوصول إلى مواقع جديدة مرئية في السياسة المحلية. وأتاحت هذه التحولات التنظيمية فرصًا لظهور الحركات النسائية المحلية، أو كتلة سياسية، كان يمكنها مساعدة النساء على تطوير فاعليتها السياسية داخل الدولة الأوكرانية الناشئة. وفي الواقع، ساعدت مناصب الرجال العليا في الهياكل الرسمية، فضلاً عن تاريخ نجاحهم في العمل الحزبي، على دخولهم المعترك السياسي بعد الحقبة السوفيتية. بيد أن الحال لم يكن كذلك بالنسبة للنساء، فالنساء العاملات في الحزب لم يستفدن من إدراجهن في مواقع يحددها النوع الاجتماعي. وتبين أن معظم النساء اللاتي ترقين عبر صفوف الحزب الشيوعي في العهد السوفيتي ليس لديهن أي مستقبل سياسي في النظام ما بعد السوفيتي([36]). ونجح عدد قليل النساء العاملات بالحزب في إيجاد مناصب داخل الهياكل السياسية ما بعد السوفيتية، وخاصة في الأحزاب اليسارية. لقد كان ما يزيد على نصف عدد النساء المرشحات، وما يزيد على نصف عدد النساء المنتخبات في البرلمان، يرتبط بالأحزاب اليسارية خلال أول انتخابات بعد الحقبة السوفيتية([37]). لكن المرأة في أحزاب اليسار عينت، وبصورة نمطية مرة أخرى، في المواقع الأدنى وظلت

تعتمد على الحراس الذكور الذين لا يهتمون بالنهوض بمصالح المرأة داخل النظام السياسي.

### النوع الاجتماعي والحقوق السياسية: حركة الاستقلال

لقد أخفقت القنوات الرسمية للحقبة السوفيتية في توفير بيئة مواتية للنهوض بالمرأة أو إدخال قضايا النوع الاجتماعي في السياسة، في الوقت الذي بدأت فيه المرحلة الانتقالية في أوكرانيا، لكن المسار البديل نحو السياسة كان مسدودًا أيضًا، على الأقل في البداية النهوض بمصالح المرأة داخل حركة الاستقلال وخلفائها حول الحقوق السياسية. وقد وسعت حركة الاستقلال من الفرص المطلوبة للنساء للحشد من أجل التغيير. ويسّرت صياغة المظالم، وإنشاء المؤسسات الجديدة. كما اخترعت أيضًا هوية جمعية جديدة للمرأة بوصفها «بريهيني)ـ أو حارسة للموقد والبيت، وللتقاليد الوطنية الأوكرانية ([38]).

وتنظر بعض النسويات المحليات إلى أسطورة «بيريهينيا» باعتبارها موردًا محتملاً لتطوير نزعة نسوية محلية الطابع، ولإشراك المرأة في الحياة العامة. بيد أن زورزينكا ( Zhurzhenko توضح أن أسطورة بيربهينيا «متناقضة». فهي توافق على أن مثل هذا الخطاب يمكن أن يستخدم لتهميش النساء، وذلك بحصر هن في الأدوار المنزلية، لكنها تشير إلى أنه قد استخدم أيضًا لإشراك النساء في السياسة والحياة العامة، وحفز المناقشات المثمرة بين النسويات المحليات. وهو ما ساعدهن أيضًا على وقف النظرة إلى النزعة النسوية باعتبارها ظاهرة «مستوردة وغربية المركز»، وأتاح لهن البدء في بناء «نسوية أوكرانية» ذات صلة بالواقع المحلي([39] ). وبالمثل، تذهب كيس (Kis) إلى أن هذه الطريقة لتأطير الأدوار السياسية والاجتماعية للمرأة تجد صدى لها في فهم النساء الناشطات سياسيًا لأدوار المرأة ([40]). على أن هذه الطريقة توجه المرأة أيضًا نحو أنماط النشاط المدني التي تحددها الأدوار التقليدية للنوع الاجتماعي، كما توجهها نحو إحياء التقاليد الوطنية. ولذلك، فهي تعزز الأنماط الموجودة سلفًا لاستبعاد المرأة من مواقع السلطة في السياسة والحياة العامة.

لقد أدى فهم أدوار النساء المستمد من أسطورة بيريهينيا إلى تهميش المرأة وقضايا المرأة في الحياة العامة. ويتجلى ذلك بوضوح في نمط النشاط الذي تطور بين النساء الناشطات داخل حركة الاستقلال. فدور النساء – وخاصة المُعلمات والباحثات اللاتي استبعدن من النظام السوفيتي – كان حيويًّا لنمو حركة الاستقلال. كانت النساء بمثابة «القوة المُحركة» التي شكلت القاعدة الشعبية للحركة الشعبية الأوكرانية «روخ»([41]). وأصبح دور النساء حيويًا بالنسبة لحركة «روخ»؛ إذ استمدت الحركة عضويتها أساسًا من خلال المدارس، والكنائس، والعديد من المنظمات الأخرى التي كان وجود المرأة فيها أكبر عدديًا، كما شكلت النساء أيضًا قاعدة الدعم الشعبي الأولية للجمعيات البيئية والثقافية التي ساعدت، بدورها، على تطوير مسار حركة الاستقلال في غرب أوكرانيا وفي كييف.

لكن الحراس الذين يعملون عبر القوالب النمطية التقليدية للنوع الاجتماعي كانوا يوجهون معظم النساء بعيدًا عن الاضطلاع بأدوار قيادية بارزة. بل قاموا أيضًا بعرقلة جهود النساء الرامية إلى إثارة قضية النوع الاجتماعي داخل الحركة. وبالتالي – وكما حدث تمامًا في أماكن العمل السوفيتية وداخل المؤسسة السياسية ما بعد السوفيتية – أصبح النساء والرجال، فيما يتعلق بالحقوق السياسية بشكل عام، منفصلين في مختلف المواقع

التنظيمية ومجالات القضايا: هيمن الرجال على السياسة بدرجة كبيرة؛ اضطلعت النساء بالأدوار الثانوية نمطيًا، وتبنت «القضايا النسائية» التقليدية المرتبطة بالأطفال والقيم الروحية والتقاليد الوطنية([42]). وفى واقع الأمر، وتمشيًا إلى حد ما مع أسطورة بيريهينيا، ثبط حرس حركة روخ عزيمة النساء للدخول في ميدان السياسة «الذكوري» «القذر»، وشجعوهن في المقابل على التطلع إلى الماضى من أجل القوالب التنظيمية التي يمكن خلالها إحياء التقاليد الأوكرانية. وقد قاد هذا البحث النساء إلى تكريس جهودهن لإنشاء منظمات نسائية مثل «زينوشا هر ومادا»، و«سايوز أوكراينوك» ارتكازًا على نماذج ما قبل سوفيتية.

لقد أدت هذه الأنماط من التمييز بين الجنسين داخل حركة الاستقلال إلى عرقلة قدرة النساء على النجاح في السياسة، بعد الحقبة السوفيتية، كقوة مستقلة غير حزبية، وكانت المنظمات النسائية التي انبثقت عن حركة الاستقلال تميل في أغلبها إلى العمل بوصفها امتدادات أو توابع للأحزاب السياسية اليمينية ويمين الوسط([43]). وظلت أنشطتها العامة ومواقفها السياسية تعتمد اعتمادًا كبيرًا على آراء قيادة الحزب المعني. وهو الأمر الذي يحول دون تشكيل التحالفات مع المجموعات النسائية أخرى. وعلاوة على ذلك، وحتى على الرغم من أن بعض المنظمات التي انبثقت عن حركة الاستقلال بدأت فيها بعد مناقشات للقضايا التي توسع الفرص إشراك النساء في الحياة العامة وإثارة قضايا المساواة بين الجنسين، شاركت أساسًا هذه المنظمات بداية في الأنشطة الثقافية والتعليمية والخيرية التي تركز على الأسرة والأطفال والتقاليد الوطنية([44]).

وعلاوة على ذلك، وبينما حقق كثير من الرجال بروزًا سياسيًا من خلال حركة الاستقلال والأحزاب التي تلته، لم تدخل امرأة واحدة السياسة الرسمية على الصعيد الوطني من خلال عملها في الحركة. وكان أقل من نصف النساء الـ 13 اللاتي دخلن البرلمان عام 1990 من الناشطات المحليات في حركة «روخ»؛ ولم يُعاد انتخاب أي منهن في عام 1994 أو بعده. هناك فقط قلة من النساء تم انتخابهن، أو حصولهن على مواقع قيادية، من خلال الأحزاب السياسية ليمين الوسط واليمين. وعلى الرغم من وجود امرأة واحدة من بين كل 20 مرشحًا مرتبطًا بحركة «روخ» في انتخابات عام 1994، فلم تفز أي منهن بمقعد. وفي انتخابات عام 1998، زادت نسبة النساء بين مرشحى حركة «روخ» بمعدل امرأة واحدة من كل عشر، ولكن لم تُنتخب خلال قنوات «روخ» سوى امرأتين (4,4% من المجموع) ([45]). أما نسب النوع الاجتماعي داخل الكتل السياسية الجديدة من يمين الوسط، وخاصة كتلة «أوكرانيا خاصتنا» وكتلة تيموشينكا، فقد كانت منخفضة بالمثل في البداية، على الرغم من أنها تحسنت بدرجة كبيرة في الانتخابات البرلمانية لعام 2006.

**تمكين النوع الاجتماعي: الثورة البرتقالية والتحول نحو أوروبا**

تحتل سيطرة النخبة على الموارد موقع القلب في أغلب تقييمات الإخفاق السياسي في الحقبة ما بعد السوفيتية. ومن الضروري أيضًا أن نفهم لماذا استمر عدم المساواة بين الجنسين في السياسة في أعقاب الثورة البرتقالية، وإدخال نظام التمثيل النسبي. لقد تتبعنا في الجزء السابق عمليات تقسيم طبقات النوع الاجتماعي التي وضعت النساء في وضع غير موات فيها يتعلق بفرص الترقي داخل قوة العمل، وفي الموقعين المؤسسيين اللذين انهضا «يسار" وايمين» الطيف السياسي في أوكرانيا: «الحزب الشيوعي الأوكراني» وحركة الاستقلال. كما بحثنا بالتفصيل ظهور التفاوتات بين الجنسين، والتي

تعوق تمكين النساء، ولا تزال تمنعهن من استغلال الفرص التي تتيحها الثورة البرتقالية والقوائم الحزبية في النظام الانتخابي الجديد. لقد كانت النساء مُستبعدات من مواقع السلطة، كما كانت تُعتبر أيضًا مجموعة متميزة بلا مظالم حقيقية. وهو الأمر الذي تركهن في وضع سيء، سواء هيكليًا أو إيديولوجيًا، في السنوات الأولى بعد الحقبة السوفيتية. وأدى تهميش النساء في ذلك الوقت داخل قوى اليسار واليمين السياسية إلى تقليص قدرتهن كأفراد على التنافس للفوز بالمناصب السياسية وتطوير عملهن السياسي. كما أنه قلص أيضًا من قدرتهن كمجموعة على تطوير خطاب سياسي شرعي للتعبير عن شكاويهن، وتشكيل هوية جماعية حيوية، وبناء مؤسسات مستقرة، وإقامة تحالفات سياسية من أجل توليد الحشد ومواصلته خارج وداخل القنوات السياسية الرسمية.

لقد أدت الثورة البرتقالية والانتخابات الرئاسية لعام 2004 إلى حفز أوكرانيا وخلق الكثير من الفرص الجديدة أمام النساء ليصبحن ناشطات سياسيًا. ووعد فيكتور يانوكوفيتش (Viktor Yanukovych) «تعزيز الأسرة، وضمان حماية حقوق المرأة في جميع مجالات الحياة الاجتماعية، ودعم النساء كأمهات، وتوفير الرعاية الصحية والتعليم الثانوي أيضًا لكل طفل، وتوفير الدعم للاستشارات في مجالات صحة المرأة، وعيادات الولادة، وعيادات الأطفال، ورياض الأطفال»[46]. وعلاوة على ذلك، وعد يانوكوفيتش أيضًا بما يلي: «سوف نكشف عن مصادر جديدة للطاقة الشعبية من خلال ضمان مشاركة المرأة بدور رائد في إدارة الدولة، ومن خلال إعطاء الشباب دورًا واسعًا لخدمة الشعب. وهو ما سيعزز حكم الشعب والبرلمانية».

وعلى النقيض من ذلك، لم يشر فيكتور يوشينكو قضايا النوع الاجتماعي بشكل مباشر في حملته للانتخابات الرئاسية؛ بل ناقش بالأحرى، وبصورة نمطية، تدابير تحسين الظروف المعيشية لجميع الأوكرانيين. وكان يبدو، في بعض الأحيان، أبويًّا بعمق، كما أثار أسطورة بيريهينيا، مُشيدًا بالنساء كحارسات للأسرة الأوكرانية وتقاليدها الوطنية (وليس كمواطنات ناشطات وفاعلات سياسيًا). وبقدر ما توحي الصور العديدة للشابات الجميلات اللاتي يطهين الوجبات في «الميدان» ويُقدمن باقات الزهور للقوات الخاصة، بقدر ما لعبت مؤيداته بسرور دورًا داعمًا في الثورة: فقد مثلن «بيريهينيا»، وكُن بمثابة رموز للقيم الشعبية المرتبطة بالحياة المنزلية والأسرة.

وعلى الرغم من أن حملة «يانوكوفيتش» كرست اهتمامًا في برنامجه لتمكين المرأة، ولم يفعل ذلك يوشينكو ومؤيدوه في «أوكرانيا خاصتنا»، فإن ما فعله يوشينكو للنهوض بمساواة المرأة كان أكثر بكثير. ولننتقل الآن إلى دراسة جانب مهم، وإن كان كثيرًا ما يجري تغافله، للعلاقة بين يوشينكو – «أوكرانيا خاصتنا» - والحركة النسائية: الجهود المبذولة لإعداد أوكرانيا للانضمام إلى الاتحاد الأوربي.

### الحركة النسائية والاندماج في الاتحاد الأوربي

لقد كافحت الحركات النسائية للتغلب على الآثار المترتبة على ميراث الدولة الاشتراكية والذي أضعف النساء ونزع شرعية التعبئة السياسية للمرأة في مرحلة ما بعد الشيوعية. وكما أشرنا أعلاه، وجدت الدراسات أن طموحات الانضمام إلى الاتحاد الأوربي خلقت سياقًا سياسيًا مواتيًا لظهور حركة نسائية قوية وزيادة النفوذ السياسي للمرأة بعد سقوط

الشيوعية. ذلك إلى أن الـدول الـتي تسـعى إلى الانضـمام للاتحـاد الأوربي يجب أن تسـن تشريعات واسعة النطاق حول الفرص المتساوية، وذلك حتى تكون مؤهلة للعضوية([47]).

ركزت الانتخابات الرئاسية لعام 2004 والثورة البرتقالية تركيزًا رئيسيًا على إدماج أوكرانيا في أوربا. وقد ذكر يوشينكو، ويحدوه أملاً كبيرًا، في خطابه الافتتاحي ما يلي: «إننا لم نعُـد على حافة أوربا... إننا نقع في وسط أوروبـا»([48]). لقـد دعم طـويلاً، في الواقـع، الانضـمام لعضوية الاتحاد الأوربي، وغير ذلك من تـدابير تهـدف إلى نقـل أوكرانيـا من أطـراف أوربـا وخارج مدار روسيا.

وتوضح مناصرة يوشينكو لبرامج المساواة بين الجنسين طرقًـا غـير متوقعـة، اختلـف فيهـا اتجاهه المؤيد لأوربا في مسائل السياسة عن الشخصية والمواقف الأبوية التي تبناها كقائد في الحياة العامة. فمنذ ولايته الأولى كرئيس للوزراء، اتخذ وحلفاؤه خطوات رمزية مهمـة نحـو إدخـال توجيهـات الاتحـاد الأوربي المتعلقـة بالمسـاواة بين الجنسـين في التشـريعات الوطنية، وقد أدى هذا التحول رفيـع المسـتوى نحـو أوربـا إلى تعزيـز فـرص أنصـار تمكين المرأة لإثارة قضايا جديدة، مثل الحاجة إلى حصص للنوع الاجتماعي في النظـام الحـزبي. وقد بدأت آفاق الاندماج في الهياكل الأوربية في دعم قدرة أنصار المساواة بين الجنســين في أواخر التسعينيات. وفي عام 1999، أقرت الحكومة «خطة عمل وطنية لتحسين وضع المـرأة في أوكرانيـا»، تتضـمن – على خلاف «خطـة العمـل» السـابقة – المسـاواة بين الجنسين بوصفها قضية رئيسية. كما أدت آفاق – الاندماج الأوربي إلى زيادة بروز مسـاواة النوع الاجتماعي بين مؤيدي «أوكرانيا خاصتنا»، فضلاً عن زيـادة عـدد نـواب البرلمـان من النساء. وقد تجلى هذا التحول، بعيدًا عن خطاب الأمومة والإحياء الوطني ونحـو المسـاواة بين الجنسـين، في المناقشـات البرلمانيـة لقضـايا النـوع الاجتمـاعي، وأيضًـا في جلسـات الاستماع البرلمانية الثانية الـتي عُقـدت عـام 2005 حـول وضـع المـرأة. كمـا أن الـبرامج والسياسات الرامية إلى إعداد أوكرانيـا للوفـاء بمعـايير تكـافؤ الفـرص، المطلوبـة للتأهـل لعضوية الاتحاد الأوروبي، قد أسفرت أيضًا عن إصدار تشريع لمقاومة العنف الأسرى (عام 2002)، وضمان المساواة في الحقـوق والفـرص (عـام 2005)، كـا وُضـعت الدولـة أيضًـا مشاريع موجهة نحو النماذج الأوربية، وذلك لمحاربة الاتجار ومساعدة ضحاياه.(2003)

ومع كل هذه الإنجازات، لا تـزال الحركـة النسـائية تعـانى المشـكلات الـتي أعـاقت لفـترة طويلـة إمكاناتهـا السياسـية. وتظهـر اسـتطلاعات الـرأي دائمًـا أن عـددًا قليلاً جـدًا من المواطـنين الأوكرانـيين يعرفـون بوجـود المنظمـات النسـائية، ولا يثـق معظمهم بهـا، ولم يشـارك في نشـاطاتها سـوى عـدد ضـئيل([49]). وتعكس هـذه المسـتويات المنخفضـة لثقـة الجمهور، ووعيه ومشاركته، عجز الحركة عن تنسيق الحملات السياسية ([50]) ولا يوجد بعـد أي بنية يمكن خلالها تعزيز التحالفات بين المنظمـات: فحـتى المنظمـات الـتي تعمـل على القضايا نفسها، وتقع في المدينة نفسها، كثيرًا ما تعجز عن تنسيق نشاطها([51]).

وقد انخفضت أيضًا مستويات الوعي العام للحركـة النسـائية لأن حكومـة أوكرانيـا لا يـزال عليها أن تمضى قُدمًا نحو تطوير آليات مؤسسية فعَّالة لتنفيـذ تـدابير الفـرص المتسـاوية. فالحكومة لم تقم بعد بتخصيص الموارد أو تطوير الإرادة السياسية اللازمـة لإنشـاء هياكـل الدولـة من أجـل تنفيـذ تشـريعات الفـرص المتسـاوية، وجعـل أوكرانيـا أقـرب إلى التقيـد بمتطلبـات الاتحـاد الأوربي([52]). وبـدلاً من ذلـك، لا تـزال الولايـة القضـائية على تشـريعات الفرص المتساوية تخضـع لسـيطرة الهياكـل الحكوميـة الحاليـة الـتي تركـز على الأطفـال

والشـباب[53] فـبرامجهم لتنـاول «قضـايا المـرأة» تركـز نمطيًـا على رفـاه الطفـل والأم، وتفتقر إلى القدرة على وضع وتنفيذ آليات مؤسسية من شأنها دعم حقوق المرأة وفرصها خارج المنزل ([54]).

ولا تزال الحركة النسائية عُرضة للإدارة القسرية والآليات غير الرسـمية للسـيطرة، والـتي استُخدمت سـابقًا للتلاعب في الانتخابـات. فقبـل الثـورة البرتقاليـة، قـام مسـئولو الدولـة المتحالفون مع الرئيس الأوكراني ليونيد كوتشا (Leonid Kuchma) بإنشاء «من أعلى» لعـدة منظمـات نسـائية وحـزب نسـائي، مـع حصـولهم على تغطيـة إعلاميـة كبـيرة. ثم استخدموها أثناء الانتخابات لتوزيـع المـوارد الإداريـة من أجـل تغيـير التفضـيلات الانتخابيـة للمواطـنين كبـار السـن، والأسـر المحتاجـة، والقطاعـات الضـعيفة الأخـرى ([55]). وقـد استخدمت حملة يـانوكوفيتش في الانتخابـات الرئاسـية لعـام 2004 هـذه التكتيكـات على نطاق واسع، وأرسلت أعلى المستويات توجيهات وأوامر لحشد التأييد العـام ليـانوكوفيتش إلى طائفة واسعة من الهيئات الحكومية المرتبطة بقضايا المرأة. ومارسـت هـذه الهيئـات ضغوطًا على المنظمات النسائية لإنشاء تحالفات على المستويين الوطني والمحلى لـدعم ترشيحه. كما مارست الهيئات الضـريبية المحليـة ضـغوطًا أيضًـا على المنظمـات النسـائية (وغيرها من المؤسسات) لـدفع مبـالغ إضـافية من أجـل تمويـل حملـة يـانوكوفيتش. وفي الانتخابـات الرئاسـية لعـام 2004، أقـام «حـزب المنـاطق" علاقـة وثيقـة مـع الجماعـات النسائية، وأصبحت جماعة جديدة تسمى «بيريهينيا» الجناح النسائي للحزب. وعلى الـرغم من عدم استخدم «حزب المناطق» لهذه الجماعة في توزيـع المـوارد الإداريـة للانتخابـات البرلمانية لعام 2006، نظرًا لتاريخ الحزب، فإن ذلك يبقى إمكانية في المستقبل.

أما العقبة الثالثة أمام تطوير الحركة النسائية إلى فاعل سياسي موحد، فتتعلق بالخلافـات الأساسـية داخـل الحركـة حـول كيفيـة تـأطير «قضـايا المـرأة». فقـد كـانت المؤسسـة السوفيتية، وحركة الاسـتقلال، فضـلاً عن المنظمـات والأحـزاب نشـأت نتيجـة لهم، تعمـل بصورة نمطية على تأطير قضايا المرأة حـول الأسـرة والأطفـال. وعلى نقيض ذلـك، كـان المناصرون الأجانب يشجعون التحـول نحـو أهـداف مثـل تحقيـق المسـاواة بين الجنسـين، وتناول القضايا المتعلقة بـالتمييز الاقتصـادي أو القـانوني خـارج المـنزل. وسـاعد التمويـل الأجنبي والاتصال الدولى على تشجيع الأنصـار المحلـيين لحقـوق المـرأة في إنشـاء أنـواع جديدة من المنظمات مثل مراكز دراسات النوع الاجتمـاعي، وأمـاكن إيـواء النسـاء اللاتي يتعرضن للضرب، ومشاريع القروض الصغيرة التي تتبني المفاهيم الغربية لتمكين المـرأة. وأتاحت الفرص الخارجية توفـير عديـد من الحلقـات الدراسـية والمـؤتمرات والمطبوعـات الـتي تُقيم وضـع المـرأة في أوكرانيـا. لكنهـا لم تسـفر عن تحالفـات سياسـية قويـة بين المجموعات التي تدعم الخطاب الشـعبوي للأمومـة والمجموعـات الـتي تتبـنى الخطابـات الأجنبية المرتكزة على النزعة النسوية.

بهدف التمويل الأجنبي إلى تعزيز الشبكات والتحالفات بين الجماعات النسـائية المحليـة ([56])، بيد أن الاعتمـاد على التمويـل الأجنـبي لا يـزال يخلـق عقبـات، يصـعب تقريبًـا التغلب عليها، لتطوير الحركة النسائية إلى فاعل سياسي أقوى([57]). فالتمويل الأجنبي هو المصـدر الرئيسي لفرص العمل والموارد بين المنظمات النسـائية في أوكرانيـا اليـوم([58]). وقـد زاد التنافس على التمويل زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة، كـرد فعـل لتكـرار التحـولات في أولويات الجهـات المانحـة، وتقلُص تـوفر المنح لتمكين المـرأة. وأدت هـذه التغيـيرات إلى

تغذية المنافسات الكثفة داخل الحركة النسائية. كما أسهمت أيضًا في تقلص قـدرة معظم المنظمات على أن تبقى نشطة.

والمنظمـات النسـائية الـتي تعمـل بدرجـة وثيقـة مـع الهيئـات الأجنبيـة المانحـة وشـبكات المناصرة عبر – القومية هي «المنظمات النسائية غير الحكومية»: وهي مجموعات نخبوية صغيرة ومتخصصة من الخبراء على غرار المنظمات الغربية غير الحكومية التي تعمـل في المنظمات الدولية. وتفضل الهيئات المانحة الأجنبية العمل مع هذه المنظمات المتخصصـة لأنها تعتبرهم الوسطاء كفاءة وفاعلية في مجال نقل الموارد الخارجية المهمة التي تهـدف إلى تمكين المرأة على المستوى الشعبي أو مستوى المجتمع المحلي. بيـد أن المنظمـات النسائية غـير الحكوميـة في أوكرانيـا أخفقت جميعهـا تقريبًـا حـتى الآن في توليـد أشـكال مستدامة من النشاط الذي يمكن دمجه إلى حركة أوسـع لحشـد النسـاء «العاديـات»([59]). كما ظلت تلك المنظمات بعيدة عن السياسة المحلية. وفي الواقع، بينها أيدت تقريبًا جميع المنظمات النسائية النخبوية غير الحكومية يوشينكو في عام 2004، فهي لم تلعب أي دور في حملته، كما لم تعمل مع المنظمات النسائية التي تطوعت لتأييده. وبالمثل، لم تشارك كجماعة منظمة في الثورة البرتقالية. ويرجع جزئيا هذا الانفصال بين مهام المنظمات غـير الحكوميـة في تمكين النسـاء وأنشـطتها على أرض الواقـع إلى أن أغلب تلـك المنظمـات، ذاتية الطراز، في أوكرانيا تزدري المنظمات النسـائية الموجهـة محليًـا، كمـا تـزدرى الفهم المحل لقضايا المرأة. كمـا أنهـا لا تمتـد بعملهـا إلا قليلاً قليلاً للوصـول إلى السـكان الـذين «تمثلهم»؛ بل تتجه أكثر نحو إقامة شبكات مع الأنصار الأجانب، وتنفق كثيرًا من وقتهـا في البحث عن التمويل من الهيئات الغربية المانحة، والمشاركة في تبادل التدريب مع البلـدان الغربيـة. إن فشـلها في إقامـة تحالفـات مـع الجماعـات السياسـية المحليـة الـتي تـدعم " الغربي، وعجزها عن العمل مع المنظمات النسائية غير النسـوية، قـد أعـاق قـدرة الجنـاح النسوي الاندماج في حركة المرأة على إثارة القضايا الرئيسية.

**النوع الاجتماعي وانتخابات عام 2006**

طرح القسم السابق أن أنصار حقوق المـرأة يفتقـرون الآن إلى قـوة المسـاومة للنهـوض بقضايا النوع الاجتماعي. وتشير دراسات العلـوم الاجتماعيـة إلى أن أنصـار حقـوق المـرأة سيمتلكن سيطرة أكبر على الموارد والفرص السياسـية عنـدما توجـد لـديهن حليفـات في مواقع السلطة. وننتقل الآن لدرس التحالفات المحتملـة في سـياق انتخابـات عـام 2006، والبرلمـان المنتخب حـديثًا. ويخلص التحليـل إلى أنـه من غـير المـرجح أن تـبرز داخـل البرلمان، في المستقبل المباشر، زيادات كبيرة في الـدعم رفيـع المسـتوى لقضـايا النـوع الاجتماعي.

**المرأة داخل الأحزاب السياسية**

لقد كانت النساء، كما أشرنا أعلاه، بطيئات في تطوير قوتهن داخل النظـام الحـزبي الـذي برز منذ بداية التحول إلى نظـام التمثيـل النسـبي في عـام 1997. فقـد كـانت، ولا تـزال، القضـايا الـتي يُطلـق عليهـا «اهتمامـات المـرأة» تقـع في مرتبـة متدنيـة من أولويـات السياسات الحزبية([60]). وعلى الرغم من تزايد بروز المساواة بين الجنسين داخـل الحركـة النسائية، وفي البرامج الحكومية الموجهة نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، فقد استمرت معظم الأحزاب السياسية في تبنى المواقـف التقليديـة الـتي تسـلط الضـوء على الأهميـة

المحورية لنساء مثل بيريهينيا، فضلاً عن رعاية الأسرة والأطفال. فلم تذكر كثير منها قضايا النوع الاجتماعي على الإطلاق؛ وأكدت أحزاب أخرى مجددًا قلقها بما يماثل المقاربات السوفيتي التي (كما ناقشنا أعلاه) أضعفت النساء. وبصورة نمطية، تقدم هذه الأحزاب وعودًا بزيادة المزايا التي تمنحها الدولة من أجل «حماية الأمهات والأطفال» (ويضعون «المرأة والطفل» إلى جانب «المعوقين»، والمتقاعدين، وغيرهم من فئات السكان التي تعتبر غير قادرة على العمل لإعالة نفسها). وعلى خلاف الفترة السوفيتية، فشلت الأحزاب عمومًا في مناقشة القضايا التي تواجهها المرأة في مكان العمل أو في الحياة العامة. كما لم تثر الأحزاب قضايا العنف المنزلي أو الاتجار.

لم يكن التمييز وعدم المساواة بين الجنسين من القضايا المركزية في انتخابات عام 2006. فهذه القضايا لم تحتل مرتبة عليا في أولويات الأحزاب والكتل التي فازت بمقاعد في البرلمان الجديد. وعلى الرغم من ان يانوكوفيتش أشار إلى قضايا حقوق المرأة في الانتخابات الرئاسية لعام 2004، وقاد عروض مدبرة من الدعم بين المنظمات النسائية (انظر/ى اعلاه)، فإن مساواة المرأة في الحقوق لم تبرز برنامج «حزب المناطق" سواء في عام 2002 أو في عام 2006. وبدلاً من ذلك، تبنى الحزب التركيز على الأسرة التقليدية، ولا يثير الدهشة عدم الاهتمام هذا بقضايا النوع الاجتماعي، إذا وضعنا في الاعتبار ما أظهره «حزب المناطق" من عداء للجهود الرامية إلى إدماج أوكرانيا في الاتحاد الأوربي، حيث كانت تلك الجهود بمثابة المدخل الأساسي لإدراج المبادرات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في السياسة الأوكرانية. على أن الأمر يثير قليلاً من الدهشة، معرفة أن «حزب المناطق» قام بترقية عديد من نصيرات حقوق المرأة إلى مواقع بارزة. فالقائدة المشتركة حاليًا لفصيل «حزب المناطق» البرلماني هي رايسا بوهاتيريوفا (Raisa Bohatyriova) – وهي طبيبة وخبيرة في السياسة الطبية، ولعبت دورًا محوريًا في صياغة سياسة الصحة الإنجابية. وفي خطاباتها لتقييم صحة الأمهات والأطفال في أوكرانيا، اتهمت عدم المساواة بين الجنسين بأنها سبب لمجموعة من الأمراض. وهناك، علاوة على ذلك، نينا كارباتشوفا (Nina Karpachova)، التي كانت تشغل منصب أمين المظالم البرلماني السابق لحقوق الإنسان، كما أنها من أنصار حقوق المرأة، واحتلت المرتبة الثانية على قائمة «حزب المناطق» الوطنية في الانتخابات البرلمانية لعام 2006. وبالمثل، هناك النائبة ليودميلا كيريشنكا (Liudmyla Kyrychenko) التي احتلت مرتبة عُليا أيضًا وأعيد انتخابها، وترتبط ارتباطًا وثيقًا بالحركة النسائية.

ومن المرجح أن تظل قضايا النوع الاجتماعي المرتبطة بالاندماج في الاتحاد الأوربي أولوية متدنية في المستقبل القريب. ولم يشر حزبا اليسار، المتحالفين الآن في البرلمان مع "حزب المناطق»، إلى قضايا النوع الاجتماعي في برامج عملها خلال الحملة الانتخابية؛ كما يشتركان أيضًا في معارضة إعادة توجيه البلد نحو أوربا. أما برنامج «الحزب الاشتراكي»، فينص على دعمه للفرص المتساوية ومعارضته للتمييز على أساس النوع الاجتماعي ([61]). وعلى النقيض من ذلك،يدعم الحزب الشيوعي «الأمومة»، لكنه لم يذكر المساواة بين الجنسين. ومن غير المرجح على المدى القصير، داخل الأغلبية البرلمانية الجديدة،أن يؤثر موقف الاشتراكيين على أجندة الأغلبية البرلمانية.

وعلى الجانب الآخر من الانقسام الحزبي العميق، من هذه الأغلبية البرلمانية الجديدة. توجد المعارضة المتجددة. ومع الأسف، لم تضع كتلة تيموشينكو أيضًا عدم المساواة بين الجنسين كأولوية عُليا. أما «حزب أرض الآباء»، فيضم برنامجه توليفة من الموضوعات

النسوية والموضوعات القومية التقليدية. ولا تقتصر وعوده على ضمان الحقوق المتساوية للرجال والنساء وإنهاء التمييز ضد المرأة، وإنها تضم أيضًا اتخاذ تدابير من شأنها «تيسير معدل المواليد، وتقديم العون إلى الأمهات والأطفال، وإلى دور رعاية الأطفال على النمط الأسري». على أن الطاقة والموارد التي كرسها تيموشينكو للأمور المتعلقة بمرحلة ما قبل الولادة كانت أكبر من جهوده للقضاء على التمييز بين الجنسين.

وهكذا، أصبحت «أوكرانيا خاصتنا» وأحزابها الأعضاء الفصيل السياسي الوحيد الذي يدعم قضايا تكافؤ الفرص داخل البرلمان الجديد، وشارك بنشاط في برامج المساواة بين الجنسين. ذلك، لم يضم البرنامج الانتخابي للكتلة التي تضم «أوكرانيا خاصتنا» عام 2006 قضايا النوع الاجتماعي. ومن بين الأحزاب الأعضاء في الكتلة، كرس الجمهوري الأوكراني سوبور» أكبر قدر من الاهتمام لقضايا النوع الاجتماعي في برنامجه:

> **يعزز الحزب الدور التقليدي السامي للمرأة في المجتمع الأوكراني، وتصفية أشكال التمييز المستترة والعلنية ضد النساء، وتهيئة الظروف اللازمة لزيادة دورهن في الحياة الاجتماعية، وزيادة تمثيلهن في الهيئات الحكومية... ولتوطيد المساواة بين المرأة والرجل، يروج الحزب مبادئ العدالة بين الجنسين... ويؤيد الحزب إدخال حصص للمرأة في القوائم الانتخابية للأحزاب ([62]).**

وهكذا، فإن «سوبور» هو الحزب الممثل في البرلمان ويدعم نظام الحصص. لقد تقدمت النائبات البرلمانيات باقتراح الحصص بنسبة 30% في مشروع سابق لتشريعات تكافؤ الفرص عام 2001. بيد أن الحصص، وغيرها من قضايا المرأة، لم تكن مدرجة في البرنامج الانتخابي لكتلة «أوكرانيا خاصتنا»، ومن غير المحتمل أن تكون ضمن الأولويات في البرلمان الجديد.

## المرأة في الانتخابات البرلمانية لعام 2006

كان إدخال نظام التمثيل النسبي يهدف إلى تقوية الأحزاب وخفض عدد النواب المستقلين غير المنحازين، وتوطيد النظام الحزبي في أوكرانيا. وربما لم يُحقق كل هذه الأهداف، لكنه أدى حتى الآن إلى زيادة أهمية الأحزاب السياسية زيادة كبيرة، بوصفها حارس العملية السياسية. وقد كان لذلك تأثير مركب على النساء كفاعلات سياسيات. فعلى حين أتاح النظام الحزبي الجديد مجموعة من المواقع أمام المرأة في الحياة السياسية، لم تكن موجودة من قبل، فقد كان يعني أيضًا أن النساء اللاتي يفزن بالوصول إلى هذه المواقع يُشكلن مجموعة متفاوتة، منقسمة بطرق مُعقدة يوضحها التحليل الوارد أدناه.

## إجراءات الترشيح والنساء المرشحات

كان أحد الأسباب الرئيسية لتدني الأولوية الممنوحة لقضايا المرأة والنوع الاجتماعي يرجع، في الماضي، إلى غياب فرص الترقى أمام النساء داخل النظام الحزبي. وقد أسفر نظام القوائم الحزبية عن زيادة الفرص المتاحة أمام النساء لدخول معترك السياسة الوطنية. ومقارنة بالانتخابات البرلمانية التي أجريت قبل الانتقال إلى القوائم الحزبية الوطنية، والتي بدأت في عام 1998، يوجد الآن عدد كبير جدًا من النساء المرشحات للتنافس على

مقاعد البرلمان. ما المنطق وراء ممارسات الترشيح فيها يتعلق بالنساء المرشحات؟ ومـا الإنجازات والخصائص التي تُميز أولئك النساء المختارات لشغل مناصـب عليـا في القائمـة الحزبيـة عن النسـاء الأدنى مرتبـة واللاتي ربمـا تم اختيـارهن أساسًـا للإشـارة إلى الـتزام الحزب بترقية النساء، ولكن... من لم تكن لديها فرصـة حقيقيـة لـدخول البرلمـان؟ تشـير الأدبيـات إلى أن جانبًـا كبـيرًا من التفـاوت بين الجنسـين في التمثيـل السياسـي ينبـع من مرحلة الترشيح، عند تشكيل القوائم الحزبية[63]. فقد شهد عـام 2006 فروقًـا كبـيرة بين الأحزاب في نسبة النساء المرشحات في أصولهن الوظيفية،وكان واضحًا بجلاء عدم وجود صيغة مشتركة. ويبدو أن الكتل والأحـزاب تحتجـز أعلى خمسـة مواقـع للمرشـحين الـذين سيعززون جاذبيتها لدى الناخبين. كما أنها تمنح المواقع التاليـة، وفقًـا لـترتيب المنزلـة في الأساس، للمؤيدين والعمال بناء على أهميتهم بالنسـبة للحـزب، وليس بنـاء على أي رغبـة اجتذاب الناخبين عن طريق إدخال النساء لموازنـة القائمـة الحزبيـة. ويبـدو أن الاختلافـات بين الأحـزاب تنبـع من الأنمـاط الكليـة لتـدرج النـوع الاجتمـاعي طبقيًـا داخـل القواعـد المؤسسية الرئيسية للحزب، والتي سيرشح منها الحـزب من يختـاره في قوائمـه. ويرجـع وجود الفجـوة بين الجنسـين أساسًـا إلى أن الأحـزاب والكتـل تسـتعين بمؤسسـات خـارج السياسة، ولا تشغل فيها النساء مواقع سلطة أو نفوذ.

كانت النساء يتبعن خمسة مسارات وظيفية أساسـية قبـل ترشـيحهن من جـانب الأحـزاب والكتل السياسية لمواقـع عليـا في قوائمهـا لعـام 2006. يتمثـل المسـار الأول والأهم في المسار الوظيفي بـالحزب السياسـي، حيث يكـافئ الحـزب النسـاء اللاتي يـوظفهن. وفي المجمل، كان حوالى 7% من جميـع المرشـحات في الانتخابـات موظفـات لـدى الأحـزاب السياسية أو نواب البرلمان؛ وهناك 5% أخرى لدى نواب البرلمان. كـان النشـاط الحـزبي المسـار الرئيسـي أيضًـا الـذي من خلالـه يقـوم الحزبـان الشـيوعي والاشـتراكي باختيـار مرشحاته. وهناك حصة كبيرة من النساء المرشحات من جانب «أوكرانيا خاصـتنا»، وكتلـة تيموشينكو، و«حزب المنـاطق» - وجميعهن من الموظفـات الحزبيـات. وهكـذا، يمكننـا أن نخلُص اليوم أن الأحزاب السياسية تُعد بمثابـة القنـوات الرئيسـية الـتي تـدخل النسـاء من خلالها إلى معترك السياسة الوطنية.

ويتمثل المسار الوظيفي الأساسي الثاني في موظفات الحكومـة. فحـوالي 7% من جميـع مُرشحي الانتخابات يعملـون في الإدارة المحليـة أو الإقليميـة، أو الدولـة، أو في الـوزارات وغيرهـا من الهياكـل على الصـعيد الوطـني. تُشـكل النسـاء أغلبيـة مطلقـة بين مـوظفي الحكومة في أوكرانيـا، لكنهن يشـغلن عـددًا قليلاً من المواقـع التنفيذيـة الـتي تختـار منهـا معظم الأحزاب مرشحيها. فقد كان حزب المناطق يعتمد في اختيار مرشحيه اعتمادًا كبيرًا على كبار موظفى الحكومة في دونيتسك (Donetsk) والمناطق المجـاورة، بالإضـافة إلى أن عددًا من المرشحات اللاتي يشغلن مستوى متوسطًا في قائمته كن موظفـات في هـذا القطاع؛ كما كانت «أوكرانيا خاصتنا» تختار المرشحات أيضًـا من بين موظفـات الحكومـة. وعلى هذا النحو، يبدو خلالها إلى من أن التوظيف في الهيئات الحكومية قـد أصـبحت قنـاة رئيسية ثانية تدخل النساء من خلالهـا إلى معـترك السياسـة الوطنيـة، على الـرغم من أن التفاوت بين الجنسين يسفر - مرة أخـرى – عن انخفـاض نسـبي في نسـبة النسـاء اللاتي يدخلن ميدان السياسة عن طريق شغلهن لوظيفة حكومية.

وينشأ مسار وظيفى رئيسى ثالث، للدخول لميدان السياسة الوطنيـة، في عـالم الأعمـال. فقد بلغت نسبة المرشحات من سيدات الأعمال اللاتي ينافسـن في الانتخابـات البرلمانيـة

لعـام 2006 حـوالي ثُلث (29,82%، أو 2,265%) جميـع المرشـحين، بالإضـافة إلى 5% أخرى من موظفات الشـركات. وكـان عـدد مرشـحات البرلمـان من سـيدات الأعمـال، أو المسئولات التنفيـذيات اللاتي وصـلن إلى مواقـع عُليـا داخـل عـالم الأعمـال، قليلاً نسـبيًا. وكانت كتلة تموشينكو هي الوحيدة التي اجتذبت مرشـحات من خلال هـذه القنـاة أساسًـا، حيث كانت نصف أعلى مرشحاتها من عالم الأعمال التجارية؛ وضـمت «أوكرانيـا خاصـتنا» مرشحة واحدة كسـينيا ليابينـا (Ksenia Liapina). وعلى الـرغم من دخـول النسـاء إلى ميدان السياسة هذا المسار، فإن أعدادهن لا تزال قليلـة ومتباعـدة، وهـو مـا يرجـع – كمـا ذكرنا فقط هي الوطنية – علاه – إلى تهميشهن في عالم الأعمال في أوكرانيا.

ويتمثل المسار الرابع في نشاط حقوق المرأة.

يُعتبر موقع أنصار المرأة التنظيمي داخل النظام الحزبي صغيرًا جدًا بوجـه عـام. ولم تضـم من القوائم الحزبية سوى عدد قليل من المرشحات من العضـوات القياديـات بالمنظمـات النسائية. وقد أعطت كتلتان أبرز الكتل مواقع عُليا نسـبيًا بقائمتهـا للنسـاء اللاتي يـرتبطن ارتباطًا وثيقًا بمناصرة حقوق المرأة: كاتيرينا ليفتشـينكا (Katerina Levchenko) (رقم 35 على قائمة «أوكرانيا خاصتنا») ونينا كارباتشوفا (Nina Karpachova) (رقم 2 على قائمة «حزب المناطق»). وقد بدأت كل منها حياتها المهنية رئيسة لمنظمة نسـائية محليـة غير حكومية، ثم أصبحت بعد ذلك من أنصـار قضـايا المـرأة على الصـعيد الوطـني: تـرأس ليفتشينكا منظمة دولية غير حكومية تحارب الإتجار؛ وشغلت كارباتشـوفا منـذ عـام 1998 موقع أمين المظالم لحقوق الإنسان في البرلمان، كما شغلت أيضًـا منصـب رئيس اللجنـة التنظيمية لجلسات الاستماع البرلمانية الأولى لتقييم التقدم الـذي حققتـه أوكرانيـا للوفـاء بالتزاماتها فيما يتعلق بـ «اتفاقية الأمم المتحدة بشأن القضـاء على جميـع أشـكال التميـيز ضد المرأة(CEDAW) – وهي معاهدة تؤكد مبدأ عدم قبول التمييز ضـد المـرأة، والـترويج لفكرة المساواة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة الاقتصادية، والسياسية والعامة.

أما المسار الخامس والأخير للدخول إلى ميدان السياسة الوطنية، فهـو محتجـز لشخصـية صورية حققت نجاحًـا في أداء إيديولوجيـة النـوع الاجتمـاعي لـدى الحـزب بشـان «المـرأة المثاليـة». لقـد كـانت تلـك الشخصـيات الصـورية، في يـوم مـا، كليـة الوجـود بمجـالس «الموافقات الروتينية» خلال فترة الشيوعية. ولم يضم البرلمـان، منـذ عـام 1990، أغلب أولئك النسـاء الرمزيـات اللاتي دخلن سـابقًا من خلال الحصـص.. أمـا النسـاء من قـدامى المحاربات في الحرب العالمية الثانيـة – الشـابات العـاملات في مجـال الألبـان، وعـاملات المصانع اللاتي تجاوزن سـجلات الإنتـاج، والأمهـات البطلات اللاتي ربين عشـرة أطفـال أو أكثر – فتتقاسمن نفس مصير حفنة النساء اللاتي شـغلن مواقـع عليـا بـارزة في «الحـزب الشيوعي الأوكراني»، ويُقدمن كرموز لالتزام الدولة تجاه «قضايا المرأة». وبالمثل، شـهد عام 2006 ترشيح عدد قليل. تلك الشخصـيات الصـورية، بمن فيهن الإعلاميـة المشـهورة أولها هيراسيميوك Olha (Herasymiuk ونجمة الأغاني الشعبية روسلانا (Roslana)- - وهما امرأتان أوكرانيتان بارزتان لم ينشطا في السياسة الرسمية، لكنها أختـيرا للمـوقعين الرابع والخامس على قائمة «أوكرانيا خاصتنا». وقدمت العديد من الأحـزاب الأخـرى أيضًـا خيارات مماثلة لتلك المواقع العليا.

**نتائج: النائبات الجدد**

كان حوالي ثُلث النائبات الجدد في برلمان عام 2006 من أعضاء كتلة "حـزب المنـاطق"؛ حيث فاز هذا الحزب بـ 186 مقعدًا، ذهب 14 منها (أى 7,5% من الإجمـالي) إلى النسـاء. وفي المجمل، بلغت نسبة النساء في قائمـة الحـزب الوطنيـة للمرشـحين 10,6%. وهـذا الفارق بين النسبة المئوية الإجمالية للنساء في قائمة الحزب والنسبة المئوية الـتي فـازت بمقاعـد يعكس الوضـع الأدنى المعطى للنسـاء المرشـحات. كـانت الأسـماء المائـة الأولى بالقائمة تضم خمس مرشـحات، أي أقـل بمقـدار 3 مرشـحات عن انتخابـات عـام 2002. وكما أشرنا أعلاه، كانت نينا كارباتشوفا – وهي من أنصار حقوق المـرأة البـارزات – تحتـل الموقـع رقم 2 على خمس قائمـة «حـزب المنـاطق». وكـانت ليـودميلا كيريشـنكا تحتـل الموقـع رقم 46 على قائمـة الحـزب نفسـه. وهي تـرأس «اتحـاد بيريهينيـا النسـائي بالمقاطعة»، الذي يُعتبر الجنـاح النسـائي لـ «حـزب المنـاطق». وقـد شـاركت كيريشـنكا تكرارًا في برامج توفير الفرص المتساوية للنساء. وفي البرلمان السابق، كانت كيريشـنكو عضوة مشاركة في صياغة مشروع التشريع الخاص بالفرص المتساوية والمقترن بالاندماج في الاتحاد الأوربي.

نالت كتلـة يوليـا تيموشـينكا المركـز الثـاني في انتخابـات عـام 2006، حيث حصـلت على 23% من الأصوات وفازت بـ 129 مقعدًا، لقـد رشـحت الكتلـة 63 في قائمتهـا الوطنيـة (15,48%)، وشغلت المرأة 12 مقعدًا (9%) من المقاعد الـتي فـازت بهـا الكتلـة. لم تكن أي من أن هذه النائبات الجدد نشـطة في حملات حقـوق المـرأة. فلم تشـارك تيموشـينكا وقيادات حزبها في البرامج التي تعزز المساواة بين الجنسين. ولم يتقدموا أبدًا بمقترحـات تشـريعية صـريحة في البرلمـان حـول الحقـوق الاقتصـادية للنسـاء، على الـرغم من أن تيموشينكو كانت تُعرب في جلساتها الخاصة عن تأييدها لزيـادة الاهتمـام بهـذه المسـائل ([64]).

واحتلت كتلـة «أوكرانيـا خاصـتنا» المركـز الثـالث. كـانت قائمتهـا تضـم 42 امـرأة، أو 10,80%من المرشحين. ذهب 8 من مقاعد الكتلة، والبالغ عددها 80 مقعدًا إلى النساء – وتحديـدًا 10% من الإجمـالي. ومن المـرجح أن تواصـل العديـد من هـذه النسـاء تعزيـز مبادرات المساواة بين الجنسـين، وخاصـة: ليليـا هريهـوروفيتش (Lilia Hryhorovych) (رقم 10 على القائمــة)، أوكســانا بيلــوزير (Oksana Bilozir) (رقم 19)، وكاتيرينـــا ليفتشـــينكا Levchenko) (Katerina (رقم 35). وفي واقـــع الأمـــر، شـــاركت هـــر يهوروفيتش بيلوزير (إلى جانب عدة من الأعضاء الذكور في «أوكرانيا خاصتنا» الذين أُعيد انتخابهم)، خلال البرلمان السابق، في صياغة مشروع قـانون الفـرص المتسـاوية المـذكور أعلاه. كما دافعن بقوة عن إدخال نظام حصص النوع الاجتماعي.

واحتل الحزبان الاشتراكي والشيوعي المركزين الرابع والخـامس. ضـمت قائمـة «الحـزب الاشتراكي الأوكـراني» 55 امـرأة (أو 14,14%) من بين 389 مرشـحًا؛ وذهب مقعـدان (6%) من مقاعـد الاشـتراكيين، البـالغ عـددها 33 مقعـدًا للنسـاء. أمـا «الحـزب الشـيوعي الأوكـــراني»، فقـــد ضـــمت قائمتـــه 84 امـــرأة من بين 364 مرشـــحًا، أو 18,75% من المرشحين – أعلى نسبة في مجال النوع الاجتماعي بين الكتل الفائزة. فازت النساء بثلاثة مقاعد (14%) من مقاعد الحزب البالغ عددها 21 مقعدًا. وشـاركت الامرأتـان المنتميتـان إلى الاشتراكيين في صياغة مشروع قـانون الفـرص المتسـاوية (على الـرغم من اسـتقالة إحداهما، ومن المرجح أن تنضم إلى كتلة تيموشينكو). بيد أن النائبات الشيوعات لم يعربن عن اهتمامهن بمثل هذه المبادرات.

على الرغم من زيادة عدد النساء في البرلمان والنظـام الحـزبي، فمن المـرجح أن يظــل تقـدم المرأة وقضاياها مسألة هامشية بالنسبة لاهتمامات كبار الساسة وأحــزابهم. وعلاوة على ذلك. من غير المحتمل أن تُشكل النساء اللاتي انتُخبن في برلمان 2006 تكتلاً نسائياً برلمانيًا. فمع معرفـة الاسـتقطابات المتطرفـة الـتي هيمنت على تشـكيل التحالفـات بعـد الانتخابات، فمن غير المرجح أن تتحد النساء المنتخبات حول أجندة مشتركة. وحتى بـرغم وقوع الرجال والنساء المنتخبين في شرك علاقات المحسـوبية، وافتقـارهم بدرجـة كبـيرة إلى الاستقلال في وضع الأجنـدات، فلا يـزال من المتوقـع أن تضـطلع المـرأة بـدور ثـانوى للمساعدة على النهوض بالحياة المهنية للرجال الذين يُعتبرون قـادة سياسـيين ([65]). وكمـا يطرح مثال تيموشينكو، لـن تكتسب النسـاء المنفـردات اسـتقلالاً ذاتيًـا وقـوة أكـبر لوضـع الأجندة إلا عندما يسيطرن على قدر دال من الموارد.ومع ذلك، فمن أجـل قبولهـا كفاعلـة جـادة في ذلك المجتمع الذكوري للسياسة البرلمانية، كـان عليهـا، هي وغيرهـا من النسـاء الأقوياء تجنب إثارة قضايا التمييـز عـلى أسـاس النوع الاجتماعي؛ فضلاً عن توخى الحذر - كما كان الوضع في الماضي - لتجنب الارتباط العلني بحقوق المـرأة أو قضـاياها([66]). على أن التمييز على أساس النوع الاجتماعـي كـان يـؤثر بوضوح في تيموشـينكا بقـدر مـا يـؤثر في النســاء القليلات الأخريــات اللاتي دخلــن ميــدان السياســة كقائـدات، بحكم حقهن الشخصي، وانخرطن في قضايا توصف بأنهـا ذكورية (ما يتعلق، على سبيل المثال، بقضايا الأعمال التجارية الكبيرة، والماليـة، والطاقـة، أو الشـئون السياسـية العامـة). فقـد كـانت هؤلاء النساء يتعرضن لقـدر من الاسـتياء والانتقـاد، ودرجـة أعلى من التوقعـات، أكـثر من الرجال الذين يمارسون النشاط نفسه. وكانت كفاءتهن وقدراتهن المهنية محل شـك دائم. كما كُن يتعرضن رمزيًا، مثل جميع النساء في البرلمان، لطقـوس الهيمنـة الذكوريــة مــن خـلال التعليقات المستمرة على حياتهن الخاصـة، ومظهرهن الخارجي، وسلوكهن ([67])

**خاتمة**

لقد بحث هذا المقـال في أسـباب تـأثر النسـاء قليلاً، بوصـفهن إحـدى جماعـات المصـلحة المنظمة، باثنين من التغيرات الكبرى التي شـهدها النظـام السياسـي في أوكرانيـا: التغـير البنيوي للنظام الانتخابي ارتباطاً بالتحول إلى نظام القوائم الحزبية الوطنية، وإعادة تنظيم السياسات المحيطة بالثورة البرتقالية». لقد شكلت الثورة البرتقاليـة، بوصـفها أول حـدث احتجـاجى رئيسـي في أوكرانيـا منـذ انهيـار الحكم السـوفيتي، نقطـة تحـول في العمليـة الديمقراطية بالبلد. كا طرحت أن المعتقـدات الأساسـية للتحـول الـديمقراطي قـد أخـذت تضرب بجذورها في أوكرانيا: حيث يمكن للمواطنين مقاومـة القسـر، والمشـاركة الهادفـة في الحياة السياسية، وخاصة أن النـاخبين (وليس النخب الحاكمـة) هم من يقـررون نتـائج الانتخابات. وأعقب هـذا الحـدث إجـراء انتخابـات اسـتخدمت للمـرة الأولى نظـام التمثيـل النسـبي فحسـب، أو القـوائم الوطنيـة، والـتي يُعتقـد أنهـا فتحت الطريـق أمـام النسـاء والمجموعات الأخرى التي تفتقر إلى الموارد. لقد كان على الثورة البرتقاليـة، والانتخابـات التي تلتها، أن تعزز فرص النساء، كجماعة مصلحة، داخل السياسة والحيـاة العامـة، لكنهـا لم تفعل.

يعتبر افتقاد المنافسة داخل نظام التمثيل الانتخابي - أو الأوليجاركية (حكم الأقلية) – عقبة مؤسسية رئيسية أمام التحول الـديمقراطي في بلـدان الاتحـاد السـوفيتي السـابق. وعلى نحو نمطي، يفـترض المراقبـون – وخاصـة مهندسـي مشـاريع الديمقراطيـة الأجنبيـة – أن إشراك النساء والمجموعات الخاضعة الأخرى في الانتخابات، وغيرها من أشكال السياسة،

يُعد خطـوة أولى حاسـمة نحـو توطيـد ديمقراطيـة ناجحـة في البلـدان الـتي تمـر بمرحلـة انتقالية من الحكم السوفيتي. لكن الدول ما بعد السوفيتية كانت تميل للبقـاء تحت هيمنـة القلة والنخب التي أعادت إنتاج «ديمقراطية مُعالجة» شبيهة بالسوفيتية.

ويبدو أن أوكرانيا تُطور منظمـات مدنيـة وسياسـية من شـأنها زيـادة المنافسـة الانتخابيـة، والعمل كقوة موازية للقلة. والنتيجة هي نظام سياسى منقسم انقسامًا عميقًا في الـوقت الحاضر حول العديد من القضايا، وأهمها التوجه الجغرافي السياسي لأوكرانيـا. وقـد تُقـدم أحيانا هذه الانقسامات العميقة فرصًا لبروز مجموعات جديدة، وإثارة قضايا جديـدة. وتتنبـأ دراسات الحركات الاجتماعية بأن النجاح في استغلال هذه الانقسامات يتوقـف على حشـد الموارد، لا سيما الموارد الأساسية اللازمـة للعمـل الجمـاعي. بيـد أن النسـاء يفتقـرن إلى المـوارد، في الـوقت الحاضـر، وتعجـز قـدراتهن على حشـدها. وتظهـر النسـاء في الحيـاة العامة بوصفهن في الأساس رموزًا مهمة لبنـاء الأمـة، مثـل بيريهيـني أو «أمهـات الأمـة». على أن تمثيل المنظمات التي تثير قضايا المرأة لا يزال منقوصًا في السياسة الوطنية في أوكرانيـا، ومن المـرجح أن تظـل تلـك المنظمـات هامشـية إلى أن تنجح في التغلب على العقبات التي تمنعها من الحشد. وعلى الـرغم من الزيـادة العدديـة في تمثيـل النسـاء في البرلمان بعد انتخابات عام 2006، فمن المرجح أن يصبح عدد قليل فحسـب من النائبـات الجدد حلفاء لجماعات النسـاء المنظمـة الـتي تنشـط القضـايا الرئيسـية مثـل التميـيز في مجال العمل. ودون الدخول في تحالفات مـع الساسـة الـداعمين، من المـرجح أن تسـتمر الحركة النسائية كقوة ضعيفة في السياسة والحياة العامة.

**الحواشي:**

Journal of Communist Studies and Transition Politics, Vol. 23, No.(*) 1. March 2007, pp. 152-179 من مجلــة «الدراســات الشــيوعية والسياســات الانتقالية» المجلد 23، العدد 1 (مارس 2007)، ص:152- 179

1 انظر\ي

Adrian Karatnycky, ‘Ukrain’s Orange Revolution ‘, Foreign Affairs , Vol.84. No.2 (2005) pp. 35-52.

2 انظر\ي علي سبيل المثال

Valerie J. Bunce and Sharon L. Wolchik, ‘International Diffusion and post-communist Electoral Revolution ‘, Communist and Post-Communist Studies, Vol. 39, No. 3 (2006), pp. 283-304

للإطلاع على مزيـد من النقـاش حـول مـا إذا كـان من المرجـع أن تسـير أوكرانيـا على مسـار ترسيخ الديمقراطية ، انظر/ي أيضاً :

Paul D Anieri, Explaining the Success and Failure of Post-Communist Revolutions, Communist and Post-Communist Studies, Vol. 39, No. 3 (2006), pp. 331-50 ; and Henry E. Hale, Democracy or Autocracy on the March? The colored Revolutions as Normal Dynamics of Paternal Presidentialism , Communist and Post-Communist Studies, Vol. 39, No. 3 (2006), pp. 305-29.

3 توجد الأن اسـتثناءات عديـدة ولإطلاع على إحـدى الدراسـات المبكـرة الـتي أدمجت النـوع الاجتماع في تحليل الدعم السياسي ، انظر/ي:

Vicki Hesli and Arthur H. Miller. The Gender Base of Institurional Support in Lithuania. Ukraine and Russia, Europe-Asia Studies, Vol. 39, No. 3 (1993), pp. 505-32 ;

4 استمر وجود فرضية أن المعونة الغربية لتطوير المجتمع المدنى كـانت "غـير سياسـية" بين العلماء الاجتماعيين ، حتى على الرغم من أن الدراسات أوضحت ، منـذ البدايـة ، أن جميـع أشكال المعونة الغربية كانت تخضع لهيمنة نخب الدولة ، كما كان يجـري اسـتخدامها لـدعم موقعها المتميز . للإطلاع على تحليلات لانخراط الدولـة في بـرامج بنـاء المجتمـع المـدنى ، انظر/ي :

Sarah L. Henderson, Selling Civil Society: Western Aid and the Nongovernmental Sector in Russia, Comparative Political Studies, Vol. 35, No. 2 (2002), pp. 139-67 ; Alexandra Yrycak, Foundation Feminism and the Articulation of Hybrid Feminisms in Post-Socialist Ukraine, East European Political Studies, Vol. 20, No. 1 (2006), pp. 69-100 ; and Janine R. Wedel, Collision and Collusion : The Strange Case of Western Aid to Eastern Europe, 1989-1998 (New York : St Martins Press, 1998).

5 انظر/ي :

Tania Khome, Chy Buv Feminizm v Ukraini ?, Yi, No. 17 (2000), pp.21-7; Oksana Kis, Modeli Konstruiuvannia Gendernoi Identychnosti v Suchasnii Ukraini, Yi, No.27 (2003), pp.37-58; Solomea Pavlychko, Feminism in Post-Cmmunist Ukrainian Society, in Rosalind marsh (ed.) Women in Rusian and Ukraine (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), pp. 305-14 ; Solomea Pavlychko, Progress on Hold : The Conservative Faces of Women in Ukraine, in Mary Buckley (ed). Post-Soviet Women: From the Baltic to Central Asia (Cambridge and New York: Cambridge Univesity Press, 1997). Pp.219-34; Marian Rubchak, In Search of a Model Evolution of a Feminsit Consciousnes in Ukraine and Russia European Journal Of women`s Studies, Vol.8, No.2 (2001), pp.149-60: and Tatiana Zhurzhenko, Ukrainian Feminism(s): Between Nationalist Myth and Anti-Nationalist Critique, IWM Working Paper No. 4/2001 (Vienna: Institut Fu..r die Wissenschaften vom Menschen, 2001), available at <http:/www.univie.ac.at/iwm/p-iwmwp/htm#Zhurzhenko>, accessed 23 Nov. 2001.

6 حول :تأنيث" (feminization) رجال أوكرانيا ، انظر/ي :

Nila Zborovska and Maria Ii;nytska, Feministychni Rozdumy na Karnavali Mertvykh Potsilunkakh (Lviv: Tsentr humanitarnykh doslidzhen, Lvivs koho national noho univesyteta, 1999), pp.80-89.

وحول :تأنيث" الطابع الوطني لأوكرانيا ، انظر/ي :

Elena Lutsenko, Zhinoche Nachalo: v Ukrains Kiy Mental nosti, in Liudmyla Smoliar (ed). Zhinochi Studii v Ukraini: Zhinka v Istorii ta Siohodni (Odesa: Astroprint, 1999), pp.10-19.

7 للإطلاع على تحليلات حول أسطورة بيرويهينيا ، انظر/ي :

Kis, Modeli Konstruiuvannia Gendernoi Identychnosti, pp.38-45; Marian Rubechak, Christian Virgin or Pagan Goddess, in Marsh (ed). Women in Russia and Ukraine, pp.315-30; Rubchak, In Search of a Model, pp.149-51; and Zhurshenko, Ukrainian Feminism(s), pp.1-5.

8 انظر/ي : Zhurzhenko, Ukrainian Feminism(s), p.8

9 انظر /ي:

Marian Rubchak, Yulia Tymoshenko: Goodess of the Orange Revolution: Calling Tymoshenko the Goodess of the Orange Revolution Is More Than Glib Praise, Maidan, available at http://eng.maidanua.org accessed 14 may 2005: and Marian Rubchak, Yulia Tymoshenko, Goddess of the Orange Revolution` , paper presented at the 37th National Convention of the American Association For the Advancement of Slavic studies, Salt Lake City, Utah, 4 Nov.2005.

(10)حول الدور المهم للشـباب في الثـورة البرتقاليـة و غيرهـا من الحركـات الاحتجاجيـة المماثلة، انظر/ي :

Taras Kuzio, 'Civil Society, Youth and Societal Mobilization in Democratic Revolutions' , Communist and Post-Communist Studies, Vol.39.No.3 (2006).pp.365-86.

حول الدور المماثل الذي قام به الشباب في بدء واستمرار حركة الاستقلال، انظر/ي:

Alexandra Hrycak, 'The Coming of ''Chrysler Imperial'': Ukrainian Youth and Rituals of Resistance' ,Harvard Ukrainian Studies, Vol.21.No.1/2(1997),pp.63-91.

(11) انظر/ي :

Wsewolod Isajiw, 'Civil Society in Ukraine' ,Paper Presented at the Chair Of Ukrainian Studies Wokshop 'Understanding the Transformation of Ukraine' , University of Ottawa, 15-16 Oct.2004,p.3;

وانظر/ي ايضا :

Alexandra Hrycak with Chaos: Gender and Politics in a Fragmented state' , Problems of Post-Communism.Vol.52,No.5(2005),pp.69-81,esp.pp.76-9.

(12) انظر/ي :

Susan Gal and Gail Kligman, the Polities of Gender after Socialism: A Coparative-Historical Essay (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000); and Susan Gal and Gail Kligman (eds.), Reproducing Gender: Politics, Publics, and Everyday Life after Socialism (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000).

(13) انظر/ ي :

Steven Saxonberg, 'Women in East European Parliaments` , Journal of Democracy, Vol,11, No.2 (2000), pp.145-58; and Richard E. Matland and Kathleen A. Montgomery (eds.), Women`s Access to Political Power in Post-Communist Europe (Oxford and New York: Oxford University Press, 2003). (14) للإطلاع على مناقشة حول مدى انطباق النظريات المُستقاة من أوروبا الغربية على حالات ما بعد الشيوعية ، انظر/ي :

Saxonberg, "Women in East European Parliaments, pp. 321-42.

Richard E. Matlan, "Womens Representation in Post-Communist Europe' In Matland and Montgomery (eds.), Women's Access to Political Power, pp/ 321-42.

(15) انظر/ ي :

Matland, Women's Represention in Post-Communist Egupre' . pp. 322-3

(16) وفقاً لإحصاءات الاتحاد بين – البرلماني (Inter-Parliamentary Union) ، تبلغ حالياً النسبة المئوية للنساء في الهيئات التشريعية الوطنية بأوربا الشرقية : 29.1% بمجلس النواب و 31.0% بمجلس الشيوخ في ببلاروسيا (2004 ) 22.1% في بلغاريا (2005) ، 22.0% في ليتوانيا (2004) ، 21.8% في جمهورية مولدوفا (2005) ، 21.7% في كرواتيا (2003) ، 21% في لاتفيا (2002) ، 20.4% بمجلس النواب و 0.0% بمجلس الشيوخ في البوسة والهرسك (2002)، 16.0% في سلوفاكيا (2006) ، 15.5% بمجلس النواب و 12.3% بمجلس الشيوخ في الجمهورية التشيكية (2006) ، 12.5% في الجبل الأسود ( 2002) ، 12.2 % بملجس النواب و 7.5% بملجس الشيوخ في سلوفينيا (2004) ، 12.0% في صربيا (2003) 11.2% بملجس النواب و 9.5% بمجلس الشيوخ فر رومانيا (2004) ، 10.4%في المجر (2006) ، 9.8% بمجلس النواب و 3.4% بمجلس الشيوخ في الاتحاد الروسي (2003) ، 7.1% في البانيا (2005) : أنظر/ي :

http://www.ipu.orga/wmn-e/classif.htm , 23 Aug. 2006

(17) ناقش الباثون كيف أثر الانتقال إلى نظام الأغلبية – النسبي المختلط على الجوة بين الجنسين في أوكرانيا ، وتطرح إحدى المقاربات أن احتمالات انتخاب النساء في الانتخابات البرلمانية الأوكرانية لعام 1998 لم تعد قائمة في نظام التمثيل النسبي أكثر منها في نظام مناطق الأغلبية ، انظر/ي على سبيل المثال:

Anna V. Andreenkova. Women's Representation in the Parliaments of Russia and Ukraine: An Essay in Sociological Analysis', Sociological Research, Vol. 41, No.2 (2002), pp.5-25.

ومع ذلك ، يؤدي أسلوب مختلف للتحليل إلى استنتاج أن احتمالات انتخاب النساء من خلال القوائم الحزبية كانت أكثر ترجيحاً ، انظر/ي:

Sarah Birch, Women and Political Power, pp.130-52

(18) للإطلاع على عرض شامل ، انظر / ي :

Andrew Wilson, Virtual Politics: Faking Democracy in the Post-Soviet World (New Haven, CT: Yale University Press, 2005).

(19) انظر/ ي :

Lucan A Way, The Sources and Dynamics of Competitive Authoritarianism in Ukraine', Journal of Communist Studies and Transition Politics, Vol. 20, No.1 (2004), pp.143-61.

(20) انظر/ ي :

Paul Kubicek, The Limits of Electoral Democracy in Ukraine', Democratization, Vol. 8, No.2 (2001), pp.117-39.

(21) انظر/ ي :

Keith Darden, Blckmail as a Tool of State Domination: Ukraine Under Kuchma', East Europen Constitutional Reviw. Vol. 10, No.2/3 (2001), pp.67-71.

(22) انظر/ ي :

Jessica Allina-Pisano, Informal Institutional Challenges to Democracy: Administrative Resource in Kuchma's Ukraine', paper presented at the First Annual Danyliw Research Seminar in Contemporary Ukrainian Studies, Chair of Ukrainian Studies, University of Ottawa, 29 sept.-1Oct. 2005.

(23) نشـأت مجموعـات منظمـة من المواطـنين ، وبـدأت في بلـورة مطالبهـا ، وتمكنت من الانخـراط في أنشـطة احتجاجيـة فاعلـةو كـانت الثـورة البرتقاليـة أوضـحها ز بيـد أن تلـك المجموعـات لم تتمكن حـتى الآن من اسـتخدام آليـات المناصـرة على النمـط الغـربي لإنجـاز التغيرات الـتي كـانت تسـعى إليهـا في علاقتهـا بالدولـة . وللإطلاع على مناقشـة حـول التـأثير السيئ لتبنى التمويل وآليات المناصـرة الغربـيين على انخـراط النسـاء في السياسـة المحليـة والحياة العامة ، انظر/ ي :

Hrycak, Foundation Feminism : pp.89-100; and Alexandra Hrycak, From Global to local Feminisms: Transnationalism, Foreign Aid and the Women's Movement in Ukraine', Advances in Gender Research, Vol. 11 (2007), in press.

(24) انظر/ ي :

Sidney G. Tarrow, Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics (New York: Camrige University Press, 1998).

(25) انظر/ ي : Gal and Kligman, The politics of Gender after Socialism, p.8

(26) انظر/ ي :

Solomea Pavlchko, Between Feminism and Nationalism: New Women's Groups in the Ukraine' in mary Buckley (ed.), Perestroika and Soviet Women (Cambridge: Cambridge University Press, (1992). Pp.83-96, esp. pp.82-4.

(27) للإطلاع على تحليل معمق حول قضايا النوع الاجتماع في الاقتصاد ، انظر/ ي :

Tatiana Zhurzhenko, Zhenskaia zaniatost' v usloviakh perekhodnoi ekonomiki: Adaptatsiia k Rynku ili margynalizatisiia?, in Irina Zherebkina (ed.) , Femena Postsovietica: Ukrainskaya zhenshchina v perekhodnyi period: Ot sotsial'nykh dvizhenil d politike (Kharkiv: Kharkiv Gender Studies Centre, 1999), pp. 231-80; and Tatiana Zhurzhenko, Sotsial'nove vosproizvodstvo I gendernaya politika v Ukraine (Kharkov: Folio, 2001).

(28) انظر/ ي :

Alexandra Hrycak, The Dilemmas of Civic Revival: Ukrainian Women since Independence', Journal of Ukrainian Studies, Vol. 26, Nos. 1-2 (2001, pp.135-5. Esp. p.149.

(29) وفقاً للأمم المتحدة ، وصلت نسبة النساء ، من بين المُسـجلين لـدى الدولـة ، إلى ذروة تزيد على 80% في عام 1992. وتناقصت ، فيما بعد ، ببطء: في عام 1995 ، كان 73% من المُسجلين في البطالة من النساء ، ومنذ عام 1998 ، ظلت نسبة النساء في البطالة مستقرة عند حوالي 62% ، انظر/ ي :

United Nations Development Programme, Gender Issues in Ukraine: Challenges and Opportunities (Kyiv: UNDP, 2003).

(30) انظر/ ي :

Allan M. Williams and Vladimir Balaz, International Petty Trading: Changing Practices in Trans-Carpathian Ukraine', Interactional Journal of Urban and Regional Research, Vol. 26, No.2 (2002), pp.323-43.

(31) انظر/ ي :

United Nations Development Programme, Gender Issues in Ukraine, pp.35-7

(32) انظر/ ي :

Human Rights Watch, Women's Work: Discrimination Against Women in the Ukrainian Labor Force (New York: Human Rights Watch, 2003).

(33) انظر/ ي :

Pavlychko, Between Feminim and Natioalism', p.83

(34) انظر/ ي :

Hrycak, The Dilemmas of Civic Revival'. P.153

(35) للإطلاع على مناقشة حول المواقع التنظيمية التي شغلتها النساء في الحـزب الشـيوعي الأوكراني ، انظر/ ي :

Solomea Pavlychko, The Role of Women in Rukh and Ukraine's Society in the 1990s', The Ukrainian Weekly, 8 and 15 April 1990. Pp.5. 13.

(36) للإطلاع على تحليل شامل لهذه القضية ، انظر/ ي :

Otha Kulachek, Rol' Zhinky v Derzhavnomu Upravlinni: Stari Obrazy, Novi Obrii (Kyiv. Vydavnytstvo Solomii Pavlychko 'Osnvy', 2005).

(37) انظر/ ي :

Birch. 'Women and Political Representsation', pp.135, 147; Vladimir Fesenko, 'Dinamika politicheskogo uchastiya zhenshchin: Samoorganizatsiya, politicheskoe dvizhenie, vkhodzhenie vo vlast' (1989-1998)', in Zherebkina (ed.) Femina Postsovietica, pp.83-151, and Solomea Pavlychko, Women's Discordant Voices in the Context of the 1998 Parliamentary Elections in Ukraine', in Anna Cento Bull, Hanna Diamond and Rosalind J. Marsh (eds.), Feminisms and Women's Movements in Contemporary Europe (New York: St. Martin's , 2000), pp.244-62.

(38) انظر/ ي :

Kis', Modeli Konstruiuvannia Gendernoi Identychnosti', pp.38-45; Solomea Pavlychko, 'Feminism in Post-Communist Ukrainian Society', in

Vera Aheyeva (ed.). Feminizm (Kyiv: Osnova, 2002), pp.67-78; and Rubchak, 'In Search of a Model', pp.149-51.

(39) انظر/ ي : Zhrzhenko, Ukrainian Femininsm(s) p.1

(40) انظــر/ ي : Kis', Modeli Konstruiuvannia Gendernoi Identychnosti', pp.42-5

(41) انظر/ ي : Pavlychko, Progress on Hold', pp.220-22

(42) انظر/ ي :

Pavlychko, Between Feminim and Nationalism', pp.220-21. 229; and Pavlychko, The Role of Women', p.5.

(43) للإطلاع على مناقشات حول العوامل والظروف التي تؤثر على الدور الذي تلعبه النســاء في أحزاب اليمين ويمين الوسط السياسية ، انظر/ ي :

Fesenko, Dinamika politicheskogo uchastiya zhenshchin', pp.108-14; hrycak, The Dilemmas of Civic Revival', pp.153-5; Hrycak, Coping with Chaos'. pp.75-6; and Pavlychko, 'Women's Discordant Voices', pp.191. 198-204.

(44) للإطلاع على مزيد من النقاش ، انظر/ ي :

Pavlychko, "Between Feminism and Nationalism, pp.90-95; and Pavlychko, Progress on Hold'. Pp.229-32.

(45) انظر/ ي : Birch 'Women and Political Represenatation'. pp.143, 147

(46) الموقع الإلكتروني : http://www1.deputat.org.ua, accessed 10 Aug. 2006

(47) وجدت الدراسات أن زيادة الإندماج في الهياكل الإقليمية والدولية يعزز فرص إثارة عدم المساواة بين الجنسين كقضية سياسية ، حول الاتحاد الأوربي ، انظر/ ي :

Leah Seppanen Anderson, European Union Gender Regulations in the East: The Czech and Polish Accession Process', East European Politics and Societies, Vol.20,1 (2006), pp. 101-25

وحول الأمم المتحدة ، انظر/ ي :

Mark M. Gray. Miki Caul Kittilson and Wayne Sandholtz, Women and Globalization: A Study of 180 Countries, 1975-2000', International Organization, Vol.60. No.2 (2006) pp.293-333.

(48) الموقــع الإلكــتروني : http://www.yuschenko.com.ua accessed 10 Aug. 2006

(49) انظر/ ي :

Liudmyla Smolyar, The Women's Movement as a Factor of Gender Equality and Democracy in Ukrainian Society', in Oleksandr sydorenko (ed.) Zhinochi Orhanizatsii Ukrainy. Ukrainian Wormen's Non-Profit Organizations (Kyiv" Innovation and Development Centre, 2001), pp.27-44, esp. pp.38-9, 43.

(50) انظر/ ي :

Nora Dudwick, Radhika Srinivasan and Jeanine Braithwaite, Ukraine Gender Review (Washington, DC: ECSSD, 2002), p.61; Alexandra Hrycak, From Mothers' Rights to Equal Rights: Post-Soviet Grassroots Women's Associations', in Nancy Naples and Manisha k. Desai (eds.), Women's Community Activism and Globalization: Linking the Local and Global for Social Change (New York: Routledge, 2002) pp.64-82; Hrycak, Comping with Chaos', pp.72—3, 79; Hrycak, From Global to Local Feminisms', pp.23-5.

(51) انظر/ ي : Hrycak, "From Global to Local Feminsms', pp.22-3

(52) انظر/ ي :

Oksana Kyseliova, Instytutsiini Mekhanizmy Zabezpechennia Hendernoi Rivnosti v Ukraini v Kontektsi Ievropeiskoi Intehratsii', in Jana Sverdljuk and Svitlana Oksamytna (eds.), Zhinka v Politylsi: Mizhnarodnyi Dosvid dlia Ukrainy (kyiv: Atika, 2006), pp.144-55, esp. pp. 152-3.

(53) انظر/ ي :

Hrycak, Coping with Chaos', pp.78-9; and Marfa Skoryk, Na Shliakhu do Hendernoi Polityky', in Zh Bezpiatchuk, I.L. Bilan and S.A. Horobchyshyn (eds.), Rozvytok Demokratii v Ukraini, 2001-2002 (Kyiv: Ukrainskyi nezalezhnyi politychnyi tsentr, 2006), pp.71-92, esp. p.75.

(54) انظر/ ي : Kyseliova, Instytutsiini Mekhanizmy'. P.152

(55) انظر/ ي : Hrycak, Foundation Feminism', p.92

(56) المرجع السابق ، صـ 79-38

(57) انظر/ ي : Hrycak, From Global to Local Feminisms pp.19-23

(58) انظر/ ي :

Oleksandr Sydorenko, Zhinochi Orhanizatsii Ukrainy: Tendentsii Ssanovlennia' in Oleksandr Sydorenko (ed.), Zhinochi Orhanizatisii Ukrainy: Dovidnyk (Kyiv: Tsentr innovatsii ta rozvytku, 2001), pp.45-52,

(59) انظر/ ي : Hyrcak, Foundation Feminism', pp.93-7

(60) انظر/ ي :

Hycak, Coping with Chaos' pp. 75-6; mand Jana Sverdljuk and Svitlana Oksamytna (eds.), Zhinki v Politytsi: Mizhnarodnyi Dosvid dlia Ukrainy (Kyiv: Atika, 2006).

(61) انظر/ ي: http://www.spu.in.ua/program.php accessed 15 Aug. 2006

(62) انظر/ ي : ومع ذلك ، ضمت البرامج الحزبية الكتلة الأعضاء مجموعة من الموضـوعات . وقد طرح اتحادنا ، "اتحاد الشعب الأوكراني"، في برنامجه دعم حماية حقوق جميع المواطنين

، كما دعم أيضاً زيـادة المزايـا الاجتماعيـة للأمهاتوالأطفـال ز ويـدعم " حـزب رجـال الصـناعة ورجال الأعمال في أوكرانيا" المساواة في الحقوق الدستورية والحريـات لجميـع المواطـنين ، لكنة لا يقدم أطروحات خاصة بشأن المرأة أو المساواة بين الجنسين. أما " مـؤتمر القومـيين الأوكرانيين " ، فلم يطـرح أي شـئ بشـان الحقـوق ، ويؤيـد دعم الدولـة للأمهـات والأطفـال . ويُعلن حزب " نارودني روخ أوكرايني" أنه يعطي أولويـة لكافـة حقـوق الأطفـال ، كمـا يناصـر زيادة دعم الدولة للأمهـات والأطفـال . ولا يشـير " الحـزب الـديمقراطي الاشـتراكي" بشـكل مباشر إلى ضمانات الأمومة والمساواة في مجال الأمومة والمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء.

(63) تصل أندرينكوفا إلى هذه النتائج حول الترشيح وتفاوت الموارد ، انظر/ ي :

Andreenkova, Women's Representation' pp.24-5

(64) انظر/ ي : Hrycak, The Dilemmas of Civic Revival', p.154

(65) انظر/ ي :

Olena Bondarenko, Zhink-Polityk', in Jana Severdljuk and Svitlana Oksamytna (eds.), Zhinka v Politytsi: Mizhnarodnyi Dosvid dlia Ukrainy (Kyiv: Atika 2006), pp.20-27.

(66) المرجع السابق ، صـ 24

(67) انظر/ ي :

Zhinky Verkhovnoi Rady: Bantyky Tymoshenko, Kvity Zasukhy, Khalatky Semeniuk', tabloid, available at http://www.tabloid.com.ua/news/2006/7/12/709.html, accessed 12 Aug. 2006;

انظر/ ي ايضا :

Bondarenko, Zhinky-Polityky', p.25

**النوع الاجتماعي والتعليم في المجتمعات الثورية**

**نظرة ثاقبة إلى فيتنام، ونيكارجوا، وإريتريا (*)**

**تاجنا د. موللر**

**ترجمة: سهى رأفت**

تعود مرجعية هذا البحث إلى بورديوه (Bordieu) لتحليل مدى قدرة التعليم الرسمي الذي يتم تقديمه في المناطق التي تقوم بها ثورات على أن يعمل كمؤسسة «تولد استراتيجيات» وبدورها تعمل هذه الاستراتيجيات على تمكين النساء من التطلع إلى، بل وتحقيق، أهداف لم يكن يتخيلنها قبل قيام الثورات في بلادهن. دراسة الحالة تلقى الضوء على أمثلة من ثلاثة مجتمعات ثورية: فيتنام منذ عام (1976)، ونيكارجوا (1979-1990) وإريتريا منذ عام (1991). يدور الجدال في هذا البحث حول أنه بالرغم من عدم استبعاد عنصر التمييز المرتبط بالجندر في مجال التعليم فإنه من المؤكد أن التعليم يفسح مجالاً للتحرر الفكري على المستوى الشخصي. وبالرغم من أنه يمكن تحقيق الأهداف نفسها إذا أتيحت الفرص في مناخ ليبرالي حديث بالقدر نفسه فإن التركيز القوى على رعاية التماسك المجتمعي يجعل السياسات التعليمية في المجتمعات الثورية سياسات مختلفة. وينتهى البحث بمناقشة أن البلاد الثورية يمكنها تقديم دروس قيمة تبين أن التعليم مصدر من مصادر العدالة الاجتماعية. كما يدعو البحث إلى الأخذ في الاعتبار أن هناك علاقة وطيدة ما بين نوعية التعليم ونوعية البلاد التي تدعمه.

**مقدمة:**

يرتكز منهج التعليم الرسمي في المجتمعات الثورية في البلاد النامية حول خلق نظام اجتماعي أكثر عدالة (Collins,1987; Muller,2005 a) هذا بالإضافة إلى التركيز التقليدي على توفير الموارد البشرية للعمل على بناء نموذج جيد يحقق التنمية الاقتصادية. المحور الأول يتضمن استهداف هؤلاء الذين لم يتمكنوا من تحقيق قدر واف من التعليم ومنهم النساء والفتيات وسكان المناطق الريفية. فالسبب الجوهرى لاستخدام التعليم كوسيلة أو أداة لتحفيز التغيير الاجتماعي ينقسم إلى شقين: تكوين مواطن واع يتحمس للوصول إلى الأهداف الجمعية مقترنًا بنقل المهارات اللازمة للتغلب على التخلف وتحقيق نمو كاف ومستمر (Armov, 1994; Pham Minh Hac,1998 ; Muller,2004)

إن تعليم النساء وبالأحرى الفتيات هو السبيل إلى عملية التحديث وفرصة ثمينة تتعقبها الحكومات الثورية ليس لأنه قيمة في حد ذاته كما يوصى البيان العالمي لحقوق الإنسان ( United Nations, 1948). ولكن سواء كان الأمر حقيقيًا أو غير حقيقي فمما لا شك فيه أن فرص التعليم تزيد من الطموح على المستوى الشخصى (المضاد للطموح الجمعي)، وخاصة إذا اقترن بفرص عمل جديدة. وقد أتيحت فرص العمل هذه للمرأة في المجتمعات الثورية التي تصبو إلى الإستفادة القصوى بمشاركة النساء.

وانطلاقًا من كتابات بيير بورديو Pierre Bourdieu يقوم هذا البحث بتحليل مدى قدرة التعليم الرسمي -الذي يقدم في مواقع ثورية تتصف بإحداث تغييرات جذرية لدى الطوائف ذات التوجهات والأفكار المتنوعة به- على العمل كمؤسسة «مولدة للاستراتيجيات» التي تعمل على تمكين النساء والفتيات من أهداف لم يكن يتخيلتها قبل قيام الثورات في بلادهن. ففي كل الأحوال، هناك أجندة يرتكز عليها أي نظام للتعليم الرسمي وذلك لضمان إعادة إنتاج النظم السياسية والاقتصادية الأوسع (Bourdieu & Passeron, 1977)، وهذا بغض النظر ما إذا كان هذا التعليم قائمًا على مبادئ حددتها أهداف ثورة اجتماعية أو مبادئ أخرى وضعت على أساس نظام ليبرالى حديث.

والهدف من هذا البحث هو الإسهام الفلسفي في مناظرة ما بين رؤيتين وهما: التعليم هو حق من حقوق الإنسان في مقابل التعليم كوسيلة من أجل التقدم والنهوض بالبلاد بصفة عامة. وفي إطار تلك المناقشة يقوم البحث بإلقاء الضوء على ثلاثة أمثلة لدراسة الحالة في مجتمعات ثورية وهي: فيتنام منذ عام (1976)، ونيكارجوا (1979-1990) وإريتريا منذ عام (1991). فهناك العديد من المهاراسات النمطية الثورية المشتركة – بما في ذلك السياسات التعليمية – بين تلك المناطق الثلاث حيث قامت ثورات تعتبر من أعظم الثورات الاجتماعية في القرن العشرين (Harris,1993 Muller,2005). بالإضافة إلى ذلك تعتبر تلك المناطق مناطق مألوفة بالنسبة لكاتبة البحث شخصيًا(1)، ويقوم البحث على دراسة الأبحاث المنشورة في هذا المجال بالإضافة لمعلومات أولية قد تم جمعها من إريتريا ما بين 1999 و 2006، وكذلك يعتمد البحث أيضًا على ملاحظات الباحثة الشخصية.

وإن كانت هذه المناقشة ذات أهمية أبعد من سياق الحديث عن المجتمعات الثورية ولكننا يمكنا تسليط الأضواء على القضايا المطروحة للمناقشة. وعلى نطاق أوسع فإننا نستطيع الربط ما بين مشروع التنمية وفك قيود هؤلاء المستبعدين من المشاركة فيه، أي قطاع

المرأة (Fiedrich & Jellema, 2003)، وأصبح من الممكن رؤية تعليم الإناث كعلاج أو سبيل للوصول إلى التنمية والحداثة. انظر/ ي مثلاً ( Browne & Barrett, 1991: King & Hill, 1993 ; World Bank, 1993: Summers, 1994 ; Fine & Rose, 2001)

يناقش البحث الرؤية التي تطرح فكرة أن التعليم هو «وسيلة» حيث إن التعليم في هذا الإطار يميل إلى الفشل في تأمين حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بالمرأة لفشله في التعتيم على عنصر التمييز النوعي (الجندر). وفي الوقت نفسه فالتعليم يمكنه أن يفتح الآفاق في اتجاه المواطنة الفعَّالة وتحقيق الذات.

على العموم، المناقشات في هذا البحث لها دلالات أوسع. فهي تثير الجدل حول إمكانية توجيه التعليم الرسمي نحو العمل على الحصول على عائد اقتصادي واجتماعي أو النظر إلى التعليم كمصدر للتماسك والعدالة الاجتماعية. وفي النهاية يقوم البحث بطرح التساؤل عن كيفية تحريك التعليم القومي تجاه تحقيق العدالة الاجتماعية في ظل سياسات اقتصادية عالمية.

**التعليم: وسيلة من أجل «إعادة إنتاج اجتماعي» أم «مؤسسة مولدة لاستراتيجيات»؟**

يعتبر مفهوم «بورديو» للتعليم كوسيلة لإعادة الإنتاج الاجتماعي ذا أهمية خاصة عندما نتفحص التعليم الذي يتم تقديمه في المجتمعات الثورية. فهو ينظر إلى التعليم كشكل من أشكال «العنف الرمزي» يكشف عن نفسه عند إقحام الثقافة السائدة كثقافة شرعية وتعميق قيمها ومفاهيمها بواسطة القاعدة الأكبر من السكان(Bourdieu& Passeron , 1977)

وهذا يبين أنه في إطار الحديث عن الثورات وعندما تكون هناك محاولات لتجسيد مجموعة من القيم في داخل نظام اجتماعي يتم تجديده (Dunn, 1989) يصبح التعليم أداة فاصلة لثوار الحاضر، ربما بصورة أكثر فاعلية من الصراع المسلح الذي يعتبر ركنًا أساسيًا في معظم الثورات (لمزيد من الإيضاح انظر / ي Miller & Aya, 1971 ; Berkin &, 1980; Davidson, 1981; Selbin, 1993; Tetreault, 1994; Muller,) (Lovett 2005 a) وتعريف الثورة في هذا المجال هو «نجاح طلائع ثورية من الذين حازوا على المساندة الشعبية وأخذوا على عاتقهم تغيير النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الإطاحة بالنظام الحاكم للبلاد» (Selbin, 1993, p.11). وهناك ثلاث نقاط مهمة تتعلق بهذا التعريف:

أولاً: التركيز على أهمية وجود قيادة ثورية. فالثورات ترتبط بوجود النخبة على المدى القصير حتى وإن كانت أبرز أهدافها هي مبدأ المساواة بين الناس على المدى الطويل ( Dunn, 1989). وبالتالي فالثورات تتضمن عنصرًا قويًا للصراع الإيديولوجي. فبعد إدانة النظام الشرعي القديم يصبح التعليم مطروحًا في مقدمة الأولويات التي تشهد التغيير. وفي خطوة أخرى للأمام تصبو قيادة الثورة إلى تأمين «احتكار سلطة شرعية»( Bourdieu& Passeron, 1977, p.17) ذات «قيم وأساطير» جديدة (264. Huntington, 1968, p).

ثانيًا: مع قيام الثورات الناجحة تتغير البنية الاجتماعيـة كمـا تتغـير العلاقـات مـا بين القـوى المختلفة بل يحدث تغييرًا جذريًا في المفاهيم بالنسـبة للطوائـف ذات التوجهـات والأفكـار المتنوعة. (Bourdieu, 1977).

ثالثًا: بالرغم من عزم قادة الثورات على تسيير مجريات الأمـور في اتجاهـات بعينهـا فإنـه أثناء الثورات تسير الأحداث نحو «احتمالات» عديدة. وهذا بالتحديد ما يجعل الثورة عمليـة مثيرة حيث يدرك الفرد فجأة أن إعادة تشكيل العالم بصورة جذرية يمكنه أن يصبح واقعًا: (Arendt,1963 ; Kimmel, 1990).الثورات إذا هي نموذج رئيسي لإدراك نوع مختلف من التعليم. فمن الممكن رؤيـة التعليم كـأداة للتحـرر الشخصـي الـذي يعمـل على تحفـيز عملية التغيير أو «كعمل بشرى من نوع خاص يتغلغـل لتغيـير صـورة العـالم» (Freire,.6 p ,1998). أما بالنسبة لبورديو، فهو يرى أن الطبيعة الجدليـة للتعليم يمكن رؤيتهـا فيهـا يسـمى بمفهـوم «الهـابيتس» (habitus)، وهـو «نظـام طويـل الأجـل لتنسـيق وتبـديل الاتجاهات والأولويات" ويعمل هذا النظام كمؤسسـة «تولـد الاسـتراتيجيات» الـتي تسـاعد على إمكانية التأقلم مع الأحداث المستقبلية والمتغيرة(Bourdieu, 1977, p.72).

الثورات تضع «الاستراتيجيات التي يولدها التعليم» في المقدمة لكي تستعرض قـدرة تلـك الاستراتيجيات على تحدى مسلمات الماضـي. إن النتـائج المثلى لتعزيـز نـاجح للثـورة هي إحداث تغيير لدى الطوائف المتنوعـة. يـرى «بورديـو» عنـد تأملـه للحـراك الجمعي الـذي يـؤدى إلى تبـديلات في الهـابيتس (habitus) أو «النظـام طويـل الأجـل لتنسـيق وتبـديل التوجهـات والأولويـات»، أن التغيـير حتمي إذا مـا وجـد قـدر حـتى وإن كـان ضـئيلاً من المفـردات أو اللغـة المشـتركة بين «النظـام طويـل الأجـل لتنسـيق وتبـديل التوجهـات والأولويات» الخاص بالعناصر التي تحرك الأمـور(في حالـة الثـورة فهي قيـادات الحركـات الثوريـــة أو الأحـــزاب) وأهـــواء أو تطلعـــات القاعـــدة الكبـــيرة من الســـكان (81. p ,Bordieu,1977) وبغض النظر عما إذا كـانت تلـك اللغـة المشـتركة عنصـر أساسـي لإنجاح الثورة أو لا؟ فالمهم هو طريقة استخدام النخبة الثورية للتعليم كأداة لإحداث تغيـير مجتمعي واسع النطاق وأيضًا تسيطر مفرداته وتبين أثر دلالاته وطموحاته على الأفراد.

المثال الحي الذي نستطيع استخدامه لمناقشة تلك القضايا يتعلق بالتغيير في وضع المرأة لأن «العلاقات الجندرية تمثل جزءًا أساسيًا للثقافة والايديولوجية والسياسـات للمجتمعـات الثوريـة، وبالتـالي فـإن تحـديث الأدوار الجندريـة هـو هـدف بـارز للسياسـات التعليميـة ( Muller, 2005 a).

قامت الثورات في فيتنام ونيكارجوا وإريتريـا في وقت لاحـق لمـا يسـمى بنمـوذج "تحريـر المرأة»(Moghadam, 1993) حيث ازدادت الفرص المتاحة للمرأة في شتى المجـالات () Eisen, 1984; Molyneux, 1985; Arnov, 1986; Wilson, 1991; Goodkind, 1995; Muller, 2005 وفي تلك البلاد الثلاثة على حد سواء كان التعليم هو أداة فاصلة لضمان حقوق السكان وفي الوقت نفسه يضمن أن الطموحات والتطلعات الجديدة تتواءم مع أهداف مشـروعات الثـورة. ويتنـاول البحث مناقشـة تلـك المنـاطق الثلاث لأنهـا تمثـل منـاطق مختلفـة جغرافيًـا من بلاد العـالم الناميـة وإن كـانت تتشـابه البلاد الثلاثـة بسـبب الخطاب الثوري والتحرر ومهمة التعليم وتقنين حقـوق النساء وبالتـالى أدت تلـك العناصـر المشتركة إلى ممارسات متشابهة وبالذات تلك الخاصة بإعادة تشكيل نظم التعليم هناك.

**مهمة التعليم في الثورات: في سياق فيتنام ونيكارجوا وإريتريا**

حيث إن أي ثورة تشكلها ظروف خاصة بها (Kirchheimer, 1965, p.964) لا توجد ثورتان متماثلتان فالحركات الثورية تكمن في «الخطاب الأيديولوجي للثورة» ويتواءم هذا الخطاب مع، بل يحدد، ممارسات ثورية معينة. لمزيد من الإيضاح انظر/ ى ( Black & Bevan, 1980;,1993(Muller,2005 a) وأيضا عن نيكارجوا انظر / ي Harris) فيتنام انظر / ى (Woodside,1976).

أما بالنسبة للتعليم في المناطق المشار إليها هنا فقد كان الهدف الأشمل هو تنفيذ نظم تعليمية جديدة تعض «نظام اجتماعي أكثر عدالة» (Armove & Dewces, 1991,.92 p) ويلائم النموذج الاقتصادي الذي تتبناه الحكومة Armove & Dewees, 1991: Le Thae ) Can & Sloper, 1995; Muller, 2005 a ; Ngugen Duy quy & Sloper, 1995 ; Pham Minh Hac, 1998; Tran Hong Quan, Vu Van Tao & Sloper, 1995) والأخير تصور انخراط كل سكان البلاد - تلهمهم قيم التضحية والترابط الاجتماعي – في عمليات التنمية ( Collins, 1987: Muller, 2005).

بالنسبة للهدف الأول وهو رؤية التعليم كأداة لتحقيق العدالة الاجتماعية، تجسدت تلك الرؤية بوضوح في انتشار حملات محو الأمية والتي استفادت منها المرأة كما استفاد منها سكان الريف بصورة متفاوتة ,Armove & Dewees, 1991 ; Black & Bevan, 1983 ,Fraser, 1993 ; Gottesman, 1998 ; Woodside ;1984) (1980 ; Eisen وعلى نطاق أوسع، هناك رؤية أخرى لتطويع المناهج التعليمية من أجل تلبية إحتياجات البلاد. و هنا يظهر على السطح ذلك التوتر الكامن الذي يوجد في أي نظام تعليمى ثورى: توتر يأخذ مداه بين الحرية الشخصية واحتياجات الدولة الثورية، كما يوجد هذا التوتر ما بين مدخل تعليمي يلبى «احتياجات اجتماعية» شاملة ومدخل آخر يلبي احتياجات «القوة الفردية "Tesfaldet, 1992, p.20). ومع تقدم عملية التأييد والتعزيز الثوري، يرى المرء أن التركيز يتحول نحو المدخل الثاني وذلك لأن أجندة الحكومة تميل إلى التركيز بصورة أكبر على التحديث الاقتصادى «كاستراتيجية مشروعة» (Makki, 1996, p.490).

أما في حالة نيكارجوا فقد تم اختصار العملية الأخيرة بسبب أن حكومة ساندينستا (Sandinsta) قد خسرت الانتخابات الوطنية ومن ثم خرجت من السلطة عام 1990. ومن الملاحظ بعد ذلك حدوث تحول نحو أولوية تحقيق التنمية الوطنية ما بين عامي 1979 و 1990، انظر/ ى (Arnove,1994) وأصبح من أهداف التعليم هو إنتاج مواطن مشارك «تحفزه وتدفعه أهداف جمعية» وكذلك تنمية «المهارات والمعرفة اللازمة لكي تضع الأمة على طريق النمو المستمر (Arnove 1999, p.440). في الحقيقة إن مثل هذه التصريحات منشورة في مطبوعات نصف رسمية وكذلك في خطوط استرشادية عامة في البلاد الثلاثة. انظر/ ى ,Eriterean People’s Liberation Front 1994: Government).of the State of Eriteria, 1994 ; Pham Minh Hac, 1998).

ومن أبرز الأشياء هو التحول نحو تحديث النظام الاقتصادي في فيتنام والذي تبلور في وثيقة (Doi Moi) أو «متابعة التجديد» منذ عام 1986. وفي قلب تلك الوثيقة توجد سياسات تحابي الأسواق وتحرير الاقتصاد. (لمناقشة شاملة لكل جوانب الوثيقة انظر/ ى

Glewwe et al., 2004; Sloper & Le Thac Can, 1995; Moock et al,) (Turley & Selden, 1993) وهذا يشمل إعـادة بنـاء التعليم ونظم التـدريب في البلاد ليجعـل ذلـك التعليم بمثابـة القـوى الدافعـة (....) لتحقيـق أهـداف التنميـة الاجتماعيـة والاقتصادية كما عرفها القادة السياسيون (Le Thac Can & Sloper, 1995, p.11) وهو تعريف يتمشى مع الخطوط الإرشـادية الـتي تحـدد السياسـات التعليميـة في إريتريـا، انظر/ ى (Muller, 2004). وذلك مع بقاء الاشتراكية كجزء مؤثر يقايض «التزام الحكومة بالمساواة الاجتماعية في ظل وضـع اقتصـادي أكـثر فاعليـة» (Goodkind, 1995,.358 p).

و لهـذه العمليـات دلالات عميقـة لـدى المنتفعين من عمـل الأجنـدات الثوريـة الاجتماعيـة وبالتحديـد النسـاء والفتيـات. وفي الجـزء التـالي سـيقوم البحث بمناقشـة هـذه القضـية بالتفاصيل مع إلقاء الضوء على فيتنام.

**إنجازات نظام التعليم – نجاحات وفشل في مجال تقدم النساء**

في إطار الخطاب الإيديولوجي الذي يجمـع الثـورات الـتي يناقشـها البحث تؤكـد السياسـة التعليميـة بقـوة على الكم، فالزيـادة في أعـداد المقيـدين أصبحت هـدفًا ومن بعـدها جـاء التركيز على تطوير النوعية مثل طرق التدريس والمناهج الدراسية وأداء الطلاب.

(Armove, 1986, 1994, 1999; Ministry of Education2004 a, 2004 b)

وقد شهدت البلاد الثلاثة زيادة في أعـداد المقيـدين في جميـع المراحـل التعليميـة بمـا في ذلك سـكان المنـاطق الريفيـة الـتي عـانت الإهمـال وكـذلك النسـاء والفتيـات، لمزيـد من التفاصيل انظر / ى (Armove, 1986,1999 ; Fraser, 1993: Booth, 2003) وزارة التعليم (Nga Ngguyet Nguyen, 2004; 2004 b،2004a)، وبالإضافة إلى هذا كانت هنـاك محـاولات لتغيـير طـرق التـدريس والتعليم لتكـون طرقًـا قائمـة على المشـاركة (ملاحظـات الكاتبـة في إريتريـا: Eisen, 1984; Arnove, 1999) وبـالرغم من ذلـك افتقرت تلك الوسائل والتطبيقات التعليمية إلى تدريس إيديولوجيات أو محتوى عن مواضع القيادة السياسية (Woodside, 1983; Armove, 1994; Muller, 2006a)

اذا ما تأملنا موضوع المقيدين للتعليم في هذه البلاد وأخذنا فيتنام كمثال سنجد أن الفجـوة في العـدد بين النـوعين قـد ضـاقت (Glewwe & Patrinos, 1998; UNDP),2002; Belanger & Liu,2004 ; Nga Nguyet Nguyen, 2004) ومع تنفيذ ما جاء في وثيقة (Doi Moi) أو متابعة التجديد» الـتي تتنبـأ بـأن ممارسـات التميـيز النـوعي سـيقل عـددها تباعًـا ذلـك لارتفـاع أسـعارها عنـدما يحـدث الاضـطراب في الأسـواق بسـبب تلـك الممارسات وتسـيطر المنافسـة (Liu,2004) وتقـول الأبحـاث الحديثـة أن «الانتقـال إلى اقتصاد سوقى لم يعـد بالفائـدة على الإنـاث بالقـدر نفسـه الـذي عـاد بـه على الـذكور» (Belanger & Liu,2004) ويتوافق هذا القول مع أن المكتسبات التي عادت من توصيل الخدمات التعليمية إلى المناطق السكانية التي كانت قد عانت الإهمال بواسـطة حكومـات عزمت على تحقيق العدالة الإجتماعية قد «تلاشت مع ظهور سياسات اقتصادية تتحكم بها أحوال الأسواق» (Arnove et al., 1996, p. 141)

التجربة الفيتنامية توضح الصراع بين استخدام التعليم كـأداة للتنمية الاقتصـادية مــن أجـل بنــاء دولــة نفعيــة (Woodside, 1983, p.414) والتعليم كوسـيلة للتحــرر الشخصــي والثقـافي والاجتمـاعي. إن قـرارات الحكومـة الـتي تعطى أولويـة لاقتصـاد فعَّال كـان لهـا دلالات مباشرة على التعليم المدرسي للفتيـات. بالإضـافة إلى ذلـك فالوثيقـة تؤيـد عــودة المرأة للمنـزل لأنه وحدة أساسية من وحدات الإنتاج وهو تأييد مصـحوب بـالعودة إلى قيم ذكورية تقليديـة (Belanger & Liu,2004) انظـر/ ي أيضًـا (Bayly ـ 2004,) لمعرفـة الموقف المتنـاقض للثـورة تجـاه الأسـرة. ومن الممكن ترجمـة هـذا التصـميم على وجـود «ممارسات ثقافية متناقضـة» (Colclough et al., 2000) على أنـه صـورة من صـور التمييز ضد الفتيات، هذا بالرغم مـن إمكانية تحقيـق نـمـو اقتصـادى (Belanger, 2004 & Liu). انظر / ي المناقشة العامة في (Coclough et al., 2000)

إن القضـايا الـتي تم وصـفها من قبـل في هـذا البحث تشـير إلى فشـل التعزيـز الثـوري بخصوص إحداث تغيير لدى الطوائف المتنوعة في مجال الجندر. ففي الـوقت نفسـه أثمـر هذا عن إنتاج طبقة اجتماعية تناقض أجندة الثـورة. وبنـاء على مـا سـبق فـالتغييرات الـتي حدثت في وثيقة «متابعة التجديد» يمكن تفسيرها على أنها قد أحـدثت تغيـيرًا في الأجنـدة الثورية، كما أضرت بالمسيرة نحو تحقيق عدالة اجتماعية بصفة عامة وأضرت أيضًا بهـدف المساواة النوعية صفة خاصة، ولكننا يجب أن نتوخي الحذر فيها يأتي:

الحـديث عن زيـادة فقـط في أعـداد الإنـاث المقيـدين في التعليم من الممكن أن يكـون مضللاً. فالمزيد من الأعداد من النساء والفتيات يمكنه – ويعتمد هذا على نوع التعليم الذي يتلقين – أن يعزز الأدوار الاجتماعية التقليدية ومفهوم تقسيم العمل بين الجنسين ببسـاطة (Bourdieu & Passeron, 1977). ثانيًا: حـتى نسـبة المشـاركة الضـعيفة للمـرأة في أنــواع التعليم الـذي لم يكن متاحـا للنسـاء من قبـل يمكن أن يكـون تحـولاً عن التعريـف التقليدي لدور الإناث في المجتمع (Bourdieu & Passeron, 1977).

وعلى العموم فالصراع من أجل المساواة بين النوعين في المجتمعات الثورية من الممكن أن يكون صعبًا. في فيتنام تمثـل المـرأة 50٪ من القـوى العاملـة وإن كن يملن إلى رؤيـة أدوارهن في سوق العمل على أنها أدوار ثانوية مقارنة بالرجال (Duiker, 1995;,2004 Liu) ) , أما على الصعيد السياسي فالنساء أقلية في الحزب الحاكم وحـتى بين القيـادات السياسية العليا (Duiker,1995) )في وضع مماثل لإريتريا (Muller,2005 a)). والنتيجة هو وجود نقص شديد في القدوة النسائية التي من الممكن أن تلهم القاعـدة العريضـة من عامة الناس.

وهنا يترك البحث القياسات الكميـة الـتي تقـوم بقيـاس تقـدم النسـاء. ففي الواقـع الحكم على المجتمعات الثورية غالبًـا مـا يقـاس بتأثيرهـا على القضـايا الجمعيـة بمـا فيهـا جمـوع «النسـاء» (Muller,2005a). وفي الجـزء القـادم سـيتم التركـيز على مسـاحة عامـل استغلال الطاقات التي تتيحهـا الثـورات على المسـتوى الشخصـي. ففي نيكـارجوا سـمعنا قصصًا درامية عن فلاحات، أميات استطعن التعلم واكتساب المهارات التي لم يكن يحلمن بهـا قبـل قيـام الثـورة. وغالبًـا مـا يسـتطعن اعتلاء المناصـب العليـا في داخـل الحركـات والوظائف الحكومية، انظر / ي (Arnove, 1986,1994) كـذلك القصـص الـتي يرويهـا ( Randall, 1981) ومقـابلات شخصـية (1988). إن التحـولات الشخصـية في حيـاة تلـك الشخصيات قد استمرت حتى بعد سـقوط حكومـة سانديسـتا (Konrad,2005). قصـص

مماثلة قـد تمت روايتهـا عن الثـورة في فيتنـام (Eisen, 1984)، انظـر / ي أيضًـا وقـائع لمفكرى فيتنام التي رواها Bayly, 2004، هذا وقد قيل عن نيكـاراجوا " أنـه بـرغم عـدم حدوث تحولات ضخمة في حياة الشباب بعد مرور عشر سـنوات من التعبئـة الثوريـة فـإن عـددًا ملحوظًـا كـانوا على الاسـتعداد للخـوض في أعمـال من أجـل تغيـير المسـار (49. Arnove, 1994, p) ) والعامل الأخير له بـالغ الأثـر على تكـوين تماسـك اجتمـاعي ممـا يـؤدي إلى «مجتمـع صـحي» بصـورة أكـبر، انظـر / ي (Wilkinson, 1996 ) لمناقشـة النقطة الأخيرة بالتفصيل، سيلقى البحث نظرة عميقة على حالة إريتريا، تلك البلاد التي ما زالت في مرحلة تعزيز للثورة([2]). ويعقب ذلـك ذكـر بعض الملحوظـات عن النتـائج للنظـر إلى ما هو أبعد من سياق الثورات.

**التعليم والتماسك الاجتماعي في سياق الثورة في إريتريا**

يعتـبر التعليم، الـذي يشـمل تشـكيلة متنوعـة من المجهـودات التعليميـة الرسـمية وغـير الرسـمية، عنصـرًا أساسـيًا في الثـورة الإرتيريـة، انظـر / ي.; Gottesman, 1998 (Muller).2005 a

بعد تكوين جبهة تحرير الشـعب الإرتـيري (EPLF) ) بقليـل في عـام 1976 أنشـأت هـذه الجبهة ما أسموه «مدرسة الثورة». وقـد قـدمت تلـك المدرسـة التعليم ليس فقـط لأولاد أعضاء جبهة تحريـر الشـعب الإرتـيرى ولكن أيضًـا لأطفـال آخـرين يعيشـون في المنطقـة (EPLF.1978 (1982 1988.. وفي هذا الوقت، أثناء حكم حكومة ديرج الإثيوبية لم يكن لدى الأطفال من سكان المناطق الريفية في إريتريا الفرصة لدخول المدرسة سواء كـانوا إناثًا أو ذكورًا (Taye, 1991; Bergen & Ertzgaard, 1995). ولكن مع تزايد انضمام ريفيين إلى جبهة تحرير الشعب الإرتيرى وتوفير منشات أخرى من المناطق الـتي تحـررت في بلدة ساهل بدأنت تتزايد الفـرص التعليميـة. ولتقـديم مثـال عن دور التعليم في تغيـير حياة الأفراد سيلقي الجزء القادم من البحث الضوء على قصة أسميريت ([3]smeret).

ولـدت «أسـمريت» في منطقـة ريفيـة بوسـط إريتريـا. وعنـدما بلغت الرابعـة من عمرهـا التحق أخوها الأكبر بجبهة تحرير الشعب الإرتيري. ثم أخـذها أحـدهم وكـان يعمـل موظفـاً إداريًا في جبهة تحرير الشعب الإرتيري وقيدها في مدرسة الثورة.

وعندما كانت في الصف الخامس توفى هذا الشخص في معركة، وقـد كـانت هـذه صـدمة بالنسبة للفتاة التي كانت تعتبر هذا الرجل بمثابة أب، ولكن المدرسين في مدرسة الثـورة نصحوها بالتركيز في التعليم لكي تصبح بمـرور الـوقت مثـل أخيهـا ليس في القتـال ولكن لتساهم في تنمية إريتريا بعد التحرير، وقـد أخـذت «أسـميريت« بهـذه النصـيحة وأصـبحت واحدة من أنبغ التلاميذ في مجموعتها.

كان هناك انقسام في عائلـة أسـميريت بين الـذين انضـموا إلى الثـورة الإريتريـة وآخـرين تخلفوا عنها حيث عاش الجزء الثاني حياة تسودها تقاليد قديمة طالما حاولت جبهة تحريـر الشعب الإرتيرى تغييرها. انتقل أهل أسميريت للعيش في السهول الغربية في إريتريا أثناء الصراع حيث عمل والدها في مجال تجارة الحبوب. وقد مـاتت والـدة أسـميريت من قبـل استقلال إرتيريا والتحقت أختهـا الصـغرى بالمدرسـة بعـد أن قـامت جبهـة تحريـر الشـعب الإرتـيرى بتحريـر منطقتهم. ولأن والـدها كـان رجلاً مسـنًا فقـد اضـطرت أسـميريت من

مقاطعة التعليم في بعض الأوقات وهي في الصف السابع لتأخذ مكان والدها في التجـارة. أما أختها الكبرى فقد تزوجت زواجًا تقليديًا وكـانت تعيش في بيئـة ريفيـة مـع زوجهـا حيث كانت الفتيات يرعين المـاعز بـدلاً من الـذهاب إلى المـدارس. أمـا عن أختهـا الثانيـة فقـد أخذت على عاتقها القيام بدور الأم فكانت تقوم بكل الأعباء المنزلية في بيت الأب.

وأسميريت هي الوحيدة في عائلتها التي أكملت تعليمها الثانوي. كانت في الصف السادس عندما تحررت البلاد وبالتالي حصلت على الفرصة لتكمل تعليمها المدرسي في «تسابرا»، تلك المدرسة الشبيهة «بمدرسة الثورة». لم تكتفـ أسميريت بإتمام التعليم الثانوي ولكنها التحقت بجامعة أسيارا (UoA) لتستكمل دراستها حيث النظـام الـذي يتمـيز بوضـع خطـط لتنمية الموارد البشرية، انظـر/ ى (Muller, 2004) وهنـاك نجحت في دراسـة مـواد من اختيارها. تخرجت أسـميريت عـام 2001 وعملت في شـركة حكوميـة - خاصـة في مجـال تخصصها. ومنذ ذلك الحين ازداد طموحها لتواصل دراساتها العليا في الخارج حيث تقـدمت للحصول على منحة تابعة للخطـة الحكوميـة لتنميـة المـوارد البشـرية ولكن أثنـاء التقـديم تـوقفت كـل هـذه الـبرامج وتأجـل العمـل فيهـا، لمزيـد من التفاصـيل انظـر/ ي (2006 , Muller) ففي وقت التقديم بدأت بالانشغال بتأمين موارد مالية من مصادر أخرى.

والموضوع الأكثر أهميـة هنـا هـو أنـه بسـؤالها عن خططهـا المسـتقبلية قـامت أسـميريت بتعريف طموحاتها على أنها مرتبطة كلها بتنمية أريتريا وليست طموحات شخصية:

> **أشعر بالثقة ولكن هذا يرجع لظروف بلادي وبالتالى أتوقع أن تسير الأمور على ما يرام في بلادي وكذلك بالنسبة لعملي... إن لم تستمر حالة الحرب (تشير إلى الحرب الإثيوبية -الإريترية 1998-2000 ) عـلى الحدود، إذا عم السلام عن قريب. أنا عندي ثقة كافية..... كل الأشياء مرتبطة ببعضها البعض، لا يمكن فصل تاريخي عـن تـاريـخ بـلادي أو عن خططي المستقبلية. (مقابلة شخصية، 13 نوفمبر 2000)**

ومما سبق نلاحظ أن طموحات أسـميريت لحيـاة المسـتقبل صـارت واقعًـا قـد جـاء نتاجًـا للثورة. وللثورة تأثير قليل على التقاليد بالنسبة لعائلة أسميريت، فهم يعيشون حياة تتسـم بالزواج التقليدي ومطالبة الأطفال في جميع الأعمار بالمشاركة في الشئون العائلية والتي لها أولوية لـديهم عن التعليم في المـدارس. وتؤكـد أسـميريت أن أختهـا الصـغيرة مـا زال لديها أمل في أن تعود إلى المدرسة في يوم من الأيام ولكن بالرغم من سياسة الحكومـة التي تشجع تعليم الفتيات من الصعب تحقيق هذا الأمل.

أسـميريت نفسـها تـرغب في اسـتغلال الفـرص الجديـدة الـتي أتاحتهـا الثـورة ليس فقـط لأسباب شخصية. فهي تشعر بالتلاحم الاجتمـاعي الـذي يـدفعها نحـو المشـاركة في تنميـة بلادها.

إن هذا الاستعداد الفطري للتضحية بالفرد من أجل المصلحة العامـة يمكن مشـاهدته على نطاق أوسع. فمن خلال استطلاعات للـرأى واللقـاءات الشخصـية مـع الطلاب في جامعـة أسـيارا في ربيـع 2001 وبـالرغم من طموحـاتهم التقليديـة الخاصـة بالمسـتقبل المهـنى فغالبية المشاركين قبلـوا خدمـة المجتمـع باعتبـاره فرصًـا وواجبًـا اجتماعيًـا، القليـل منهم

توقعوا أن يكون لهم طموح مهنى على المستوى الفـردي وبالتـالي فهم بعيـدون عن رؤيـة التاسك اجتماعي، لمزيد من التفاصيل انظر / ى (Muller,2004, 2005a).

ومع تطبيق نظرية بوردييو وباسيرون 1977 عن عملية تعزيز الثورة في إريتريـا يتضـح مـا يلي: بالرغم من الأجندة التي تساند رؤية التعليم كوسيلة في إريتريا فـالتعليم هنـاك يعمـل كمؤسسة «تولد استراتيجيات». فالفتاة التي تـدعى أسـميريت والمعاصـرين لهـا يسـتقون القوة الاجتماعية من التعليم المدرسي وحتى مرحلة الجامعة وينشرونه وكأنه ثروة ثقافيـة ووسيلة لتحقيق طموحاتهم الشخصية ([4]). وفي الوقت نفسه قد عمل التعليم على مراعاة تنمية حسن قوى للترابط الاجتماعي لديهم، فتعـريفهم للطمـوح الشخصـي لا ينفصـل عن المجتمع الذي ينتمون إليه.

ومع ذلك فإن أي شعور بالترابط الاجتماعي الذي نتج عن فرض قيم جديدة بفعل مشـروع الثـورة لا يعتـبر «منحـة» بـل هـو مصـدر من الممكن أن ينمـو أو ينتهي بسـبب سياسـات الحكومة في المستقبل. فمؤخرًا تحولت عمليـات رعايـة التعليم للقيم الخاصــة بــالترابط الاجتماعي بسبب تغييرات بنيوية تهدف إلى تعزيز الولاء. ومــن الآليـات المسـتخدمة قبـل من استقلال إريتريا لضمان الولاء كانت البنية العسكرية التي تميز حركة التحريـر. أمـا في مجال. التعليم الرسمي فقد كان هناك عنصران من العناصر التي تطـورت بصـورة ضـخمة وهما: أولاً بـدءًا من العـام الدراسـي 2003-2002 أضـيفت السـنة الثانيـة عشـرة لتصـبح السنة النهائية في المرحلة الثانوية. ولاستكمال هذه المرحلة كان على الطلاب التحويل أو الانتقال من مختلف أنحاء البلاد إلى بلدة سـاوا (Sawa) فقـط. ثانيًـا: تم اسـتبدال جامعـة أسيارا (UoA) الكليات الإقليميـة تشـترك في الإدارة ويقـوم بإدارتهـا نـائب رئيس جامعــة مـن الأكاديميين ولواء عسكري، لمزيد من التفاصيل انظر /ى (Muller, 2006c).

في إريتريـا الثـورة، كـانت حملات التعبئـة وبـرامج العمـل الصـيفي والخدمـة العسـكرية الإجباريـة جـزءًا من التعليم الرسـمي. وحـتى زمن قـريب كـان الشـباب يشـترك في هـذه الأنشطة بحمـاس، انظـر / ي (Muller, 2005)([5]). ومـؤخرًا فـإن عمليـة تحويـل التعليم الرسمي لشكل شبه عسكرى جعل الكثير والكثير من الشباب يبحثون عن الوسائل للفرار من هذا الالتزام، انظر/ ى (Muller, 2006c).

أما بالنسبة للنساء في إطار التعليم فقد أسفرت تلك التطـورات على مـا يلي: من ناحيـة، القلق بسبب بعد المسافة عن بلدة ساوا والترتيبات الأمنية والأعراف الإجتماعية التقليديـة والـتي تحـرم الفتيـات من حريـة الحركـة أدت إلى نقص عـدد الطالبـات اللاتي تسـتكملن التعليم الثانوي ([6]).

وعلى الجـانب الأخـر «بسـبب اشـتراك الشـباب بكثافـة في الخدمـة العسـكرية لظـروف الحروب التي مـا زالت قائمـة مـا بين إرتيريـا وإثيوبيـا، لمزيـد من التفاصـيل انظـر / ي ،( Muller 2006) تقلدت النساء من حاملات الشهادات الثانوية أو أقل منها الوظـائف ذات الدخول المرتفعة في القطاع الخاص. وعلى نطاق أكبر صدور الإجراءات التي تتساهل مـع الاشتراك المباشـر في الخدمـة العسـكرية جعـل من السـهل عليهن الهـروب من مطـالب الحكومة، لمزيد من التفاصيل انظر/ ي (Muller,2005a, Home Office, 2006). ومن الملاحـظ أن مجموعـة قليلـة من النسـاء الـتي تفتحت لهن الفـرص للتعليم أثنـاء الثـورة

الإريترية يستخدمن هذا التعليم للبحث عن تحقيق الذات في داخل مجتمع يتسم بفرض الولاء وثقافة التضحية.

وفي فيتنام فإن جزءًا من أجندة الثورة والذي يدور حول العدالة الاجتماعية تم الاستغناء عنه حيث توجه نحو تحقيق الاقتصاد الفعال. وقد أدى هذا لزيادة في أنماط التمييز ضد النساء بالرغم من تحقيق التنمية الاقتصادية. ومما يدعو للسخرية أن إيديولوجية التضحية بالذات من أجل بناء دولة قوية مختلطة بوسائل فرض الولاء في إريتريا قد أتاحت مساحة من الفرص أمام النساء لكي يحققن طموحاتهن الفردية. ولكن هذه التنمية – إذا ما استمرت إبان كتابة الإجراءات التي من شأنها تعزيز الثورة في إريتريا بشكل متوازن – فسوف تؤدى في المستقبل إلى التفكك الاجتماعي على المدى الطويل وهو العمود الرئيسي الذي تم بناء النظام التعليمي حوله.

**ملحوظات ختامية**

**مع تقييم المجتمعات الثورية وجد أن الثورات دائمًا ما كان لها تأثير رئيسي على حرية الناس**

> **من أبرز الأحاسيس بالتحرر التي يشعر بها الناس تقع في نطاق العامل النفسي. فالشعور المتأجج بالكرامة الإنسانية والإيمان الجديد بقيم اجتماعية جديدة من شأنه إنتاج تحول في العقلية وطريقة التفكير وهذا في حد ذاته من الممكن أن يمنع حدوث تغيير جذري في المجتمع. فالقوى الفكرية التي تتحرر من خلال الثورات يمكنها تجسيد أهم تأثير لها على المجتمع. (220. (Wertheim, 1974, p.**

هذا الإيمان بقيم اجتماعية جديدة قد تمت مناقشته هنا كنوع من التغيير عند الطوائف ذات التوجهات والأفكار المتنوعة بالنسبة لقضية المساواة بين النوعين وكذلك بخصوص التعليم كمؤسسة «تولد استراتيجيات». وبتفحص الأمثلة من فيتنام ونيكارجوا وإريتريا نصل إلى استنتاج مبدئي وهو كما يلي:

أولاً: ليس من الممكن قياس نجاح الأنظمة التعليمية في المجتمعات الثورية بشأن حدوث تحولات على صعيد علاقة تلك الأنظمة بالأدوار التي يقوم بها النوعان على أساس حجم إتاحتها للفرص التعليمية - فبالرغم من أن ضآلة المشاركة النسائية هو مؤشر للتهميش – ولكن يبقى ما إذا كانت المجتمعات قد خلقت البيئة التي تمكن النساء من بذل الجهد من أجل تحقيق طموحاتهن. من هنا تأتى التجربة الثورية بدروس أعظم: فالخطاب العالمي والمارسة في مجال تعليم المرأة غالبًا ما يقوم على وجود المرأة كوسيط في عملية التحديث وليس على وعي بأن المرأة مواطن ذو إرادة مستقلة (Stromquist, 1999). فالتعليم مرتبط بتكوين رأس مالي بشرى وتعليم النساء بالتحديد يرتبط بتقليل الخصوبة وعوامل صحية أفضل وحياة أغزر إنتاجًا- وهو نوع من الإدراك للتعليم شديد النفعية (7) حيث يقدم خدمات تقال ولا تجدي وذلك لمراعاة مفهوم أن التعليم من حقوق الإنسان ( UNESCO 2005)، وكما لاحظ بوردييو وبارسون من قبل (1977) يتم الحكم على نجاح

نظام التعليم (بصورة خاطئة) إذا ما وفر تلبية أقصى احتياجات سوق العمل وبالتالي يعــزز من الطريقة الليبرالية الجديدة في الحكم سواء كان ذلك متعمدًا أو غير متعمد.

والنتائج السالف ذكرها ترتبط بالنتائج الثانية: فالأمثلة التي ناقشناها هنا تـدعو إلى التحـذير من استخدام أنظمة التعليم كوسائل تخدم أيدولوجيات أو سياسات أو تستخدم كمحركـات للنمو الاقتصادي وعملية التحديث، انظر أيضًـا (Armove, 1999)، على العكس فـالتعليم المدرسـي يجب أن ينمي لـدى الطلاب الفضـول الفكـري «ويبـني أساسـيات التعلم في مواضع متنوعـة مـدى الحيـاة» (Arnove, 1999, p.470). ثم عليـه أن يعلم المتلقين – والنساء موضوع هذا البحث – القدرة على تحديـد الاختيـارات الـتي يـرغبن في عملهـا في حياتهن كما جاء في تعريف التنمية التي قدمها برنامج التنمية التـابع للأمم المتحـدة ,Sen, (1990 UNDP) ;1999. الأنظمة الثورية التي تمت مناقشتها هنا، على الأقل جزئيًا، قـد نجحت في فتح مساحات للنساء بشكل فردى.

من الجائز أن تحدث الأشياء نفسها بالنسبة للأجندة الدوليـة للتعليم. ولكن هـذه النجاحـات ليس من السهل قياسها حيث إنها دائمًا ما تركز على المؤشـرات الكميـة كمـا هي العـادة، فلابد إذا من الرجوع إلى الجـوانب النوعيـة الخاصـة في التعليم (UNESCO,2005) ومن ثم فالتعليم الذي يستخدم كوسيلة للتنمية ربما يراعي الكرامة والحقوق الإنسانية للمــرأة. ما زال هناك احتياج – كما أدعى أحد الرواد من الكتاب عن الجندر والتعليم سلفًا في عــام 1978 – لفحص إذا ما كان «التعليم يقوم بتغيير الأفراد الذين يلتحقـون بالمـدارس" أو أن أهمية تعليم النساء «يقع في كيفية تغيير المدارس لحيـاة النسـاء» (Kelly, 1978,.368 p). وفي الوقت الحاضر تركز الحكومات والوكـالات العالميـة بصـورة دائمـة على إمكانيـة تحسين أحوال المجتمع بفعل تعليم المرأة (Stromquist, 1999).

ثالثًا وأخيرًا: الأمر الذي يجعـل قضـية التعليم في المجتمعـات الثوريـة موضـوعًا مثـيرًا هـو التركيز على مفهوم العدالة الإجتماعية وليس علاقة التعليم بالسوق (حتى في فيتنـام فـإن تقـديم وثيقـة «متابعـة التجديـد» لم تقض على فكـرة العدالـة الاجتماعيـة وإن كـانت قـد أضعفت الإلتزام بها). السير نحو تحقيـق العدالـة الاجتماعيـة يـبرز التنـاقض الـذي هـو من الصفات الأساسية لرؤية الثورة لمفهوم التمكين – وهو مفهوم «التمكين الفـرد والجماعـة في إطـار مشـروع سياسـى بحسـب تعريـف حـزب طلائـع الثـورة» (Amove &.10 Dewces, (1991, p وهذا بالتحديد يعمل على تحويل الطلائع إلى نخبة وهو في ظـاهره يضـر بجـانب من جـوانب التعليم الخـاص «بتوليـد الاسـتراتيجيات». النقطـة الرئيسـية في الجدال تدور حول الصراع بين الناس الذين يحـددون أهـدافهم وطـرق الحصـول عليهـا من ناحية وبين الأهداف التي يقررها الطلائع الذين يعرفون ما هو أفضل للجميع.

ومـا نـراه من خلال المناقشــة هنـا ذا شــقين: فتح المجـالات الـتي وفرهـا التعليم في المجتمعات الثورية مكن المرأة جزئيًا للتدريب على الفاعلية بينما في الماضي كان مسـار حياتهـا المسـتقبلية يحـدده نظـام اجتمـاعي و لم يكن لـديها الوسـائل الـتي تمكنهـا من المقاومة. وبينما لم يستطع التعليم القضاء على التمييز النوعي لكنـه منح المـرأة الوسـيلة التنفيذية وعمل أيضًا «كمؤسسة تولـد الاسـتراتيجيات» بطريقـة لم تكن ممكنـة من قبـل- كما ورد على لسان ورثيم (Wertheim) عن القوى الفكريـة الـتي تحـررت بفعـل الثـورة والـتي تعتـبر من من أهم الأشـياء في تركتهـا. ولكن هـذه الحريـة الشخصـية من الممكن تحقيقهـا من خلال المجـالات الـتي يفتحهـا التعليم في إطـار ليـبرالي حـديث. فمـا يجعـل

التجارب في المجتمعات الثورية مختلفة وقيمة هو تأثير هذه التحولات ليس فقط على الفرد بل على المجتمع بأكمله.

إن السياسات التعليمية في المجتمعات الثورية لم يكن يعنيها في المقام الأول نسبة العائد ولكنها ركزت بقوة على مراعاة التماسك الاجتماعي وتحقيق العدل. وفي إطار المناظرة الأوسع التي تدور حول قضايا التنمية في بداية القرن الحادي والعشرين فقد كان لمفهوم التماسك الاجتماعي أهمية كبرى (Muller, 2005 b ; Wilkinson, 1996)، وبالإضافة إلى هذا فمن المؤكد أن التنمية الناجحة لا يمكن أن تعتمد على خصائص السوق فقط ولكنها ربما تحتاج إلى الاعتماد بدرجة أكبر على قدرة الدولة على إرساء قواعد نوع من أنواع العدالة الاجتماعية (Fukuyama, 2004). أما بالنسبة للأجندة العالمية الخاصة بالتعليم والجندر والتنمية فهي في احتياج لإعادة النظر حيال معرفة ما هي نوعية البلاد التي تدعم نوعًا معينًا من أنظمة التعليم وما لغرض من تدعيمه. إن تجارب البلاد الثورية التي تمت مناقشتها في هذا البحث تقدم دروسًا قيمة بشأن التعليم كمصدر لتحقيق العدل الاجتماعي.

**الهوامش:**

(*) نشر في مجلة Compare، المجلد الثالث، العدد الخامس، أكتوبر 2007، ص 635 - 650.

(1) ومن أكثر الأماكن ألفة بالنسبة للكاتبة هي إريتريا و هي أيضًا من أكثر المناطق حداثة. فقد أقامت الكاتبة في تلك البلاد بعض الوقت من كل عام في الفترة ما بين عامي 1996 و 1999 أمضتها في العمل الصحفي. كما عملت الكاتبة في جامعة أسمارا في العام الاكاديمي 2000/ـ 2001 و من ثم قامت بزيارة البلاد أربع مرات منذ ذلك الحين. أما بالنسبة لخبرتها بنيكارجوا فقد اكتسبتها في عام 1988 عندما عملت في مشروع من المشروعات النسائية في «سان رافيئل دل سير» ثم قامت بزيارة فيتنام لمدة أربعة أسابيع من خلال العمل الصحفي في عام 1998.

(2) فازت إريتريا استقلال "دى جور" (de jure) عام 1993 بعد صراع من أجل الاستقلال دام 30 عامًا مع إثيوبيا انتهى في عام 1991. و تخللت عملية تعزيز الثورة حروب متجددة مع إثيوبيا ما بين عامى 1998ـ 2000 وحتى الآن لم تصل إلى إنهاء الخلافات التي قامت من أجلها الحروب انظر (Negash & Tronvoll, 2000 ; Reid, 2005: Muller, 2006 b)

(3) قام البحث بتغيير اسمها للحفاظ على الخصوصية. وقصة أسميريت مأخوذة من لقاء شخصى أجرى في أكتوبر 2000.

(4) ينطبق الكلام نفسه على الشابات الصغيرات في المدارس الثانوية، لمزيد من التفاصيل انظر / ى (Muller, 2006a)

(5) لفظ "شباب" في إريتريا يطلق على المرء البالغ من العمر من 15 إلى 34

(6) الإحصائيات الرسمية تشير إلى أنه من بين 3170 طالبة في الصف الحادي عشـر في العام الدراسي 2003-2004 تم قيد 1845 في الصف الثاني عشر اى حوالى 22% فقط من المفروض قيدهم في هذه المرحلة (

a,Ministry of Education 2004) و مع ذلك كان من الممكن أن تحصل النساء على شـهادة تعليم ثـانوى بديلـة بالانتظـام في حضـور مدرسـة ليليـة بعـد الانتهـاء من الخدمـة الوطنية. (7) * تعليق المترجمة: و الكاتبـة تتحـدث هنـا عن رؤيـة التعليم "كوسـيلة" الـذي سبق مناقشته في البحث

**المراجع :**


Arendt, H. (1963) On Revolution (London, Penguin).

Arnove, R. (1986) Education and revolution in Nicaragua (New York, Preger).

Arnove, R. (1994) Education as contested terrain. Nicaragua, 1979-1993 (Boulder, CO, Westview Press).

Arnove, R. (1999) Education as contested terrain. Nicaragua, in: N. McGinn & E. Epstein (Eds) Comparative perspectives on the role of education in democratization. Part I : transitional states and states of transition (Frankfurt a. M., Peter Lang), 439-470.

Arnove, R., Torres, A., Franz, S. & Morse, K. (1996) A political sociology of education and development in latin America. The Conditioned state, neoliberalism, and educational policy, International Journal of Comparative Sociology, 37(1-2), 140-158.

Arnove, R., & Dewees A. (1991) Education and revolutionary transformation in Nicaragua, 1979-1990, Comparative Education Review, 35 (1), 92-109

Bayly, S, (2004) Vietnamese intellectuals in revolutionary and postcolonial times, Critique of Anthropology, 24 (3), 320-344.

Be'langer, D. & Liu, J. (2004) Social policy reforms and daughters' schooling in Vietnam, International Journal of Education Development, 24, 23-38.

Bergen, T, & Ertzgaard, S. (Eds) (1995) On the challenges of Eritrean education (Bergen NLAForlaget)

Berkin, T, & Lovett, C. (Eds) (1980) Women, war and revolution (New York, Holmes & Meier).

Black, G. & Bevan. J. (1980) The Loss of fear. Education in Nicaragua before and after the revolution (London, Nicaragua Solidarity Campaign/World University Service).

Booth, A. (2003) Education equality and economic development in Asia-Pacific economies, in:

M. Andersson & C. Gunnarsson (Eds) Development and structural change in Asia-Pacific Globalising miracles or end of a model? (London, RoutledgeCurzon), 148-169.

Bourdieu, P. & Passeron, J,-C (1977) Reproduction in education, Society and culture (London, Sage Publications).

Bourdieu, P. (1977) Outline of a theory of practice (Cambridge, Cambridge University Press)>

Browne, A. & Barrett, H (1991) Female Education in Sub-Saharan Africa: the key to development to development? Comparative Education, 27 (3), 272-285.

Colclough, C., Rose, P. & Tembon, M (2000) Gender inequalities in primary schooling The role of poverty and adverse cultural practice, International Journal of Educational Development , 20, 5-27.

Collins, S. (1987) Education in Nicaragua: what difference can a revolution make? Social Policy Fall, 47-53

Davidson, B. (1981( The people's cause. A history of guerrillas in Africa (Harlow, Longman).

Duiker, W. (1995) Vietnam. Revolution in transition (Boulder, CO, Westview Press).

Dunn. J. (1989) Modern revolutions. An introduction to the analysis of a political phenomenon (Cambridge University Press).

Eisen. A (1984) Women and revolution in Viet Nam (London, Zed Books).

Eritrean People's Liberation Front (EPLF) (1978) Education in the liberated areas of Eritrea (Mieda, Norway, EPLF, Department of Education).

Eritrean People's Liberation Front (EPLF) (1982) Education under the EPLF (EPLF)

Eritrean People's Liberation Front (EPLF) (1988) Building a national system of education Basic tasks and main problems (Mieda, Norway, EPLF, Branch of Education).

Eritrean People's Liberation Front (EPLF) (1994) A national charter for Eritrea For a democratic just and prosperous future (Asmara, Adulis Printing Press).

Fiedrican, M. & Jellema, A. (2003) Literacy, gender and social agency: adventures in empowerment (London, DFID).

Fine, B. & Rose, P. (2001) Education and the post-Washington consensus, in: B. Fine.

C. Lapavitsas & J. Pincus (Eds) Development policy in the twenty-first century (London. Rutledge), 155-181.

Fraser, S. (1993) Vietnam: schooling , literacy and fertility census 1979, 1989, 1999, International Journal of Educational Journal of Educational Development, 13 (1), 63-80

Arnove, R. (1994) Education as contested terrain. Nicaragua, 1979-1993 (Boulder, Co, Westview Press).

Arnove, R. (1999) Education as contested terrain. Nicaragua, in: N. McGinn & E. Epstein (Eds) Comparative perspectives on the role of education in democratization. Part I : transitional states and states of transition (Frankfurt a. M., Peter Lang), 439-470.

Arnove, R. Torres A, A., Franz. S. & Morse, K. (1996) A political sociology of education and development in Latin America. The conditioned state, neoliberalism, and educational policy, International Journal of Comparative Sociology, 37 (1-2), 140-158.

Arnove, R. & Dewess, A. (1991) Education and Revolutionary transformation in Nicaragua, 1979-1990, Comparative Education Rewiew, 35 (1), 92-109.

Bayly, S. (2004) Vietnamese intellectuals in revolutionary and postcolonial times , Critique of Anthropology, 24 (3), 320-344.

Be'langer, D. & Liu, J. (2004) Social policy reforms and daughters' schooling in Vietnam, International Journal of Education Development, 24, 23-38.

Bergen, T, & Ertzgaard, S. (Eds) (1995) On the challenges of Eritrean education (Bergen NLAForlaget)

Berkin, C, & Lovett, C. (Eds) (1980) Women, war and revolution (New York, Holmes & Meier).

Black, G. & Bevan. J. (1980) The Loss of fear. Education in Nicaragua before and after the revolution (London, Nicaragua Solidarity Campaign/World University Service).

Booth, A. (2003) Education equality and economic development in Asia-Pacific economies, in:

M. Andersson & C. Gunnarsson (Eds) Development and structural change in Asia-Pacific Globalising miracles or end of a model? (London, RoutledgeCurzon), 148-169.

Bourdieu, P. & Passeron, J,-C (1977) Reproduction in education, Society and culture (London, Sage Publications).

Bourdieu, P. (1977) Outline of a theory of practice (Cambridge, Cambridge University Press)>

Browne, A. & Barrett, H (1991) Female Education in Sub-Saharan Africa: the key to development to development? Comparative Education, 27 (3), 272-285.

Colclough, C., Rose, P. & Tembon, M (2000) Gender inequalities in primary schooling The role of poverty and adverse cultural practice, International Journal of Educational Development , 20, 5-27.

Collins, S. (1987) Education in Nicaragua: what difference can a revolution make? Social Policy Fall, 47-53

Davidson, B. (1981) The people's cause. A history of guerrillas in Africa (Harlow, Longman).

Duiker, W. (1995) Vietnam. Revolution in transition (Boulder, CO, Westview Press).

Dunn. J. (1989) Modern revolutions. An introduction to the analysis of a political phenomenon (Cambridge University Press).

Eisen. A (1984) Women and revolution in Viet Nam (London, Zed Books).

Eritrean People's Liberation Front (EPLF) (1978) Education in the liberated areas of Eritrea (Mieda, Norway, EPLF, Department of Education).

Eritrean People's Liberation Front (EPLF) (1982) Education under the EPLF (EPLF)

Eritrean People's Liberation Front (EPLF) (1988) Building a national system of education Basic tasks and main problems (Mieda, Norway, EPLF, Branch of Education).

Eritrean People's Liberation Front (EPLF) (1994) A national charter for Eritrea For a democratic just and prosperous future (Asmara, Adulis Printing Press).

Fiedrican, M. & Jellema, A. (2003) Literacy, gender and social agency: adventures in empowerment (London, DFID).

Fine, B. & Rose, P. (2001) Education and the post-Washington consensus, in: B. Fine.

C. Lapavitsas & J. Pincus (Eds) Development policy in the twenty-first century (London. Rutledge), 155-181.

Fraser, S. (1993) Vietnam: schooling , literacy and fertility census 1979, 1989, 1999, International Journal of Educational Journal of Educational Development, 13 (1), 63-80

Mu''ler, T. (2005a) The making of elite women. Revolution and nation building in Eritrea (Leiden, Brill Publishers).

Mu''ler, T. (2005b) Responding to the HIV/AIDS epidemic: lessons from the case of Eritrea, Progress in Development Studies, 5 (3), 199-212.

Mu''ler, T. (2006a) Education for social change: evidence from women's secondary schooling in Eritrea, Development and Change, 37 (2). 353-373.

Mu''ler, T. (2006b) State making in the Horn of Africa: notes on Eritrea and prospects for the end of violent conflict in the Horn, Conflict, Security and Development, 6 (4). 503-530.

Mu''ler, T. (2006c) Bare life and the developmental state: the militarization of higher education in Eritrea, paper presented at the ASA UK Biennial Conference, School of Oriental and African Studies, Univesity of London, September 11-13.

Negash, T. & Tronvoll, K. (2000) Brothers at war. Making sense of the Eritrean-Ethiopian war (Oxford, James Currey).

Nga Nguyet nguyen (2004) Trends in the education sector, in: P Glewwe, N. Agrawal & D. Dollar (Eds) Economic growth, poverty, and household welfare in Vietnam (Washington DC, World Bank). 425-465.

Ngyen Duy Wuy & Sloper, D. (1995) Socio-economic background of Vitnam since 1986: Impact on education and higher education, in: D. Sloper & Le Thac Can (Eds) Higher education in Vietnam. Change and response (New York, St. Martin's Press). 26-40.

Pham Minh Hac (1998) Vietnam's education. The current position and Future prospects (Hanoi, The Gio I Publishers).

Pool, D. (2001) From Guerrillas to Government. The Eritrean people's liberation front (Oxford, James Currey).

Randall, M. (1981( Sandino's daughters, Testimonies of Nivaraguan women in struggle (London, Zed Press).

Reid, R. (2005) Caught in the headlights of history: Eritrea, the EPLF and the post-wqr nationstate, Journal of Modern African Studies, 43 ( 3), 467-488.

Selbin. E (1993) Modern Latin American revolutions (Boulder, CO, Westview Press).

Sen A (1999) Development as freedom (Oxford, Oxford University Press).

Sloper. D. & Le Thac Can (1995) Higher education in Vitnam. Change and response (New York, St.. Martin's Press).

Stromquist, N. (1999) Women's education in the twenty-first century. Balance and prospects, in:

R. Arnove & C. Torres (Eds) Comparative education. Dialectic of the global and the local (Lanham, Maryland, Rowman & Littlefield), 179-205.

Summers, L. (1994) Investing in all the people. Educating women in developing countries (Washington DC, economic Institute of the World Bank).

Taye, A. (1991)  historical survey of state education in Eritrea (Amara, EMPDA). Tesfalder, H. (1992) 'My visit to Eritrea', RICE Bulletin, 2, 17-21.

Te'treault, M. (1994) Women and revolution : a framework for analysis, in : M. Te'treult (Ed.) Women and revolution in Africa, Asia and the New World (Columbia, S.C., University of South Carolina Press), 3-30.

Tran Hong Quan, Vu Van Tao & Sloper, D. (1995) The policy-making context and policies of education and training in Vietnam, in : D. Sloper & Le Thac Can (Eds) Higher education in

Vietnam. Change and response (New York, St. Martin's Press), 62-73.

Turley, W. & Selden, M. (1993) Reinventing Vietnamese socialism. Doi Moi in comparative perspective (Boulder, CO, Westview Press).

UNESCO (2005)  Education for all : the quality imperative (Paris, UNESCO).

United Nations (1948) Universal Declaration of human right, New York, 10 December 1948 Resolution 217 A (III). Available online at : www.un.org/Overview/rights.html (accessed I August 2005).

United Nations Development Programme (UNDP) 1990) Human Development report 1990 (New York, Oxford University Press) Education and gender in revolutionary societies 649

United Nations Development Programme (UNDP) (2002) Millennium Development goals : bringing the MDGs closer to the people. Available online at : www.undp.org/mdg/vietnam2002.pdf (accessed 25 July 2005).

Wertheim, W. (1974) Evolution and revolution. The rising waves of emancipation (Harmondsworth, Penguin).

Wilkinson, R. (1996) Unhealthy societies. The afflictions of inequality (London, Routledge).

Wilson, A. (1991) The challenge road. Women and the Eritrean revolution (London, Routledge).

Woodside, A. (1976) Community and revolution in modern Vietnam (Boston, MA, Houghton Mifflin Company).

Woodside, A. (1983 The triumphs and failures of mass education in Vietnam, Pacific Affairs, 56, 401-427.

World Bank (WB) (1993) Measuring the gap: female education in Sub-Saharan Africa, Findings Africa Region 6. Available online at: www.orldbank.org/afr/findings/english/find06.htm (accessed 25 July 2005).

**العمالة النسائية والثورة الصناعية، 1750- 1850(*)**

**عرض: جويس بيرنت**

**ترجمة: فاطمة الزهراء أحمد رامي**

بدأ مؤرخو الاقتصاد يبدون اهتمامًا أكبر في العشرين عامًا الماضية بدور النساء في الاقتصاد البريطاني أثناء الثورة الصناعية، وكيف أن استنتاجاتنا قد تتغير في حال توقفنا عن إهمال هذا الدور. ونستطيع أن نرجع الفضل «لإيفي پينشبيك» في إلقائها الضوء على هذا الموضوع قبل سبعين عامًا. فيعد كتابها «العمالة النسائية والثورة الصناعية، 1750-1850 من أكثر الأعمال تميزًا في التاريخ الاقتصادي في القرن العشرين من حيث قيمته من ناحية ومن حيث تأثيره على البحث العلمي فيها بعد من ناحية أخرى. استندت «پينشبيك» لعدد هائل المصادر الأولية واستطاعت أن تحللها وتخلص بها إلى نتائج ساعدت في تشكيل فهمنا للتاريخ النسائي. كان هذا الكتاب تجربة يعد رائدة في مجال التاريخ الاقتصادي النسائي والذي ساهم كمصدر قيم للباحثين منذ ذلك الحين.

وعلى الرغم من ذلك «فإيفي پينشبيك» ليست من أكثر علماء التاريخ الاقتصادي شهرة، فالمعروف عن حياتها من معلومات يعد قليلاً نسبيًا. ولدت في 1898، وحصلت على دكتوراه التاريخ الاقتصادي في 1930 من كلية لندن للاقتصاد حيث عملت هناك تحت إشراف «إلين پاور». أمضت حياتها المهنية كلها (منذ 1928 وحتى تقاعدها) في كلية بيدفورد بلندن. نشرت پينشبيك (بالتعاون مع مارجريت هيوت) كتاب «الأطفال في المجتمع الإنجليزي»؛ والذي اختص بالبحث الأطفال الإنجليز في القرن السادس عشر وحتى القرن العشرين. ونشرت بحثين أيضًا في المجلة الإنجليزية لعلم الاجتماع British Journal of Sociology، ولكن وعلى الرغم من ذلك فإن مجموعة إصداراتها ليست طويلة بشكل مميز. وكتبت «پينشبيك» في التاريخ النسائي قبل أن يُنظر إليه كموضوع مهم، فعاشت , وماتت أيضًا في أغلب الظن، بشكل مغمور نسبيًا.

من الواضح أن كتاب العمالة النسائية والثورة الصناعية، 1750-1850 هو ر نتاج ساعات طويلة من البحث، فعدد النصوص التي استعانت بها «پينشبيك» مثير للإعجاب. فهذا البحث المتعمق والمتشعب يجعل من قائمة مصادرها الأولية بمثابة مصدر غني لاي باحث في مجال التاريخ النسائي. فتحتوي القائمة على سبع مخطوطات، ومائة وعشرين مؤلفًا يضمون تقارير برلمانية، وإحدى وعشرين صحيفة ودورية، بالإضافة إلى مائتين وثمانين كتاب ومنشورًا معاصرًا. ولذلك فقد ساعدها هذا التنوع والكم من المصادر في عدم الاكتفاء بالاقتباس من المؤلفين الأشهر وقتئذ مثل «أرثر يانج» وف.م. إيدن» فحسب، ولكن هذه المصادر، تنوعت مصادرها لتشمل ما هو أقل شهرة مثل كتيبات «هدية لخادمة» وبحث في المزايا والعيوب الناتجة عن ضم ملكية الأراضي»، فتقتبس «پينشبيك» كثيرًا من هذه المصادر ويمتلأ كل فصل بالعديد من الهوامش مما يعد بمثابة كنز ذهبي للباحثين. فإن كانت هناك مقولة مهمة في تقرير ما للجنة برلمانية، فغالبًا ما سنجد تلك المقولة بداخل كتاب «پينشبيك».

يتكـون الكتـاب من جـزءين: الأول عن الزراعـة، والثـاني عن «الصـناعة والتجـارة». يهتم الجزء الأول بالعاملات اللاتي ظلت مسـاهماتهن كبـيرة في مجـال الزراعـة، بالإضـافة إلى زوجات الفلاحين اللاتي انسحبن من الحقل وعمله في خلال تلك الفترة. أما الجـزء الثـاني فيهتم بالنساء العاملات في مجالات النسيج، والصناعات المنزلية، والتعدين، وحرف أخـرى عديدة. ومن الملامح الممتعـة في الكتـاب أنـه لا يكتفي بدراسـة الأعمـال الـتي تقـوم بهـا النساء الفقيرات فحسب، بل ويمتد ليشـمل عمـل النسـاء من صـاحبات المناصـب الأعلى في السلم الوظيفي. بالإضـافة لـذلك، تـدرس «پينشـبيك» عمـل النسـاء اللاتي عملن في صناعات منتجات الألبان، وامتلكن محال، ووفروا خدمات طبية، وشاركن في عدة مجـالات تجارية أخرى. وجدت "پينشبيك» دلائل لوجود نساء عملن بالمزادات، وتشير إلى أن وقائع مثل تلك «تسبب بعض الاستغراب في الـوقت الحـالي حيث يُظن خطـأ أنـه الـوقت الـذي حظيت فيه النساء بأولى خطواتهن في عالم التجارة» (Pinchbeck, 286).

رغم أن «پينشبيك» تقضي معظم وقتها في وصف ظروف العمل، فإنها في بعض الأحيـان نستطرد لتصل إلى استنتاجات أشمل وأكثر عمومية. ترى «پينشبيك» بشـكل أساسـي أن الثورة الصناعية في مجملها قد حسَّنت من وضع المرأة. ففي السابق كانت النساء يعـانين من تضاؤل فرص العمل، ولكن عند مطلـع القـرن التاسـع عشـر ارتفـع سـقف توقعـاتهن. وترى أيضا أن وضع النساء كان أفضل بحلول عام 1850 عما كن عليـه في 1750، وذلـك لسببين الأول إلى انسحاب نسبة كبيرة من النساء من سوق العمـل حيث تمكنَّ من يرجـع الاستمتاع بأوقات فراغ أكثر ووضع اجتماعي أفضـل. ففي حين تشـير «پينشـبيك» إلى أن عددًا كبيرًا من النساء قد خسـرن اسـتقلالهن الاقتصـادي، إلا أنهـا تظهـر كيـف أن المنـافع والمكتسبات كافية تمامًا لتعويض خسارة كتلك. وبالإشارة إلى انسـحاب زوجـات الفلاحين من ساحة الوظائف الإنتاجية، تزعم «پينشبيك» أنه «في مثـل هـذا التغـير، ضحَّت المـرأة باسـتقلالها الاقتصـادي في السـابق بنـاء على مـدى عجزهـا في إدارة شـئون المـنزل ومشاركتها في ثروة أسرتها، ولكن بالنسبة لها، فـإن الأوضـاع الجديـدة تحمـل في طياتهـا تقدمًا في الهرم الاجتماعي من دون صعوبات مادية تذكر» (Pinchbeck, 42). فبالنسبة لپينشبيك، الحصول على «راتب أسري»، والذي سمح للرجل بإعالة أسرته وسمح للزوجـة بترك عملها، هو تقدم ملحوظ.

أما عن السبب الثاني الذي يظهر تقدم وضـع المـرأة في 1850 فيظهـر من خلال تحسـن أوضاع العمل بالنسبة للنساء اللاتي بقين في أعمالهن. وتشير «پينشبيك» أنه على الـرغم من تخيل الناس وقتئذ أن أوضاع المصانع كانت سيئة، فإن هذه الأوضاع كانت في الحقيقة أفضل من تلك الموجودة في وظائف بديلـة في الصـناعات المنزليـة. فالنسـاء الملتحقـات بالمصـانع لم يكنَّ يـتركن وراءهن ظروفـًا مثاليـة، بـل صـناعات منزليـة ذات أجـر ضـئيل وظروف عملية فقيرة. وتختتم «پينشبيك» نقطتهـا مشـيرة إلى أن «الثـورة الصـناعية قـد أثبتت بشكل عام منفعتها للنسـاء، فقـد أدت إلى توفـير أوقـات فـراغ أكـثر للنسـاء داخـل البيت وخلَّصتهن من معاناة وملل العمل اليدوي الذي كان يُـؤدي في السـابق والـذي كـان مرتبطًا بالعمل الصناعي في ظل النظام المنزلي. أما عن النساء العاملات خـارج المـنزل، فقد أدت الثورة الصناعية إلى أوضاعًا أفضل في العمل، وفرص أكثر تعددًا ووضـعًا أحسـن حالاً» (Pinchbeck, 4).

كان موضوع عمل المرأة هامشيًا عند ظهور الكتاب لأول مرة. فقبل ذلك بعقد كامل كانت «أليس كلارك» قد كتبت الحياة العملية للمرأة في القرن السابع عشر، ولكن عمل المرأة

كان أبعد ما يكون عن كونه موضوعًا شائعًا. ولكن استُقبل كتاب «پينشبيك» بإيجابية عند نشره فأخذت مجلات اقتصادية عامة مثل (المجلة الاقتصادية) Economics Journal و(المجلة الاقتصادية الأمريكية) American Economic Review في نشر عروض للكتاب. وقد كان للكتاب شهرته بين الدارسين واعتبروه مهمًا. ففي عرض لكتاب عن تشريعات الصادر عام 1948، انتقد «كينيث واكر» مؤلف الكتاب لعدم مجاراته "الأدبيات الحالية المختصة في هذا الشأن» مثل كتاب «پينشبيك»، ورغم ذلك، كان الكتاب، في أغلب الأحيان، متجاهلاً، فالموضوع والكتاب ظلا على هامش التاريخ الاقتصادي لمدة خمسة عقود. فأول مقال يستشهد ببينشبيك في مجلة التاريخ الاقتصادي Journal of Economic History كان عام 1959 في مقال عن الثورة الصناعية لكاتبه «ر.م. هارت ويل». وحتى في ذلك المقال، لم يكن التركيز على التاريخ النسائي، بل على الجدل القائم حول ظروف مستوى المعيشة. ولم يقتبس من بينشبيك في أي من مقالات المجلة حتى الثمانينات.

ولكن منذ 1980، أخذ الاهتمام ببينشبيك يزداد لأننا بدأنا نستوعب أن أي تاريخ اقتصادي يغفل دور النساء هو تاريخ اقتصادي فقير (انظر/ ي Humphries, 1991). ولذلك فقد أصبحت القراءة عن دور ومساهمة پينشبيك هو جزء من دراسة أي باحث مهتم بمكان النساء في الثورة الصناعية إذ تقتبس الأعمال الحالية المختصة بهذا الموضوع من أعمال پينشبيك وذلك على مستوى العالم. فتصف «هامفريز» (32 ,1990) الكتاب بأنه «نص كلاسيكي»، أما «چين رندال» (7 ,1990) فتزعم أن «كتاب پينشبيك ما زال ذا أهمية بالغة، إذ إنه يظل حاليًا البيان الأساسي الذي يرصد أثر التصنيع على العاملات من النساء في بريطانيا». ولذلك فإن العديد من الأعمال المختصة بتاريخ المرأة تبدأ مقدمتها بالإشارة لدور «پينشبيك» البارز. فيبدأ «دانكن بايثل» كتابه النساء في القوى العاملة بمقارنة نظرة بينشبيك المتفائلة بالفرص المتاحة للمرأة بنظرة «إيريك ريتشارد» الأكثر تشاؤمًا حيال الموضوع. ولذلك، فبالرغم من أن كتاب «پينشبيك» كان قد تعرض لإهمال نسبي، لكنه أثبت وجوده مع مرور الزمن.

قامت «پينشبيك» بعمل رائع بوصفها أشكال واتجاهات عمل النساء خاصة وأنها لم عتمد على مصادر عديدة في عملها كمؤرخة. وعلى الرغم من ذلك فإن العديد من المؤرخين اللاحقين والذين يستخدمون مناهج كمية يتفقون بشكل عام على توصيفات «پينشبيك». ومثال جيد علي ذلك هو مقال «سارة هوريل» و«چين هامفريز» في مقال بمجلة Economic History Review عام 1995، والذي يبدأ بجملة «أصرت بينشبيك منذ خمسة وستين عامًا على أن التغيرات في الاقتصاد البريطاني اثناء الثورة الصناعية شجعت على الاعتماد المتزايد على أجور الذكور وعلى الذكور أصحاب الأجور» ( , Horrell and Jane Humphries 1995,89). وباستخدام معادلة الاحتمالية للمساعدة في توقع مدى مشاركة النساء في القوة العاملة، يجد المتخصصون انحدارًا في معدلات مشاركة المرأة في العمل خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، مما يقودهم لاستخلاص أنه «بعد خمسة وستين عامًا نجد أن الدلائل التي خلصنا إليها ما زالت تدعم وبشدة رؤى پينشبيك» ( ,torrell and Humphries 113.1995). وقد أيَّد مؤرخون آخرون مزاعم پينشبيك، فنجد في كتاب «ك.د.م. سنيل" «سجلات العاملين من الفقراء» أن الفلاحين كانوا يستأجرون عددًا أقل من العاملين كخادمين سنويين في مطلع القرن التاسع عشر، مما يدعم رؤية پينشبيك أن «عادة تشغيل الخدم السنويين الذين عاشوا في الحقل قد تراجعت أمام فكرة العاملين اليوميين المسئولين عن سكنهم وإعاشتهم» (37 ,

Pinchbeck). وبـالنظر إلى سـجلات متـدربي الإبراشـية، يؤكـد «سـنيل» على ملاحظـة بينشـبيك أن النسـاء كن يتـدربن على مجـالات عـدة في التجـارة. وبـالتحقيق في تشـغيل الأجـراء في مزرعـة بـالقرب من شـيفيلد، وجـدت أن نمـط تشـغيل المـرأة في الزراعـة يتناسب جيدًا مع النمط الذي تصفه بينشبيك ألا وهو تراجع في معدلات تشغيل النسـاء في ما بين 1815 و 1834، ولكن يليها تصاعد في تشغيلهن (Burnette, 1999).

أما عن أكثر استنتاجات بينشبيك المثيرة للجـدل فهي رؤيتهـا أن الثـورة الصـناعية حسّـنت من وضع المرأة. تزعم (چين رندال) (1990, 7) أن «معظم المؤرخين الحديثين قد يرون تفسيرها...متفائلاً بغير داع». فيرى العديد من المؤرخين أن النساء قـد خسـرن أثنـاء هـذه الفترة أكثر مما انتفعن بها. ومن الواضح أن هذا الخلاف هو اختلاف في التفسير، إذ تشـير «پينشبيك» إلى أن كثيرًا من النسـاء انسـحبن من سـوق العمـل وتصـف ذلـك بالمكسـب، حيث أتيح للنساء أوقات فراغ أكثر ووقت أكـثر للاهتمـام بشـئون المـنزل. في حين يصـف ذلك الوضع مؤرخون آخرون ممن يراقبون التغير نفسه بأنه انحدار في مكانة المـرأة الـتي أُجبرت على ترك سـوق العمـل، فقـد يكن النسـاء قـد اكتسـبن أوقـات فـراغ، ولكنهن قـد خسرن استقلالهن ومهارتهن في الفصـال. فيشـير «ديفيـدهوف» و«هـول» (1987,273) مثلاً إلى أن «تناقص فرص كسب المعيشة أدى إلى تزايد في فكرة أهمية الزواج كالبـديل الوحيد للبقاء بالنسبة لنساء الطبقة الوسطى».

تذكر «پينشبيك» أحيانًـا عبـارات تشـبه نظريـات قـد أقرهـا اقتصـاديون. مثلاً في مقـدمتها بالرغم من للكتاب: "أنه بالرغم من وجود مثل هذه الوظائف للنساء فإنها كانت مكدسـة» (Pinchbeck, 2). ويُذكرنا ذلك بفكرة الزحام كنموذج للتمييز، لـ«باربرا بـيرج مـان" عـام 1971. وفي مواضع أخرى فـإن نظريـة بينشـبيك ليسـت قويـة بدرجـة كافيـة، فمن نقـاط الضعف في رؤاها الاقتصادية هي نظرية تحديد الأجر، إذ تزعم أن الأجور تحدَّد على حسب حاجـة الإنسـان للبقـاء وليس على مـدى انتاجيتـه. ففي تحديـد أجـر عمـال الغـزل، تـزعم بينشبيك أن "المنتجين كانوا يحبذون تحديد الأجور بناءً على افتراض أن عاملات الغـزل كن معولات أساسًا من قبل أزواجهن» (Pinchbeck,144). وتـزعم أن انسـحاب النسـاء من سوق العمل لم يكن في الحقيقة يعد كخسارة للأسرة لأنه «في كثير من الأحيـان، لم يكن كسب النساء يساعد إلا في تثبيت أجور أزواجهن عند مستوى كفـاف الفـرد. ولـذلك، فـإن الثورة الصناعية قد أحرزت تقدمًا كبيرًا، إذ أدت إلى وجوب دفع الأجـرة للرجـل بنـاءًا على الأسرة ككل».(Pinchbeck, 313)

وربما ترجع هذه النظرية في تحديـد الأجـور إلى المبـدأ القـديم للصـندوق المـالي للأجـور، ولكن ذلك لا يعفي بينشبيك، إذ وضح العديد من الاقتصـاديين وقتئـذ ضـعف هـذه النظريـة. فتشير «فرانسيس چيليسبي» في عرضها للكتاب أن فكرة «انحدار أجر الرجـل لمسـتوى كفاف نفسه بسبب كسـب النسـاء والأطفـال لقـوتهم هي فكـرة قابلـة للجـدل» (419-420 ,Gillespie). وتستخدم چيليسـبي نظريـة اقتصـادية أفضـل حين تـزعم أنـه إذا كـان لتشغيل المرأة أي تأثير على أجر الرجل، فإن ذلك كـان في إطـار المنافسـة داخـل سـوق العمل.

بالرغم من قيمة وأهمية كتاب پينشبيك لكنه نال اهتمامًا قليلاً لمدة خمسـين عامًـا، ويرجـع ذلك أساسًا إلى أن باقي المتخصصين قد أخذوا وقتًا طويلاً ليدركوا أهميـة موضـوع بحثهـا.

أما نحن، فنعرف الآن أهمية البحث في كتابات النساء والرجال معًا، ويجب علينـا أن نُرجـع الفضل لايفي پينشبيك التي قادتنا لذلك.

**الهوامش:**

(*) تم نشر هذا العرض يوم 31 / 1/ 2000 من قبل badeend.

**المراجع:**


* Bergmann, Barbara, 1971. “The Effect on White Incomes of Discrimination in Employment, “Journal of Political Economy, 79 (March\ April): 294-313.

* Burnett, Joyce. 1999. “Labourers at the Oakes: Changes in the Demand for Female Day-Laborers at a Farm near Sheffield during the Agricultural Revolution. “ Journal of Economic History, 59 (March): 41-67.

* Bythell, Duncan. 1993. “Women in the Work Force. “ In Patrick O’Brien and Roland Quinault, editors, The Industrial Revolution and British Society. Cambridge: Cambridge University Press.

* Clark, Alice. 1919. Working Life of Women in the Seventeenth Century. London: Routledge.

* Davidoff, Leonore, and Hall, Catherine, 1987. Family Fortunes: Men and Women of the English Middle Class, 1780-1850. Chicago: University of Chicago Press.

* Hartwell, R. M. 1959. “Interpretations of the Industrial Revolution in England: A Methodological Inquiry, “ Journal of Economic History, 19 (June): 229-249.

* Horrell, Sara, and Humphries, Jane, 1995. “ Women’s Labor Force Participation and the Transition to the Male-breadwinner Family, 1790-1865.” Economic History Review, 48 (Feb.): 89-117.

* Humphries, Jane, 1991. “’Lurking in the Wings. . . ‘: Women in the Historiogrphy of the Industrial Revolution. “Business and Economic History, 20: 32-44.

* Pinchbeck, Ivy. 1930. Women Workers and the Industrial Revolution, 1750-1850. London: George Routledge.

* Pinchbeck, Ivy. 1956 and 1957. “State and the Child in Sixteenth-Century England,: British Journal of Sociology, 7 (Dec.): 273-285 and 8 (Mar.): 59-74.

* Pinchbeck, Ivy. 1969. Women workers and the Industrial Revolution, 1750-1850. London: Augustus M. Kelley.

* Pinchbeck, Ivy. 1969. Women workers and the Industrial Revolution, 1750-1850. London: Frank Cass.

* Pinchbeck, Ivy. 1969. Women workers and the Industrial Revolution, 1750-1850. London: Virago.

* Pinchbeck, Ivy. And Hewitt, Margaret. 1969. Children in English Society. 2 volumes. London: Routledge & Kegan Paul.

* Rendall. Jane. 1990. Women in an Industrializing Society: England 1750-1880. Oxford: Blackwell.

* Snell. K. D. M. 1985. Annals of the Labouring Poor: Social Change and Agrarian England, 1660-1900. Cambridge: Cambridge University Press.

*Walker, Kenneth. 1949. Review of The Early Factory Legislation: A Study in Legislative and Administrative Evolution, by Maurice Walton Thomas. Journal of Economic History. 9(Nov.): 247-248.

**عروض لكتاب إيفي بيبنشبيك: (العماله النسائيه والثوره الصناعيه, 1750-1850 )**

1. Edith Abbott, American Historical Review, 37 (Jan. 1932): 325-326.

2. George Engberg, Journal of Economic history, 31(June 1971): 519-520.

3. Frances E. Gillespie, Journal of Political Economy, 39 (June 1931): 418-420.

4. J. se L. Mann, Economic History Review, 3 (Oct. 1931): 303-305.

5. Helen Sumner Woodbury, American Economic Review, 29 (Dec. 1930): 713-722.

6. Barbara Wootton, Economic Journal. 41 (Mar. 1931): 128-129.

## عرض كتابي: تحدى دعاوى حقوق المرأة المحلية والحركات النسائية من منظور عالمي(*)

**ميرا ماركس فيري**

**ترجمة: ياسمين محفوظ**

في حالة وجود الباحثين الذين ما زالوا يرضخون للوهم القائل بأن النساء لسن فاعلات بالسياسة أو أن الحركات النسائية لا تعدو أن تكون ظاهرة للثقافات السياسية بعد الصناعية، فإن هاتين المجموعتين من المقالات من شأنها أن يخلصوهم من هذا التوجه. بالنظر إلى ضعف التغطية من قبل الإعلام الأمريكي لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع حول النساء في بكين، فإن هذا يوضح أن الجهود المبذولة لتوثيق دور المرأة العالمي في إعادة الهياكل السياسية تعانى مشكلة جوهرية كون هذه الجهود غير مرئية. وبالرغم من الإشارات التي تقوم بها العلوم السياسية، كمجال بحث، لتبين وعيها بالنساء، إن لم يكن بالجندر كتصنيف سياسي، فإنه لازال أمامها الكثير للحث على الاعتراف بعدم رضا النساء عن وضعهن الراهن. وأيضًا، برغم دعوى دعاة حقوق المرأة الغربيات للتضامن العالمي، فغالبًا لا يتوفر لهن المعرفة بأى شيء بخلاف قضاياهن النسائية لاستخدامها كأساس للمقارنة فيها يختص بتقييم الحركات النسائية في الدول الأخرى.

يتناول هذان الكتابان الضخمان تلك النقاط المجهولة نظرًا لأنهما يخبراننا عن العدد المذهل لمنظمات نسائية أصيلة تتسم بالالتزام بالتغيير السياسي الذي يشمل علاقات الجندر. وفي الحقيقة، فإن مشكلة هذين المجلدين أن القارئ قد يغرق في بحر من المختصرات والأحداث التاريخية لكل بلد فتضيع منه الموضوعات التي تتمحور حول الخصائص القومية. يشكل تنوع سياسات المرأة، بما يحويه الجندر من تعمق في التقسيمات الطبقية والعرقية والدينية وغيرها مغزى مهمًا في هذين الكتابين. وعلى هذا فإن كل كتاب يحتاج لمبدأ في الاختيار. فمجموعة «أمريتا باسو» كانت معدة، بدعم من مؤسسة فورد، كجزء من العمل التمهيدي لمؤتمر بكين، وعليه فهي تركز على الحركات النسائية. ولأن كل كاتبة تعطى تعريفًا للدعوة لحقوق النساء والحركات النسائية بالإضافة إلى دراسات لحالات تنظيم معين في بلد بعينها أو مجموعة بلدان، فإن هذا يعطى الفرصة للتنظير وبالتالي لتقييم ما إذا كان النشاط الذي يتم حقوقيًا نسائيًا أم لا. ولعل أكثر المقالات استرعاءً للاهتمام هي تلك التي تمت من قبل فريق من الكتاب عن اختلاف رؤاهم وأسلوب تقييمهم (مثال: دراسة الحالة التي تمت في كل من البرازيل، المكسيك، كينيا وجنوب أفريقيا)؛ فالمقال الذي يميز بين دور «الزوجة» النيجيرية (حيث تقوم زوجات القادة الرجال بتوجيه النساء لأهداف حزب بعينه) ودعاة حقوق المرأة يعطى رؤى لما هو أبعد من خصوصيات تلك الحالة. ولقد تمت كتابة فصول المجموعة بمعرفة عدد من الدارسين الناشطين الذين قاموا باجراء مقابلات مع مجموعات بعينها تضم عددًا لا بأس به من مختلف الناشطين النسائيين مما يعطى القارئ إحساسًا بالجدل الدائر وتنافسية الآراء في كل بلد. وكذلك، فإن الجمع بين أجندة معينة لكل فصل من ناحية وتنوع الكتاب وتفسيراتهم من ناحية أخرى يجعل الفصول المختلفة تثرى بعضها البعض.

وبالانتقال إلى مجموعة «مارى آن تيتراولت»، نجد أنها تتسم بالنخبوية أكثر منها بالتجميعية. أما عن تعريفها للثورة فهو مطاطى يشتمل على كل شيء من «تحرير»

الكويت إلى قيام دولـة إسـرائيل([1]) وحـرب الاسـتقلال في زيمبـابوى مـرورًا بنمـاذج أكـثر اعتيادية للثـورات الاشـتراكية في كـل من هـذه الـدول: كوبـا والصـين وأنجـولا وموزمـبيق ووصولاً إلى الثورات الإسلامية في كلا من إيران وأفغانستان. أمـا المقـالات الـتي تقـارن وضع النساء في شمال وجنوب كوريا ويوغوسلافيا (قبل تفكـك الائتلاف) فلا تمت للثـورات بصورة مباشرة. وبالرغم من هذا، نجد أن أكثر المقالات إمتاعًا وتجديدًا هي تلك التي تنتقد دراسات الحالـة والنتيجة؛ ذلك إنها تبين من خلال دراسـتها للحـالات كيـف أن فهم فـترات الثورات ومـا بعـد الثـورات يعكس المفاوضـة وإعـادة المفاوضـة الـتي تطـرأ على معـاني الجنسية والجندر وأنشطة المرأة، ومثال ذلك من كل ما كتب بهذا الصدد، هو الفصل الذي كتبتـه فـريـدة فرحـى حـول إيـران. وعلى هـذا، نجـد أن «تيـتر اولت» تطـرح في تعليقهـا النظرى بآخر المجموعة ربط الأسـرة بالاقتصـاد والدولـة كمؤسسـات سياسـية، وملاحظـة التحيز في الفروق التي تضعها العلـوم السياسية التقليدية بين «العام» و«الخاص». ولكن، لم تكن الإسهامات بهـذا الـصـدد بالسعة التي تتيح لتيتراولت التعميم بشأن آليات التعاطي مع هذه الفروق.

تعكس المجموعتان القول بأن حالات الدراسة تجتمـع جغرافيًـا أكـثر ممـا يجمعهـا الاتفـاق على مبادئ نظرية. وفي حالة تحدى دعـاوى حقـوق المـرأة المحليـة يبـدو أن جـزءًا مـن التـزام الممول السياسي هو ترك العمل الحقيقي بين يـدى القـراء ليسـتخرجوا بأنفسـهم التعميات والمقارنات بين المناطق من خلال حالات الدراسة. ومن هذه الزاويـة، يعـد ذلـك تحضيرًا جيدًا لمحادثة عالمية كمؤتمر بكين، لإن المجموعة توفر الوعي بمختلف المقارنات المتشعبة: فتبعية احتياجـات النسـاء للتعريفـات الحزبيـة للتقـدم يمكن أن تـرى في بلـدان أخرى غير تشيلي، ولو أن الفصل يتناولها بالتحليل بشكل واضح. أمـا انعـدام الاسـتقلالية والقرارات الشعبية بالشكل الذي يستلزم التمويـل الخـارجي فتتم مناقشـته بـالتعرض إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة([2])، ولو إنه يناقش حالات أخـرى كـذلك. نأمـل أن يحفـز هـذا دارسى دعاوى حقوق المرأة لكتابة مثل هذه المقالات التحليلية.

يمكن القول بأن الغرض من التنظيم الجغرافي لمجموعة تيتراولت ليس واضحًا لأنها تبـدو كما لو كـانت تقطـع الترابـط النظـري للكتـاب. فـإذا كـانت هنـاك حاجـة لفهم دور المـرأة وعملية التفاوض على علاقات الجندر في السياقات المتنوعة لحركات التحريـر القوميـة أو الثـورات الاشـتراكية أو ردود الفعـل الإسـلامية في مواجهـة التغريبـيين / التقـدميين أو مكافحي الثـورات الكاثوليـك، فـإن تعميمـات كتلـك لابـد أن تـأتى من خلال مقارنـات غـير تعسفية عبر الحدود الجغرافية وليست من داخلها. فالاستخدام غير المحـدد لكلمـة الثـورة لتغطية كل هذه الحالات بالإضـافة إلى الخصوصـية الجغرافيـة والتاريخيـة لكـل بلـد جعلت الكتاب يخفق عن الإظهار الكامل للرؤى التي كان يمكن لكل دراسة حالة أن تخلقها. ربمـا يكفي التركيز على مشكلة كون المجهودات النسائية غير مرئية في الوقت الراهن.

**الهوامش:**

(*) نشر في مجلة Signs، المجلد 2 2، العدد 3 (ربيع 1997)، ص 748 – 746.

(1) بما إن قيام دولة إسرائيل سنة 1948 كان جزءًا من هيمنة الاحتلال البريطاني وقـائمًا على اغتصاب الأرض وتهجير الفلسطينيين، فإن الدولة لا تتمتـع بالشـرعية، إنمـا هي كيـان صهيونى محتل، راجـع كتـاب حـرب فلسـطين: إعـادة كتابـة تـاريخ حـرب 1948، ليـوجين

روغـان وآفى شـلايـم (محررين)، الأولى –2001 م، الناشر: كامبردج يونيفيرستى بـرس – كامبردج – المملكة المتحدة.

(2) فلسطين ليست مجموعة أراض بل هي وطن تم تمزيقه واستقطاعه بغية إيجـاد وطن لكل من كانت ديانته اليهودية، راجع نهاية التـاريخ: مقدمـة لدراسـة بنيـة الفكـر الصـهيوني لعبــد الوهـاب المسـيري، مركـز الدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية بـالأهرام، القـاهرة؛ المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت القاهرة 1972 بيروت 1979.

## اللي جرى وكان

## يوم الجمعة 28 يناير(*)

## خالد الخميسي

أنا لحد النهاردة مش قادرة أفهم اللي حصل لي في الليلة دي!

ايه سهم الأمانة ده، اللي نزل علي ساعتها زي القضاء المستعجل. قال ايه.. قال أمانة قال.

أصل أنا طول عمري – والصراحة حلوة – حرامية وبنت حرامي قراري، وجوزي والحمد لله سوابق ورد سجون.

ايه بقة اللي جد وخلا وسواس خناس يوسوس لي ويقول لي: انهاردة بالذات يا بت السرقة حرام؟ لو حد منكم يشرح لي (تشير إلى الجمهور)، والله راح أعمله محشي كرنب ما كالوش في حياة أمه.

يوميها كان يوم جمعة، وجوزي كان مشرَّف في التخشيبة من تلات أيام زي عوايده. صحيت من النوم على صريخ مرات أخويا داخلة عليَّ بتولول مع أذان العصر، قلت في نفس بالي: «أخوكي اتكل على الله». كان باين عليه يوم كوبيا من أوله، لكن طلعت موتة فشوش

والحكاية وما فيها انه اتقبض عليه.

هي دي أول مرة يا مهبوشة

المهم خرجنا نشتري عيش ومعايا بتي «فاطمة» وساعتها عرفنا أن الدنيا مولعة.

قشطة.. يا رب تولع.

واحنا راجعين نادى عليَّ خالي. ده بقة صاحب أشهر قهوة في بولاق الدكرور كلها. قال لى بصوت تخنّه حبتين: «اقعدي يا سعاد، عايزك في حاجة». قعدنا علي القهوة قدام التليفزيون بحلقنا فيه شوية:

لقينا فيه الدنيا أمم.

فطومة قالت لي وهي بتشاور على الشاشة: «أنا عايزة أروح هناك يا أمة». وفضلت البت عينيها متشعلقة في التليفزيون ولسانها مسك في دي الجملة: «أنا عايزة أروح هناك يا أمة»، «أنا عايزة أروح هناك يا أمة». خالي خدني على جنب وقال لي أن الصول توفيق

– وده برضه من بقية العيلة، أصل احنا عسكر وحرامية – (تضحك) المهم توفيق الكلب قال له انها ح تقلب غم، غم غم يعني. وقال لي:

«روحي يا بت دلوقتي وأقفلي على نفسك بابك، احنا مش عارفين لون الغم اللي جاي من أنهي ملّة. أعملي فيها طرشة وعمياء حتى لو طبال الملك جالك».

ملك ايه؟ مش عارفة.. باين خالي بقة راخر خُلل. قلت له: حاضر. الراجل برضه خيره علينا كتير مش راجل نجس زي خالي التاني. المهم فضلنا شوية قدام التليفزيون وهو عمال يصرخ من قرونه: الشعب يريد إسقاط النظام. الشعب يريد إسقاط النظام. (المرة الثانية بنغم). راحت فطومة مغيرة الاسطوانة على: «الشعر بريد اسكات النزام». «الشعر بريد اسكات النزام».

شلت البت على كتفي وهي بتهتف وطلعنا على البيت، ولما وصلنا افتكرت اني نسيت كيس العيش على كرسي القهوة. رجعت مرات أخويا وقعدت أنا أحشي في شوية كوسة وبذنجان.

(تفكر قليلاً.. صمت)

أيون.. فيه حاجة حصلت لي وأنا باحشي كوساية كبيرة كدة (تشير بيديها). كنت قاعدة مربعة على الأرض، وفجأة لقيت نفسي شايلة فطومة وواقفة وسط ملايين بشر. وكلنا كنا ماسكين ايد بعض. وأنا كنت واقفة باعيط. سمعت صوت دموعي بتقع في الرز. دخلت عليَّ البت فطومة ومعاها عيال العمارة وهما يغنوا «الشعر بريد» «الشعر بريد». قلت لنفسي ده التليفزيون ده حكاية. باين فاطمة شافت دموعي ففضلت تعمل لي كدة بشعرها لغاية ما ضحكت. فاكرة نفسها شادية. (تهز الممثلة شعرها).

ومفيش أول ما خلصنا أكل بألف هنا وشفا، لقيت جوزي وأخويا واتنين كان داخلين علينا.

- يا ألف نهار أبيض. ايه يا رجالة اللي حصل؟

- خرجونا في الهوجة

وفي لهوجة راح جوزي داخل الحمام. رحت داخلة وراه. لقيته بيفك البلاطة اللي تحتيها قرن الغزال. سألته ح تهبب ايه يا موكوس؟ قال لي دي ليلة مفترجة. محلات المهندسين كلها ح تتكسر وتتحرق، ودورنا نقلبها وناخد اللي فيه القسمة. ضحكت على هبله وسألته: اشمعنى يا سبع؟ قابلت الشيخ شمهورش في الحجز وقال لك على المستخبي؟ فرد وقال لي: ده الأمين نفسه اللي قال لي يا عبيطة. الدنيا بتتشقلب وإحناح نقلّب.

-يا راجل انت أصلك ما شفتش المظاهرات مالية الدنيا. ده حتى البت فطومة بتهتف، بلاش الليلة دي.

كان خرّج البلاطة وأخد قرن الغزال وزقني وخرج. وقال للرجالـة يـاللا. خرجنـا وراه. لقيت شلة رجالة صحابه – شموا الخبر، إزاي ماعرفش – طالعين معـاه ناحيـة شـارع السـودان. قعدنا أنا ومرات أخويا على الرصيف سامعين التليفزيون لسة معلي صـوته: الشـعب يريـد إسقاط النظام.

طبعًا اللي حصل واللي كان، واللي رجع بيـه الرجالـة، كـان شـيء ولا في الخيـال. ايشـي موبايلات وايشي هدوم وايشي ساعات وايشـي ايشـي. بيتنـا اتـردم هـدوم. خـدت فسـتان علشان أقيسه، ايه ياختي ده. قلعت ملط ورميتوا على جنتي، هو فيه حرير كدة يا إخواتي.

استنوا كدة.. استنوا.. (فترة صمت قصيرة)أيوة....

لما الحرير لمس صدري، صرخ الوسواس وقال لي: انهاردة لأ.

دخلت علي فطومة بشعرها الأكرت وقالت لي: «الشعر بريـد»، «الشـعر بريـد». قلت لهـا البريد وصل يا نور العين. وطلعت لقيت جوزي بيلعب في قرن الغزال فصرخت فيـه بعلـو صوتي:

انهاردة لأ. لو النـاس اللي في العلالي بيقولـوا لحسـني ح نوقـع أهلـك. إحنـا كمـان نقـول للنظنظ ولحسني واللي يتشدد له:

إحنا ما حناش حرامية.

وقبل ما يرد عليّ، لقيت نار ولعت في جتتي. خرجت في الشـارع، بصـيت، لقيت نـاس يـا ما، ومرات أخويا لابسة حتة زفرة وفي ايـدها ييجي عشـرين موبايـل. رحت مصـرخة بعلـو صوتي زي ما يكون عفريت لبسني

«انهاردة السرقة حرام. السرقة حراااااام!».

(صمت)

شكلها كدة كان الشيطان شاطر ولف لفته في نواحي بـولاق الـدكرور كلهـا. لقيت رجالـة وحريم بيتجمعوا ودخل بيتنا عدد يهد قصر ثلاثة أدوار. ودار الحـديث وعلي الصـوت، واسـم مصر اتقال لأول مرة بين الحيطـان دي. (تشـير إلى حوائـط وهميـة). ولقيت لـك واد كـدة وقف فجأة وبص لي في عيني وقال بصوت دكر: أنا مصري.

فضلنا نزعـق لحـد الفجـر مـا شقشـق. مش فـاكرة ايـه الكلام اللي اتقـال. ومش عارفـة الحديث خادنا لفين؟ اللي عارفاه ومتأكدة منه أن الصبح قـدام بيتنـا كنـا كتـير قـوي، بشـر بملو الشارع، كل واحد ماسك اللي سرقه في ايده وراسنا مرفوعة ومش خايفيين..

ممكن لأول مرة.

مشينا ناحية شارع السودان وعلينا صوتنا للسماء وفضلنا نصرخ من قروننا والصـريخ طلـع من جوف جوفنا:

إحنا البولاقية ما حناش حرامية

إحنا البولاقية ما حناش حرامية

ولما وصلنا لجامعة الدول العربية حط كل واحد المسروقات قدام مبنى كبير قـوي وبصـينا لصورة مبارك اللي متعلقة فوق روسنا وصرخنا:

إحنا البولاقية ما حناش حرامية.

رجعنا من المهندسين لبولاق فاضيين. فاضيييين

لكن مش حرامية.

(فترة صمت قصيرة)

حد واللي نبي النبي يفهمني ايه اللي حصل يوم الجمعة 28 يناير لأني لسه مش فاهمة!

**الهوامش:**

(*) كتب هذا النص ليكون جزءًا من عرض مسرحي للحكى.

**هكذا ببساطة**

**سحر الموجى**

أدخل إلى بيتي وساقاي تئنان من وقفة اليوم الطويل. صوتي مبحوح وفي ظهري ألم. لكنن لا أشعر بالتعب. أندفع إلى شاشة التليفزيون. ماذا حدث اليوم دون علمي؟ عمر سليمان يجتمع بتيارات المعارضة، سبحان العاطي، والإخوان، أرزاق! فجأة أصبح هؤلاء نجومًا يتم التحاور معهم «من أجل مستقبل مصر». يؤكد عمر سليمان ومن يتحدث باسمه أن «كله هيبقى تمام».. (احنا سايبنكم تتسلوا وبنلعب معكم حوار، وسوف نرى ما يمكننا فعله لإسكات هؤلاء السفلة المرابضين في الشوارع). يغمرني القرف من كذباتهم ووجوههم الكالحة.

شاردة أفرد ساقي على منضدة حجرة المعيشة وأنا أشرب الشاي الأخضر الساخن عله يغسل الهم. أنتبه على صوت الشيخ إمام يأتي من شاشة «الجزيرة» «يا مصر قومي وشدي الحيل.. كل اللي تتمنيه عندي. لا القهر يطويني ولا الليل.. أمان أمان بيرم أفندي.. يا مصر». تتدافع دموع قديمة إلى عيني. فهذا بيت جدتي في الأزهر. خارج النافذة مآذن القاهرة الفاطمية أصابع تشير إلى السماء ومن حولها تحوم أسراب الحمام الأبيض. في الداخل هذه أنا طفلة تتعثر في أقدام هؤلاء الذين يتحلقون في غرفة الصالون حول إمام ونجم ومحمد علي ونجيب شهاب الدين الذي كتب تلك القصيدة من أيام، وها هم يغنوها للمرة الأولى. جوقة كاملة ترد على الشيخ إمام. صوت نجم سيء للغاية، لكنني أنصت مأخوذة، ولم يكن هناك لا العود في يد الشيخ الضرير ورق صغير في يد عمي جمال يُدخل إلى الأغنية شقاوة مصرية. أي هناك بالطبع. وجهه متورد وعيناه تلتمعان بنشوة عشق.

**رافعين جباه حرة شريفة**

**باسطين أيادي تؤدي الفرض**

**ناقصين مؤذن وخليفة**

**ونور ما بين السما والأرض**

على سرير العناية المركزة كان أبي لا يزال في رقدته الطويلة وأنبوب الأكسجين يخترق حنجرته كي يدخل إلى الرئة المحتضرة بعض حياة. كانت عيناه دامعتين. قبلت جبينه وأنا أتساءل مأخوذة «فيه إيه يابابا؟». مد يده إلى الكراس الراقد فوق بطنه وكتب «هتوحشوني قوي. أنا باحبك. باحبكم. ومطمن عليكم». داهمني ألم حاد في القلب فلم أستطع أن أدخل سكة المزاح هذه المرة. سالت دموعي دون استئذان وأنا أؤكد «أنا باحبك قوي». لا أعرف إن كان يعاني الوحشة الآن. أشك في ذلك، فها أنا ذا في هذا العالم المؤقت لا أعاني وحشة توقعتها وخفت منها وسألت نفسي عنها وأنا واقفة بجانب سرير العناية المركزة في ديسمبر 2006. في 28 يناير. لم نكن قد بدأنا الهتاف. كنا فقط نركض بعيدًا عن قنابل الغاز ورصاص الجنود. وكان هناك يداري بابتسامته القلق. لكن مع نهايات اليوم، عندما وصلنا أمام المتحف المصري في السابعة مساء، كان يهتف وهو يبكي فرحًا «يا مصر عودي زي زمان/ ندهة من الأزهر وآدان». لم يكن وحده هناك. كان معه

أباه الشيخ الأزهري الذي خرج في مظاهرات 1919 من قلب الجامع الأزهر يهتف بملئ حنجرته «يحيا الاستقلال. لتسقط الحماية. يحيا الاستقلال. لتسقط الحماية». في ميدان التحرير كنا خمسة – جدي وأبي وأنا- ومعنا ولدي، ريم ومروان، وقفنا مخطوفي الأنفاس نشهد هذا النور الواصل بين السماء والأرض. كان النور يغمر ميدان التحرير رغم حلول الليل ودخان القنابل. وكانت السماء قريبة جدًا، قريبة بما يكفي أن تردد أصوات الغضب وزغاريد العودة إلى الديار.

كان صوت الشيخ إمام يأتي من شاشة «الجزيرة»، يعبر الزمن، يدوس فوق رقاب الطغاة ويتقاطع مع الصور المتتالية أمامي: شباب يقفون بأجسادهم أمام مدرعات الطغاة فترتعش المدرعة. هكذا ببساطة. وشاب يفتح صدره للعسكر في دعوة مفتوحة للموت والرصاص الغبي يعرف طريقه جيدًا إلى القلب الغض. هكذا ببساطة. كانت النساء هناك والشيوخ هناك وبالفقراء والأغنياء. كانت مصر هناك يا أبي. أنت تعرف هذا بالطبع فقد كنت أنت أيضًا هناك. هل تعتقد أن الآخرون سيعتبرونني مجنونة تمامًا إذ أصرح أنني قد شعرت بأنفاسك تمر بجانب وجهي وتتركني مبتسمة بدل المرة الواحدة مرات؟

**الدم يجري في ماء النيل**

**والنيل بيفتح على سجني**

**والسجن يطرح غلة وتين**

**نجوع ونتعرى ونبني**

لمة بيت الأزهر تُردد وراء إمام الذي سجن طويلاً ولم يتأدب. لا شك أن النيل كان يفتح على سجن القلعة في الزمن القديم وربما إلى الآن. وكذلك نجم سجن ولم يتأدب، ظل يطاردهم بالكلمات، يقض مضاجعهم الوثيرة، وينكد عليهم عيشتهم الهنية. يصحبني أبي في مهمة سرية. قال «مش هنقول لحد إننا رايحين لنجم لأنه هربان من السجن». هكذا ببساطة سنزور هاربًا من السجن يسكن في شقة بمصر الجديدة لا ينقصه فيها أصحاب ولا حشيش. استمتعت كثيرًا بالمغامرة أكثر من استمتاعي برؤية المخبر الذي احترف الوقوف على الناصية المواجهة لبيتنا. لا أعرف كيف عرفت أمي عن تلك الزيارة، لكنها كانت إحدى المرات القليلة التي رأيتها تعبر لأبي عن غضبها أمامنا «طَّلع الولاد من الموضوع ده يا سعد». أما سعد فقد ابتسم ابتسامته الساحرة وضحك عاليًا وهو يهون من خوفها. قبَّل جبينها ثم شدها إلى حضنه وأخذ يدور بها راقصًا في أرجاء الصالة وهو يدندن «يا مصر ملو قلوبنا الخير وحلمنا ورد مندي». وضحكت أمي.

على شاشة «الجزيرة» يعود الشيخ إمام مرة أخرى إلى الحياة. يسمع رنين صوته هؤلاء الذين ولدوا بعد أن مات. ويسمع ندهته المصريون الذين أفاقوا فشدت مصر حيلها. صحيح يا شيخ إمام «عددنا كتير» بالفعل. صحيح أن الدم يجري في ماء النيل. لقد رأيته بعيني. أن الناس مثلك ومثل أبي لم يفقدوا للحظة واحدة الأمل في ثورة تعيد إلينا الحياة فنفتح الزنازين ونخرج إلى الشوارع ونبيت في الميادين ونحرق الطغاة واحدًا تلو الآخر. هكذا ببساطة.

في تلك الليلة نمت فرأيت في منامي الشيخ إمام في بيت جـدتي. كـان يغـني. ورأيت أبي وهو يرقص مبتهجًا وسط الحشود في الميدان. وفي الصباح ارتديت ملابسي وحملت العلم وذهبت مسرعة إلى هناك. كنت أنا وأبي على موعد. هكذا ببساطة.